المملكة المغربية

وزارة الداخلية

مجلس جهة بني ملال خنيفرة

الدراسة المتعلقة بإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة

المرحلة الثالثة

التقرير المتعلق بالتصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة

التوجهات الاستراتيجية ومجالات المشاريع

علوم العمران والتنمية - أنزار

2020

الفهرس

1- مقدمة عامة..... 6
2- تذكير بأهم نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي..... 11
3- رهانات تهيئة وتنمية الجهة..... 31
مكتسبات تنمية جهة بني ملال خنيفرة..... 36
ضرورة عمل التصميم الجهوي لإعداد التراب على مواجهة تحديات الفقر والهشاشة بجهة بني ملال خنيفرة..... 36
نتائج تحليل SWOT 39
4- المقاربات الدولية..... 43
التوجهات الإستراتيجية الكبرى للتنمية الاقتصادية وإعداد التراب الجهوي 44
5- التحليل الإستشرافي..... 54
التوقعات الديمغرافية..... 54
إسقاطات السكان الإجماليين للجهة ومكوناتها الجهوية 55
احتياجات السكن المستقبلية 74
التوقعات الاقتصادية: تراجع كبير..... 76
البنيات التحتية والنقل..... 79
ملاحظات واتجاهات..... 79
وضعية الشبكة الطرقية بالجهة 79
عدم التوازن في الجهة من حيث مستوى التنمية وحالة شبكة الطرق 80
مجموعة من المجالات تعاني من العزلة الموسمية في الجبال 81
تقييم التوجهات بخصوص البنيات التحتية..... 81
التجهيزات الاساسية..... 84
مستقبل البيئة والموارد..... 87
الموارد المائية..... 87
التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة 88
الموارد الغابوية 90
المعادن والمقالع..... 91
قطاع الطاقة 91
مؤهلات ومستقبل تنمية التراث بجهة بني ملال خنيفرة..... 92
6- التوجهات الاستراتيجية للتصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة..... 98
الطموحات الجهوية القائمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة..... 99
البرمجة الدقيقة للموارد والتعبئة العامة للفاعلين في مجال التنمية الجهوية 99
الاستناد في تفعيل التصميم على تعاون جميع الفاعلين..... 100
فضاءات للمشاريع أساس نجاح المشروع الجهوي العامز..... 100
تحسين نجاعة نموذج التنمية الجهوية..... 101
أي صبغة اقتصادية لجهة بني ملال خنيفرة.....
التموقع الاستراتيجي للجهة في أفق 2044: 101
الأهداف الاستراتيجية الكمية للتصميم في أفق 2044: 102
الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية لتحقيق تنمية مندمجة ومستدامة..... 104
7- مجالات المشاريع : فضاءات المستقبل الجهوي..... 110
مجالات المشاريع في التصاميم الجهوية لإعداد التراب للجهات الثلاث السابقة 110
التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة مكناس تافيلالت..... 110
التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الشاوية ورديغة..... 111
التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة تادلة أزيلال..... 111
التوجهات الاستراتيجية للتصاميم القديمة لجهة بني ملال خنيفرة..... 112
تصميم مكناس تافيلالت..... 112
تصميم الشاوية ورديغة 113
تصميم تادلة أزيلال..... 114
المنهجية المعتمدة لتحديد مجالات المشاريع لجهة بني ملال خنيفرة..... 116
المعايير الأساسية لتحديد المجالات المتجانسة 116

تقسيم الجهة إلى مجالات المشاريع..... 117
مجال مشاريع الهضبة:المجال المنجمي والرعوي..... 117
مجالاتالمشاريع الجبلية:فضاءات رعوية وسياحية ايكولوجية 120
مجال مشروع سهل تادلة:فضاء الفلاحة المسقية..... 123
مجالال مشاريع الدير:مجال الاستقرار بحمولة تاريخية قوية 124
الديرمجال الاستقرار بحمولة تاريخية قوية 125
خلاصة: 131
خاتمة عامة..... 132

لائحة الخرائط:

خريطة 1 : الأوساط الطبيعية لجهة بني ملال خنيفرة.....13
خريطة 2 : البنية التحتية لجهة بني ملال خنيفرة.....16
خريطة 3 : مشكلة البطالة في الجهة.....20
خريطة 4 : الفقر النقدي الجهوي في جهة بني ملال خنيفرة في سنة 2014.....22
خريطة 5 : اختلالات النسيج الحضري لجهة بني ملال خنيفرة.....24
خريطة 6 : مناطق التأثير في التجمعات الرئيسية في الجهة.....26
خريطة 8 : جهات فرنسا.....43
خريطة 9 : رصيد الهجرة الصافي حسب الجهات (2009-2010).....62
خريطة 10 : تطور النسيج الحضري لجهة بني ملال خنيفرة، 2014-2045.....69
خريطة11 : عدد الساكنة الحضرية بين سنة 2014 و 2045 بالجهة.....71
خريطة 12 : منظور تطوير النسيج الحضري بحلول عام 2030.....73
خريطة 13 : خريطة التراث بالجهة.....93
خريطة 14 : منتزه مغون الجيولوجي التابعة لليونسكو.....95
خريطة 15 : مجالات المشاريع المقترحة.....117
خريطة 16 : المجال المقترح لمشروعالهضبة.....118
خريطة 17 : المجالات الجبلية المقترحة.....121
خريطة 18 : مجال المشاريع لتادلة.....123
خريطة 19 : مجال مشاريع الدير.....125
خريطة 20 : مساحات مجالات المشاريع المقترحة.....127

لائحة الجداول:

جدول1 : موجز لبعض العناصر التراثية.....28
جدول2 : موجز الاختصاصات الذاتية والمشتركة والمنقولة من جهةبني ملال - خنيفرة.....32
جدول3 : الإسقاطات السكانية لجهة بني ملال خنيفرة للفترة من 2014 إلى 2044.....55
جدول4 : الإسقاطات السكانية للجهةوأقاليمها.....55
جدول5 : الإسقاطات السكانية حسب الجهة والوسط.....56
جدول6 : التغيرات في معدلات التمدن حسب الأقاليم من عام 2014 إلى عام 2044.....58
جدول7 : النسبة المئوية للتغير في الهرم السكاني حسب الفئات العمرية الكبيرة بين عامي 2014 و2044.....58
جدول8 : الهرم السكاني حسب نوع الجنس والعمر من عام 2014 إلى عام 2044.....59
جدول9 : السكان بين 15 و25 سنة في جهةبني ملال خنيفرة.....59
جدول10 : السكان بين 15 و25 سنة في جهة بني ملال.....59
جدول11 : السكان بين 15 و25 سنة في جهة أزيلال.....59
جدول12 : السكان بين 15 و25 سنة في جهة الفقيه بن صالح.....60
جدول13 : السكان بين 15 و25 سنة في جهة خنيفرة.....60
جدول14 : السكان بين 15 و25 سنة في جهة خريبكة.....60
جدول15 : موجز تقديرات أرصدة الهجرة بأقاليم الجهة.....63
جدول 16 : أبعاد، مكونات، مؤشرات، عتبات وأوزان مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (IPM).....65
جدول17 : التغيرات في عدد سكان المدن والمراكز في الجهة.....72
جدول18 : مجموع الاحتياجات السكنية حسب الجهة ووسط العيش.....74
جدول19 : توزيع الاحتياجات السكنية حسب الجهة والبيئة السكنية.....74
جدول20 : تقدير العقارات الخاصة للتعبئة.....75
جدول21 : نمو الناتج الداخلي الخام في الأونة الأخيرة في جهة بني ملال خنيفرة.....76
جدول22 : تطور الشركات المحدثة في جهة بني ملال خنيفرة.....78
جدول23 : تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لجهة بني ملال خنيفرة.....78
جدول24 : كثافة شبكة الطرق حسب الاقاليم.....79
جدول25 : الحالة العامة للطرق مرتبة حسب الاقاليم.....80
جدول26 : تسجيل المركبات الجديدة في السنة ولكل مركز.....82
جدول27 : معدل تغير حركة المرور على الطرق من عام 2009 إلى عام 2016.....83
جدول28 : حجم حركة المرور لعام 2044.....83
جدول29 : احتياجات الطرق بحلول عام 2044.....83
جدول30 : الحالة المتوقعة حسب المستوى والأقاليم لعام 2044 في التعليم العمومي.....84

جدول31 : البنية التحتية الصحية في عام 2016 85
جدول32 : العدد المتوقع للمراكز الصحيةلعام 2044 86
جدول33 : الأطر الاستشفائية في عام 2016 86
جدول34 : تقديرات التأطير الاستشفائي لعام 2044 86

لائحة المبيانات:

مبيان 1 : المساهمة الجهوية في الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2013 و2017 (بملايين الدراهم) 9
مبيان 2 : توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاع 49
مبيان 3 : إسقاطات سكان المدن حسب الأقاليم في الجهة 57
مبيان 4 : إسقاطات سكان القرى حسب الأقاليم في الجهة 57
مبيان 5 : تطور متوقع لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 25 سنة بين عامي 2014 و 2044 60
مبيان 6 : تطور مستوى الفقر النقدي بين عامي 2001 و 2014 في جهات المغرب الـ 12 64
مبيان 7 : تحليل الفقر المتعدد الأبعاد حسب الجهةومصدره 66
مبيان 8 : التغيرات في انتشار الفقر بين عامي 2004 و 2014 66
مبيان 9 : تطور الفئات العمرية الكبيرة خلال الفترة 2014-2044 68
مبيان 10 : توزيع شبكة الطرق حسب الفئة والاقاليم 80
مبيان 11 : توزيع الطرق الضيقة حسب ألأقاليم 80
مبيان 12 : تطور حظيرة السيارات فيالجهة 82
مبيان 13 : الاحتياجات المتزايدة من المياه الشرب في الجهةم3 88
مبيان 14 : أحجام مياه الصرف الصحي الحضرية في الجهة(م م^3) 89
مبيان 15 : التغيرات في كمية النفايات المنزلية ف الجهة 89
مبيان 16 : توزيع النفايات الصناعية الخطيرةحسب القطاعاتلسنة 2010 90
مبيان 17 : الأهداف الإستراتيجية الرقمية للتصميم في أفق 2044 103

لائحة الرسوم التوضيحية:

رسم توضيحي 1 : منهجية اعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب 7
رسم توضيحي2 : مخطط النسيج الحضري لجهةبني ملال -خنيفرة الذي اقترحه التصميم الوطني للشبكة الحضرية 73
رسم توضيحي 3 : رسم بياني يلخص الصبغة الاقتصادية المستقبلية لجهة بني ملال خنيفرة. **Erreur ! Signet non défini.**

لائحة الصور:

صورة 1: بحيرة أكلمام أزكزا 6
صورة 2 : السقي بالتنقيط بجهة بني ملال - خنيفرة 12
صورة 3: شجر الأرز في الأطلس المتوسط 17
صورة 4 : الغطاء الغابوي بجهة بني ملال -خنيفرة 91

1. مقدمة عامة

شهد المغرب خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة مست مكانته على المستوى الدولي وكذا بنيته الاقتصادية والاجتماعية والترابية. وتعاني الجهات الداخلية من نمو ضعيف يطرح إشكاليات عدة، نظرا لارتباطه بتنزيل السياسات العمومية التي تبقى رهينة بميزانية الدولة. وتشكل الجهوية الموسعة تنزيلا للإرادة التنموية للمجالات الترابية، كما تشكل النصوص القانونية المتعلقة باللامركزية واللاتمركز إجابة حقيقية لإشكالية مهام وموارد الجماعات الترابية. كما شهد النموذج الترابي المغربي تحولات كبيرة وجذرية من دولة مركزية إلى دولة لا مركزية. وقد عمل القانون التنظيمي للجهات على جعل التصميم الجهوي لإعداد التراب بمثابة وثيقة مرجعية لرسم مستقبل الجهة التنموي، والدفع قدما بالجهوية الموسعة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفع من تنافسية الجهات.

وتعتبر جهة بني ملال خنيفرة نتيجة للتقسيم الترابي الجديد لسنة 2015 والتي انبثقت من الجهات الثلاث لكل من مكناس تافيلالت، الشاوية ورديغة وتادلة أزيلال. وتستمد هذه الجهة الجديدة أهميتها من موقعها المركزي على مستوى الخريطة الجهوية، حيث تشكل صلة وصل بين مختلف جهات المملكة خصوصا الدار البيضاء سطات والرباط سلا القنيطرة، وكذا الجهات التاريخية المعروفة بطريق السلطان بين فاس ومراكش.

وبعد استكمال مرحلة التشخيص الترابي، تعد هذه المرحلة محطة مهمة من أجل استخلاص الدروس ورسم معالم الجهة الجديدة من خلال رؤية استشرافية بعيدة المدى. وتعتمد هذه الرؤية على نتائج التشخيص وعلى تحليل الاستراتيجيات التنموية وعلى مضامين التصاميم السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن التقسيم الجديد يستدعي إعادة تنظيم المجالات المستقبلة للمشاريع لتتوافق مع وبرنامج العمل الجهوي المندمج 2019-2044والاستراتيجيات التنموية وكذا خصوصيات الجهة والمجالات المجاورة لها.

ولن تتمكن الجهة من وضع الرؤية التنموية في غياب آليات التتبع والاستشارة من أجل تقييم العمل وإعادة توجيهه، كما تحتاج الجهة إلى موارد بشرية مؤهلة. كما يجب على كافة الفاعلين الجهويين من إدارات ومنتخبين العمل على وضع نظام حكامة جديدة تنبني على التشاور والتنسيق كقاعدة لممارسة المهام على المستوى الجهوي.

وقد بينت المشاورات على أن المشاريع المتضمنة في برنامج العمل الجهوي المندمج يتطلب مجهودا كبيرا وتنسيقا للجهود من أجل تنمية الجهة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التضامن والتماسك الاجتماعي. وستمكن هذه المشاريع من رسم مستقبل الجهة في ظل التغيرات الوطنية والدولية من خلال تنزيل إرادة المواطنين في رسم معالم الجهة وتحقيق التنمية المستدامة والتضامنية.

صورة 1: بحيرة أكلمام أزكزا

وفي الختام ومن أجل بيان منهجية وضع التصميم الجهوي لإعداد التراب وبرنامج العمل الجهوي المندمج لجهة بني ملال خنيفرة، يوضح البيان التالي المنهجية المعتمدة :

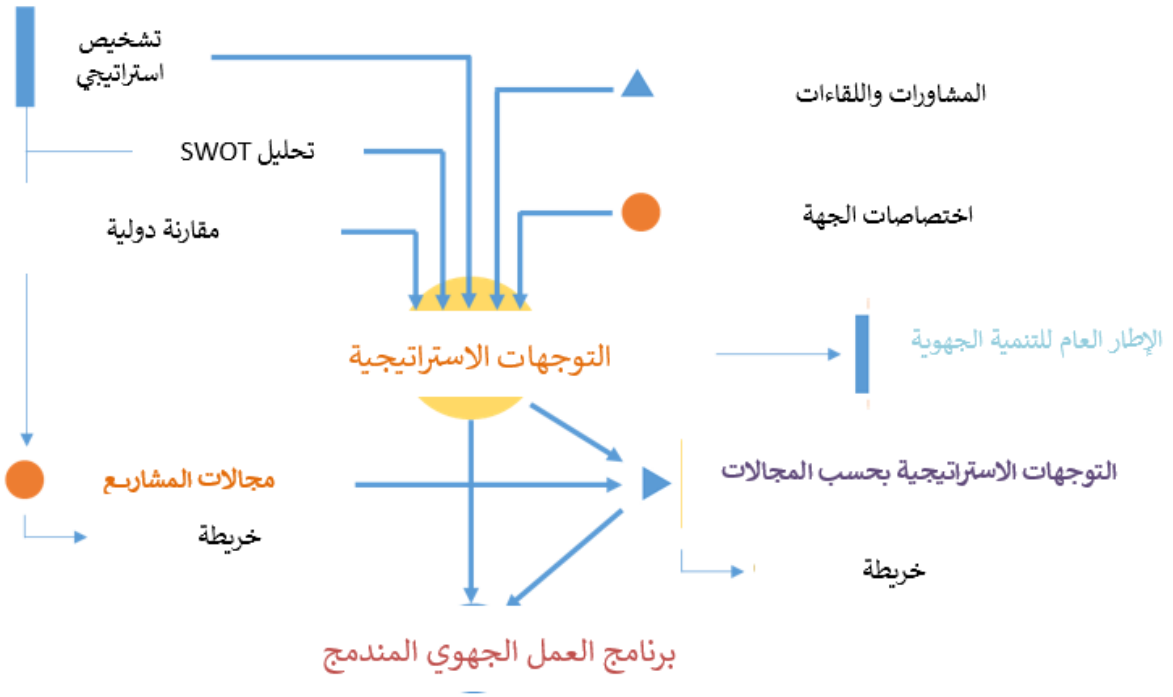

رسم توضيحي 1 : منهجية اعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب

منطق التقسيم وفلسفة الجهوية المتقدمة

مر نظام الجهوية بالمغرب بمراحل متعددة انطلقت منذ سنة 1972، حيث مرت من 3 مراحل، أولها انطلاقا من مجموعة من الأقاليم المرتبطة فيما بينها لتحقيق التنمية الاقتصادية وبعدها تم وضع أسس جهوية حقيقية استنادا إلى التعديلين الدستوريين لسنوات 1992 و1996، وذلك من خلال اعتبار الجهة جماعة ترابية مستقلة. وقد تم تنزيل الجهوية المتقدمة من خلال إصدار القانون 111-14 سنة 2015 والمرسوم الخاص بتحديد دوائر الجهات سنة 2016. كما تم في سنة 2018 وضع المرسوم المتعلق باللاتمركز الإداري الشيء الذي غير من مجالات تدخل الدولة ما سيكون له من انعكاسات على تنظيم المجالات الجهوية وفرص التنمية المستدامة.

نحو جهات مستقلة قانونيا عن الدولة ذات كتلة حرجة

نتجت الجهات عن تقسيم الجهات السبع الأولى لسنة 1970 دون أن تحتفظ الجهات الجديدة بمعالمها. ومن أهم الأهداف التي دعت إلى إعادة تقسيم الجهات: تكوين جهات متجانسة من ناحية الثقل الديمغرافي والمساحة لتتمكن من مقومات النمو الاقتصادي والتقليص من عدد الجماعات الترابية من أجل تنظيم المرافق العمومية وكذا إعادة رسم أدوار الجهات لتكون أكثر وضوحا ونجاعة. ويندرج هذا الإصلاح في إطار سياسة تنموية تروم إلى التقليص من النفقات العمومية وهيكلة التنافسية الاقتصادية للمغرب.

ويروم الإصلاح كذلك إلى إعادة رسم الهيكلة المؤسساتية للجهة من خلال تقوية اللامركزية واعتماد قرارات أفقية وكذا من خلال إدماج الأهداف الاجتماعية في السياسات الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية. كما يستدعي هذا الالتزام والمهنية العالية لبنيات الاستقبال من خلال تحسين مناخ الأعمال والمقاولة.

جهات كبيرة باختصاصات أوسع

على غرار الجهات السبع الأولى لسنة 1972، أصبحت الجهات المغربية الجديدة أكثر اتساعا. وهي تصل الآن إلى 237 59 كيلومترا مربعا في المتوسط -أي أكثر من أراضي سويسرا وحجم بلد مثل توغو أو كوستاريكا أو كرواتيا أو البوسنة والهرسك -مقارنة بـ 428 44 كيلومترا مربعا في إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية السابقة. ولم تتأثر بعض الجهات بإعادة تشكيل القاعدة الترابية. بل على العكس من ذلك، فإن الجهة تشكلت عن طريق جمع مجالات تادلة -أزيلال السابقة إلى أجزاء من جهات مكناس -تافيلالت السابقة، تمثل ما يقرب من 4 في المائة من المساحة الوطنية وتغطي مساحة تبلغ 374 28 كيلومترا مربعا. وهي مساحة بلدان مثل ألبانيا وبوروندي ورواندا أو غينيا الاستوائية، أو حتى جهات قريبة من بلجيكا وأرمينيا. وتعد مساحة هذه الجهة الجديدة أكثر من 4 أضعاف متوسط الجهات الأوروبية.

وفي المتوسط ومنذ سنة 2015، تضم كل جهة الآن أكثر من 7 أقاليم وعمالات. وكجهة جديدة انبثقت عن إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية في سنة 2015، تم تقسيم جهة بني ملال خنيفرة إلى 5 أقاليم و135 جماعة، بما في ذلك 16 جماعة حضرية و119 جماعة قروية.

ومن حيث عدد الساكنة، يبلغ متوسط عدد سكان الجهة الجديدة 2.5 مليون نسمة مقابل 2.1 مليون نسمة في إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية القديمة. ووفقاً للتقسيم الجهوي الجديد إلى 12 جهة، يتركز 70.2% من الساكنة المغاربة في خمس جهات يبلغ عدد سكانها أكثر من ثلاثة ملايين نسمة. ومن حيث عدد الساكنة، لا تزال جهة الدار البيضاء -سطات الجهة الأكثر اكتظاظا بالساكنة حيث يبلغ عدد سكانها 6.9 ملايين نسمة، أو خمس مجموع سكان الوطن. ويليها الرباط -سلا-القنيطرة التي يبلغ عدد سكانها 4.6 مليون نسمة (13.5 في المائة)، ومراكش -أسفي التي يبلغ عدد سكانها 4.5 مليون نسمة (13.4 في المائة)، وفاس -مكناس التي يبلغ عدد سكانها 4.3 ملايين نسمة (12.5 في المائة). وأخيرا طنجة تطوان الحسيمة التي يبلغ عدد سكانها 3.6 مليون نسمة (10.5 في المائة). وينقسم باقي سكان المغرب بين الجهات الأخرى حيث تتراوح حصصهم بين 7.9% لجهة سوس ماسة و0.4% في الجهة.

ولا يزال الاتجاه القوي للنمو السكاني في جهة وسط المحيط الأطلسي الكبيرة مستمرا، مما يعكس تعزيزه كحيز جهوي يشهد الديناميات المجالية الكبرى. وبسبب موقعها الجيواستراتيجي ودورها المفصلي، فإن جهة بني ملال خنيفرة هي نوع من "الجهة العازلة" التي تشارك في التفاعل بين الأراضي الوسطى للمغرب والجهات الأطلسية. ولا تزال هذه الجهة الجديدة مدعوة إلى أداء وظائف حاسمة من حيث تحقيق الاستقرار السكاني وكذا تعزيز موقع الأنشطة الفلاحية وتنميتها.

جهات منسجمة فيما بينها وذات مستقبل واضح

إن المناقشات التي جرت منذ السبعينات، بما في ذلك المناقشة التي سادت خلال عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالجهوية المتقدمة، بشأن مسألة إعادة تقسيم الدوائر الترابية في المغرب، وأسسه، وأنساقه، لم تفلت من النزعات المركزية التقليدية. وقد أدى الالتزام بالتقسيم الإداري للأقاليم في جميع أنحاء التراب الجهوي إلى مناقشات من أجل صياغة مشروع الجهوية الموسعة.

وكانت القوة التي ساعدت على نجاح المشروع هي ركائز فلسفة الجهوية المتقدمة، التي تهدف إلى تعزيز دور الجهات لتسهيل بناء المجالات الترابية للمساعدة في تحقيق نجاح الجهود الرامية إلى التخفيف من أوجه التفاوتات المجالية وتصحيحها، واعتماد أسلوب جديد للحكامة الترابية يتناسب مع أهداف وفلسفة الجهوية المتقدمة.

ويوفر تقليص عدد الجهات من 16 إلى 12 تنظيما جديدا للتراب الوطني، يقدم تركيبات ترابية جديدة مع مستويات من الاتساق مع درجات التفاوت المجالية. وفي الواقع، أدى إعادة تقسيم المجالات الجديدة إلى الزيادة في حجم الجهات وتقييد الاختلافات بين الجهات الجديدة من حيث الأحجام الديمغرافية والاقتصادية على حد سواء. يظهر هذا عند مستوى النقصان في الانحرافات إلى المتوسط الذي سيمثل المعلمة المرجعية. ومع ذلك، لا يستبعد عموما أن الجهات التي لم تشهد تغييرات عميقة ستظل تتسم بفجوات كبيرة في الثروة الجهوية. ومن ناحية أخرى، فإن الطبيعة الداخلية لبعض الجهات الجديدة التي أنشأتها التجمعات الغير المتجانسة تتخذ شكلا أكثر حدة. فعلى سبيل المثال، خضعت جهة بني ملال خنيفرة، التي نتجت عن تجميع الجهة السابقة (تادلة-أزيلال)، لنفس النهج بهدف جعلها مجالا اقتصاديا كبيرا في المستقبل.

هناك عدة أسباب وراء اختيار بناء جهة حول محيط تادلة، مع مختلف البيئات الطبيعية الأكثر تناقضا (الجبل / سهل / دير والهضاب العالية)، وهناك بالتأكيد أسباب تتعلق بتاريخ تشغيل هذا الجزء الأوسط من المغرب من جهة، والحجج المستمدة من الوظائف التي ينبغي أن تؤديها هذه الجهة التي لا تزال قاعدتها الإنتاجية أو اقتصادها محدوداً وغير متنوع، من جهة أخرى.

وتتوفر هذه الجهة الفلاحية والقروية من المغرب ذات المجالات المختلفة على مقومات قليلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا من أجل خلق فرص الشغل وضمان الدخل... كما أن تدعيم الديناميات التنموية على مستوى هذه الجهة تظل محتاجة إلى دفعة قوية لتحقيق التنمية المنشودة.

جهة بني ملال خنيفرة جهة لبناء المغرب الأوسط

تعتبر جهة بني ملال خنيفرة بالتأكيد فضاءا متنوعا من المصالح المحلية، ولكنها أيضا تحمل طموحات إيجاد أوجه التكامل والتضامن وهذا كله من أجل خلق تنمية فعالة للجهة، التي يجب أن يحيط ببنائها اهتمام مستمر.

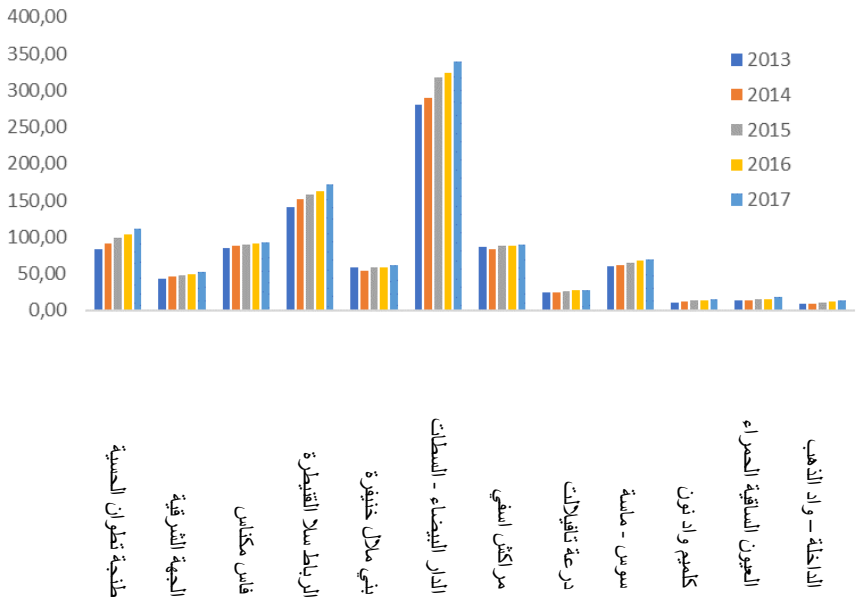

: المساهمة الجهوية في الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2013 و2017 (بملايين الدراهم)1مبيان

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وتحتل جهة بني ملال خنيفرة المرتبة السابعة في مؤشر الناتج الداخلي الخام الجهوي خلال الفترة 2013-2017. وخلال الفترة 2013-2017، يبين الرسم البياني أعلاه أن الناتج الداخلي الخام الجهوي ارتفع من 59,1مليار درهم في سنة 2013

إلى 61.75 مليار درهم في سنة2017، بزيادة قدرها 3% أو زيادة قدرها 0.8 مليار درهم على مدى 5 سنوات. وباختصار، تحتاج جهة بني ملال خنيفرة، من وجهة نظر صناع الثروة، إلى بذل جهود إضافية من جانب الدولة والجهات الاقتصادية والمشغلين من خلال تكثيف الاستثمار وتطوير المؤهلات المتنوعة في الجهة وتنفيذ ودعم المشاريع والأنشطة التي من شأنها أن تخلق المزيد من فرص العمل والموارد في جميع أنحاء الجهة.

ومن حيث القيمة الإجمالية للناتج الداخلي الخام في سنة2017، تقدر حصة جهة بني ملال - خنيفرة بنسبة 5.8%. وفي القطاع الأولي، لا تزال حصة الجهة أقل من حصص جهات الرباط -سلا -القنيطرة، وفاس مكناس، والدار البيضاء -سطات، وسوس -ماسة، ومراكش -أسفي. ومن ناحية أخرى، فإن حصتها في الأنشطة الخدماتية أقل من المتوسط الجهوي. وبشكل عام، سيطرت جهة بني ملال -خنيفرة، خلال الفترة المعتمدة، على القطاعات الاقتصادية بطريقة تتسم بالمساواة (33 في المائة) في خلق الناتج الداخلي الخام.

ومن ناحية أخرى فقد كانت الجهة تحتل المركز السادس منذ عام 2013 من حيث القيمة المضافة، وقد انخفض ترتيبها من حيث الناتج الداخلي الخام للفرد إلى المركز الثامن في عام 2017 مقابل المركز السادس في عام 2013. وهذا يعني أن الوزن الديموغرافي للجهة (7.5% من مجموع سكان المغرب في عام 2014) يتجاوز قليلا وزنها الاقتصادي (أقل من 7% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني). وسبب هنا هو الموقع الجغرافي لهذه الجهة والتي تجعل منها جهة تستقبل نسبة كبيرة من حركات الهجرة الآتية من الشرق والجنوب الشرقي للبلد، من بين المناطق الأخرى.

2. تذكير بأهم نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي

يعد التشخيص الترابي الاستراتيجي تحليلا للواقع المجالي ويهدف إلى توجيه الرؤية و العمل. ومن المفترض أن يساعد على تحديد القضايا الرئيسية لتعزيز جاذبية المجال الجهوي من خلال تقديم تفسيرات لتطور الماضي وتقييمات للاتجاهات المستقبلية، استنادا إلى جمع البيانات الكمية والموضوعية بصورة منظمة ومنهجية. كما أن التشخيص الترابي الاستراتيجي هو أداة حقيقية لصنع القرار. ولإثراء وتعميق العمل المتعلق بجمع وتحليل البيانات الموضوعية (الإحصاءات، ورسم الخرائط...) يجب أن يواجه برؤى وتطلعات متعددة وغير موحدة لمختلف الفاعلين الجهويين. ومن شأن هذا النهج أن يوفر أحدث صورة عن اقتصاد جهة بني ملال خنيفرة، مع التدقيق في التحولات الرئيسية التي تم القيام بها على مدى العقدين الماضيين مع مراعاة الخصائص المحلية الرئيسية لتحديد المشاريع التنموية.

جهة المستقبل من خلال مركزيتها ومؤهلاتها وبيئتها الطبيعية الغنية

من خلال التشخيص الترابي لجهة بني ملال خنيفرة، تظهر حقيقة رئيسية لهذا المجمع الترابي في مرحلة أولية من الإنشاء: موقعه الجغرافي الذي يعطيه مركزية من المرجح أن تتعزز من حيث تكثيف التدفقات الاقتصادية وتطوير الممرات التجارية. وهكذا تؤكد الجهة على أنها جهة المستقبل، التي تشمل مؤهلات كبيرة تنتظر التقييم من أجل القيام بشكل كامل بمهام الجهة المحورية، وتقاطع بين المساحات الديناميكية للساحل والأراضي الشاسعة من الجهات الداخلية للمملكة. ويعكس هذا الموقع المركزي، الصلة بين سهل تادلة الشاسع وجبال الأطلس وسفوحها أو دير والهضبة العالية المعروفة باسم مسيتا المغربية. وعلى مستوى التواصل، فالجهة تقع في موقع مركزي بين مدينتين رئيسيتين: فاس ومراكش والعاصمتين الإدارية والاقتصادية للمملكة: الرباط والدار البيضاء.

وتظل مؤهلات التنمية في الجهة ملموسة وبينة. حيث يمكن طرح التساؤل التالي: كيف يمكن إشراك الجهة في بيئتها الوطنية وتعزيز عملها مع الجهات المجاورة؟

يكشف تحليل المكونات الترابية للمجمعات الطبيعية الكبيرة الأربعة عن تناقضات جغرافية كبيرة، سواء من حيث التضاريس أو تنويع التربة أو حتى التغير المكاني لهطول الأمطار والتربة ودرجات الحرارة. ولكن التمايز المجالي لهذه الجهة هو أيضا نتيجة لعوامل مختلفة جدا من حيث: التراث التاريخي والإداري، الاختلافات في القدرة التنموية، والتوفر على الموارد بجميع أنواعها.

الجهة المدروسة هي تقاطع بين الجهات الساحلية وسلاسل جبال الأطلس، وهي أيضا منبع الأنهار الرئيسية التي تغذي السهول الساحلية. مع غطاء نباتي طبيعي غني ومتنوع، فالجهة تتوفر على مجموعة واسعة من المناظر الطبيعية والجيولوجية. والنتيجة هي وجود عدة مقومات اقتصادية هامة في ظل ظروف طبيعية مواتية: '1' مساحة ذات ثراء جيولوجي وبيولوجي كبير؛ '2' وجود احتياطي كبير من الموارد المائية والمساهمة في إنتاج الطاقة؛ '3' مؤهلات واسعة جدا لاستخراج الفوسفاط والمعادن القابلة للتسويق؛ '4' أول مدار سقوي في المغرب (تادلة الخصبة)؛ 4) الأراضي ذات المؤهلات السياحية الكامنة قوية ... ومع ذلك، بالنسبة لهذه الجهة التي توجد فيها واحدة من أغنى البيئات الطبيعية (18 موقع ذات أهمية بيولوجية و إيكولوجية)و الجيولوجية (جيوبارك مكون) في المغرب، هناك إشكاليات بيئية كبيرة.

يجب أن يسير بناء الجهة ككل في اتجاه تعزيز المركزية الجغرافية من ناحية، وتعزيز مؤهلاتها في إعادة الهيكلة والتنمية الترابية الواعدة، من ناحية أخرى. هذه المؤهلات تبرز أولا من ناحية البيئة والمناظر الطبيعية التي تزخر بوسط غني بالموارد المائية وفي المواد النباتية والغابات. وتشكل هذه البيئة المناظر الطبيعية التي يمكن أن يتم من خلالها تطوير المنتجات المحلية وبالتالي تعزيز الأنشطة السياحية التي تعزز مؤهلات التراث التي لم تستثمر بشكل جيد.

وهكذا يمكن تسليط الضوء على عدة عناصر، شاهدة على الطابع الطبيعي للمكونات الترابية للجهة. ولكن مع تغير مجالات الأنشطة، سيكون لمختلف المكونات الترابية لجهة بني ملال خنيفرة دور في ضمان تعزيز "مهنة الفلاحة الإيكولوجية" في مواجهة أشكال ضعف البيئات الطبيعية ومخاطر تدهورها، وتأثير المناظر الطبيعية وتلوث الهواء. ويجب توجيه النشاط

الفلاحي نحو الفلاحة المتجددة، المكثفة وغير الملوثة، وسيستفيد هذا الترويج من الاستلهام من المفاهيم والبرامج المتمثلة في الفلاحة الإيكولوجية، والفلاحة المعقلنة، والإيكولوجيا الفلاحية. ويجب أن تأخذ تنمية الرأس المال الطبيعي للجهة في الاعتبار لمنع التدهور البيئي الذي يمكن أن يؤدي إلى خسائر من حيث فرص النمو والرفاه على المدى المتوسط والطويل. ويشمل ذلك استدامة التنمية الترابية التي تركز على تكثيف الفلاحة والاستغلال في النطاق الواسع للموارد الطبيعية.

صورة 2 : السقي بالتنقيط بجهة بني ملال - خنيفرة

وتمة خطر من أن يظل موقع جهة بني ملال خنيفرة وجاذبيتها "خارج نطاق السيطرة" مع مؤهلاتها المحتملة والاستراتيجية، ولا سيما من اتساع مساحتها الجغرافية وتنوعها الثابت، على مقربة من المحور الاستراتيجي بين الرباط والدار البيضاء. وفي الآونة الأخيرة، يساهم النشاط الصناعي بنسبة 0.01 في المائة من الصادرات الصناعية، و1 في المائة من مجموع الساكنة النشيطة، و1 في المائة من الإنتاج الصناعي، و1 في المائة من الاستثمار. لا يوجد في الجهة نسيج كبير من صناعات التجهيز وصناعات تحويل الإنتاج الزراعي الغني والمتنوع جدا، الذي هو أصله الرئيسي، والذي يعود بالفائدة إلى حد كبير على الجهات المحيطة بها، بما في ذلك جهة الدار البيضاء الكبرى.

ومع ذلك، فإن تحديد مؤهلات تنموية يخص مختلف قطاعات النشاط الاقتصادية والتقليدية والناشئة. وتتمتع الجهة بمناخ جاف وشبه جاف وتنوع في البيئات الطبيعية التي ساهمت في تطوير تنوع بيولوجي استثنائي وغالبا ما تكون نموذجية في الجهة. كما تتميز بهوية قروية كبيرة مع 11٪ من المساحة الفلاحية الوطنية، و 15٪ من المساحة السقوية في المغرب، و 13٪ من إنتاج الحبوب، وبين 10٪ (الماشية) و 15٪ (الأغنام والماعز) من إجمالي عدد الماشية، و 18٪ من الإنتاج الوطني للألبان ومساهمة كبيرة في إنتاج البذور المختارة (30٪)، والمساهمات الغالبة في المحاصيل ذات القيمة العالية (إنتاج الزيت، الشمندر السكري، الخضروات، الحمضيات، النباتات الوردية...). وباختصار، تتمتع الجهة بقطاع زراعي يتمتع بمؤهلات كبيرة، بما في ذلك موارد المياه السطحية (10 في المائة من المؤهلات الوطنية المعبأة) والموارد الجوفية (13 في المائة من المؤهلات الوطنية) التي تعبئها بنية تحتية للمياه (15 سداً كبيراً من أصل 140 سداً وطنياً)، ونظام لنقل المياه. وبشكل عام، تبلغ الطاقة الاستيعابية للجهة 3.5 مليار متر مكعب، مما يسمح بالري لحوالي 500000. بالإضافة إلى المناخ والإمكانيات الكبيرة للري، هناك أيضا تقاليد الفلاحين وأثرها من حيث البراعة والدراية الفلاحية.

وهكذا يثبت أن الجهة غنية جدا من الناحية الإيكولوجية والمناظر الطبيعية المرتبطة بالجهات الطبيعية (الغابات والمرجات والأراضي الرطبة) و/أو الجهات الفلاحية المتنوعة والخاصة من حيث شبكتها الهيدروغرافية الكثيفة نسبيا. وسيعترض هدف التنمية الترابية كثافة الضغوط المتزايدة على المناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي، وبشكل أهم على الموارد الطبيعية.

وستشارك فسيفساء المجالات العادية أو الاستثنائية، بثقافتها، في صياغة هوية الجهة من خلال تقديم ثراء بيئي استثنائي وتنوع كبير من المناظر الطبيعية. وبالتالي، فإن الكيان الترابي الجديد، بصلاحياته الجديدة، يتحمل مسؤولية خاصة في الحفاظ على

التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي. ومن ناحية أخرى، فإن مساحة الأراضي المنخفضة تبدو "عادية" من الناحية الإيكولوجية، فإن الجهة الجديدة الكبيرة تحتوي أيضا على بيئات طبيعية وتنوع بيولوجي لا يقل أهمية في غاباتها التي تغطي ما يقرب من مليون هكتار، وأراضيها الرطبة وأخيرا شبكتها من الأنهار. وفي هذا الجزء الداخلي من الجهة، ستكون مشاكل التدهور مرتبطة بالأحرى بالضغط على الفلاحة وتزايد التمدن. وقد استرعى التشخيص الجهوي الانتباه إلى ثلاثة ضغوط وقيود بيئية رئيسية في الجهة (التراث المعدني لهذه الجهة، والأسلوب "الحديث" الواسع والفوضوي لاستغلال الموارد، والزحف المتزايد للنسيج الحضري).

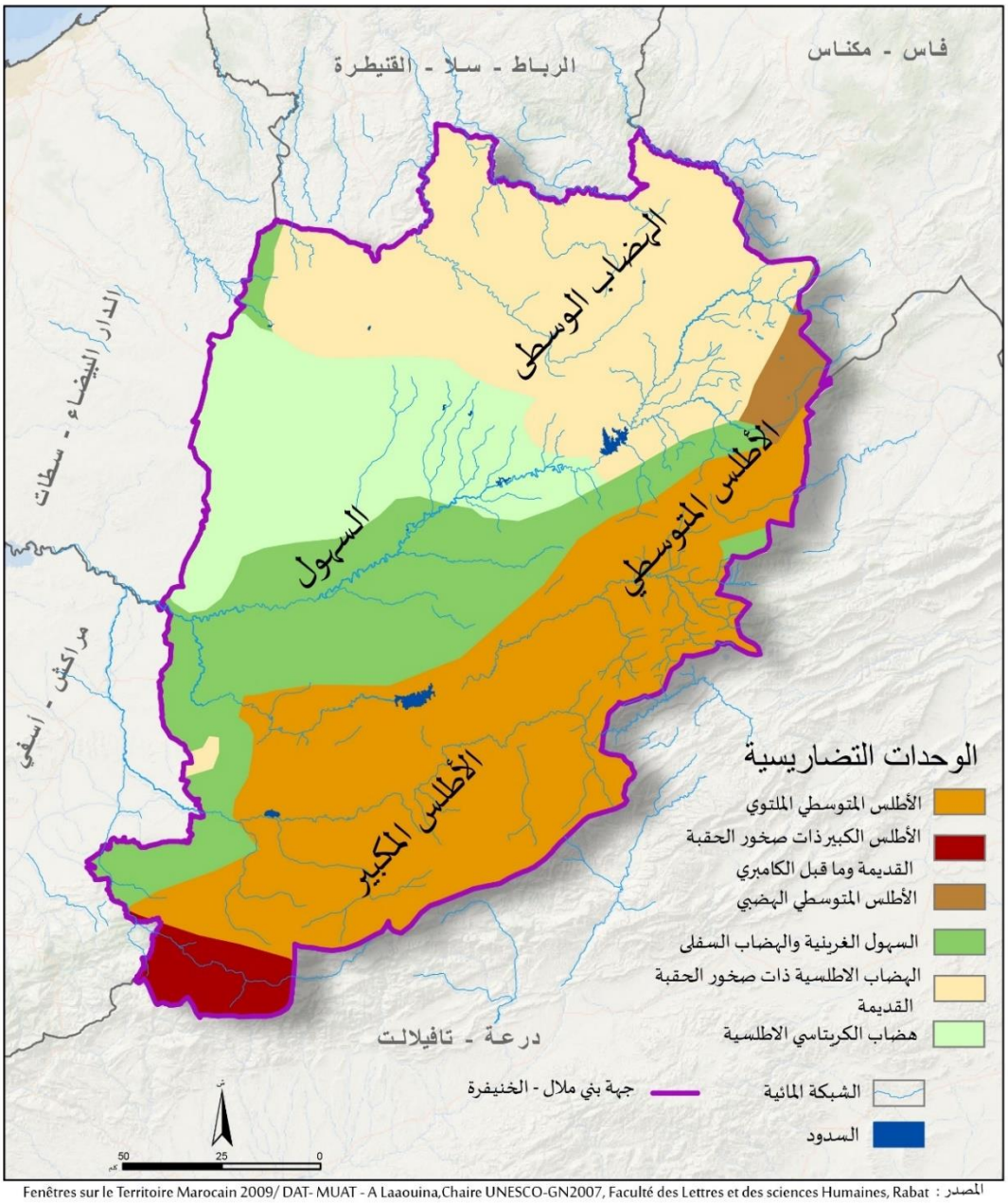

خريطة 1 : الأوساط الطبيعية لجهة بني ملال خنيفرة

وفي الأمد المتوسط، سيظل مستقبل الجهة مرهونا بالجهود الرامية إلى منع ومكافحة أي ظاهرة من ظواهر تدمير وتدهور المجال الطبيعي. ويرجع ذلك إلى كل من المكاسب التي تحققت في الموارد الطبيعية، والتطلعات إلى تحسين جودة الحياة، وعلى نطاق أوسع، التكيف مع تغيرات المناخ. بالإضافة إلى خطر التدمير والتدهور التي تحد من وظائف الجهات الطبيعية

وتنشأ تدريجيا من تكثيف الأنشطة الإنتاجية والسكنية، يلوح في الأفق مصدر تآكل التنوع البيولوجي مع وصول وانتشار الأنواع الغازية التي يمكن أن تضر بشكل خطير النظام الإيكولوجية في الجهة. ومن المهم معرفة الحدود الإيكولوجية للجهة ليس في المطلق، ولكن من الحدود التي تفرضها الحالة الراهنة لاستخدام التقنيات والتنظيم الاجتماعي من ناحية، فضلا عن قدرة المجال الحيوي على تحمل آثار النشاط الإنتاجي والسكني من جهة أخرى.

وبما أن القاعدة الاقتصادية الجهوية فلاحية، فإن التحديات البيئية الرئيسية تتلخص في مراعاة الضغوط الكبيرة على الموارد المائية والجهات الفلاحية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى سبيل الأولوية للتدبير المجالي، هناك أيضا تعزيز الآليات لسد الفجوة بخصوص الأهداف المرجعية (الوطنية) وتعبئة الإدارة الجهوية لتعزيز تطبيق الحماية القانونية (التصنيف والإدراج) للمواقع الطبيعية أو المواقع التراثية والتاريخية. كما يمكن للعديد من الإجراءات المتظافرة والمشتركة كالتمويل بين السلطات المحلية المعنية أن تساهم في تطوير المناظر الطبيعية والمواقع الطبيعية: الحفاظ على الأماكن العامة المرتبطة بالمياه، والحفاظ على الغابات. كما يجب تكريس الحفاظ على مؤهلات المناظر الطبيعية وتعزيزها في جميع أدوات التخطيط الترابي، على جميع المستويات.

جهة ذات نمو ديموغرافي متواضع وهجرة خارجية كبيرة

يمثل سكان الجهة ما يقرب من 7.5% من مجموع الساكنة من أصل 4% من إجمالي مساحة المغرب. وهذه جهة متوسطة الحجم مقارنة بالجهات الإحدى عشرة الأخرى. وإجمالا، تحتل الجهة المرتبة السادسة على الصعيد الوطني في ترتيب الجهات وفقا لوزنها الديمغرافي. ويعزى انخفاض معدلات النمو السنوي بين السنوات في الفترة 1994-2004 والفترة 2004-2014 أساسا إلى الهجرة من القرى نحو المدن والى الجهات الاخرى والهجرة إلى الخارج. ويرجع ذلك إلى أن الجهة ومكوناتها الجهوية تشهد أرصدة هجرة سلبية: فعدد حالات مغادرة سكان الجهة أعلى من عدد الساكنة الذين يهاجرون إليها.

وهناك تفاوتات واضحة بين الأقاليم في الكثافات السكانية لصالح أقاليم الفقيه بن صالح وخريبكة وبني ملال. والجماعات الأكثر ضخامة من حيث عدد الساكنة هي في معظمها جهات منخفضة، وهضبة الفوسفاط، والدير.إن الوزن الديمغرافي لمقاطعة بني ملال، التي تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الساكنة، سيستمر في الزيادة (من 21.8 في المائة في سنة 2014 إلى 23.9 في المائة في سنة 2044). وسيظل معدل التمدن في الجهة معتدلا نسبيا، مع زيادة تقديرية من 49.1 في المائة في سنة 2014 إلى 57.3 في المائة في سنة 2044. ومع ذلك، فإن ثلاث مقاطعات من أصل خمس مقاطعات لديها معدلات تمدن تتجاوز تلك التي لوحظت على الصعيد الجهوي، وتتميز الجهات القروية بمقاطعة أزيلال (حوالي 82 في المائة). وبقدر أقل من ذلك، الفقيه بن صالح (59٪). وتمثل ثلاث مقاطعات، يبلغ مجموع سكانها 58 في المائة من سكان الجهة، ثلاثة أرباع سكان المدن.

غير أن تطور الساكنة الحضرية يصاحبه نزوح قروي مستمر لا تحتفظ الجهة إلا بجزء منه. وتشهد الجهة هجرة مكثفة من المجتمعات القروية إلى مدن الجهة وتدفقات هجرة كبيرة إلى أجزاء أخرى من المملكة وخارجها. وخلال الفترة 2004-2014، وبالمقارنة مع الفترة 1994-2004، انخفض متوسط معدلات النمو السنوي لسكان القرى في الجهة وثلاثة من مكوناتها الجبلية (أقاليم أزيلال، خنيفرة وبني ملال)، مع وضع خنيفرة في الاعتبار حيث أصبح حجم الانخفاض أكثر إثارة للقلق ...

وتشهد الجهة معدل نمو سنوي متوسط خلال الفترة 2014-2044 يبلغ حوالي 0.4 في المائة. والهرم العمري واسع في القاعدة بسبب الأثر المشترك لارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل وفيات الرضع. وباختصار، فإن تحليل القضايا الديمغرافية يبين بأن الملامح الديمغرافية تنطوي على مشاكل بالنسبة لهذه الجهة. ومن شأن نتائج اتجاهات النمو السكاني أن تنعكس على التنمية التي من شأنها أن تزيد من حدة النزوح السكاني في أقاليم معينة والزيادة في الاتجاه نحو التركيز في مجالات أخرى. وباختصار، فإن التوازن الديمغرافي يتجه نحو التباطؤ التدريجي.

وتتمثل الميزة الرئيسية للدينامية في النسبة العالية من الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا نشطين (15 إلى 59 سنة) والتي هي في حدود 61 في المائة تقريبا من مجموع سكان الجهة. ومن ثم، فإن هناك سلسلة من العواقب بالنسبة للقضايا المتعلقة بالشغل وإجراءات تنظيم سوق الشغل على الصعيد الجهوي. وبالمثل، فإن الاتجاه نحو تعزيز نسبة الأسر الحضرية سيؤدي إلى زيادة الضغط على المرافق الإدارية في المدن والمراكز الحضرية، وبشكل أعم على سياسة السكنى على الصعيد الجهوي. وبحلول سنة 2044، سيقيم ما يقرب من 58 في المائة من الساكنة في المراكز الحضرية في الجهة. وبالإضافة إلى ذلك، ستزداد شيخوخة الساكنة، مع ما تتطلبه من الإجراءات والهياكل الأساسية للرعاية، ولا سيما في الأقاليم التي سيزداد فيها التمدن.

جهة ناقصة التجهيز بالبنيات التحتية والتجهيزات المهيكلة

تحدد البنيات التحتية للنقل مباشرة هيكلة المجالات وهي شرط ضروري ولكنه غير كاف للتنمية الجهوية. ومن هذا المنظور، فإن التواصل والربط فيما بين الجهات وخارجها ليست عموما سهلة. والظروف الجيومورفولوجية والمناخية لجهة بني ملال -خنيفرة (الجهات الجبلية، والثلوج، والأمطار...) تجعل الربط بين الجهات وخارجها عملية معقدة. كما أن شبكة السكك الحديدية تقتصر على خط واحد أما المطار فيعرف تطورا بطيئا وتبقى الجهة بدون واجهة بحرية.

إن شبكة الطرق التي تخترق الجهة (الطريق السيار، الشبكة الوطنية والطرق السريعة الجديدة ...)لا تمر بشكل منتظم بتراب الجهة. في مواجهة حالة الطرق التي تتناثر في المدن القرى ية الشاسعة والجهات الجبلية، وخاصة في إقليمي أزيلال وخنيفرة، يتم ربط الجهة فقط من قبل طريقين وطنيين 8 و11 وكذلك الطرق التي تربط مراكز الفقيه بن صالح (سوق سبت، أولاد عياد...) ومراكز اقليم خريبكة (بجعد، واد زم، ...).

ومن أجل تحسين ربط الجهة بالجهات المجاورة وضمان تواصل أفضل مع بقية الجهات، تم بناء الطريق السيار بين الدار البيضاء وبني ملال، وتطوير المقطع الطرقي بين خنيفرة والقلعة... وباختصار، فإن الإنجازات الهامة لا يزال دورها يتوقف على إنشاء وتعزيز الروابط لتحسين التكامل المجالي بغية الوصول إلى درجة كبيرة من الربط بالطريق السيار الحالي (مركز المحيط الأطلسي) وبأسرع وثيرة مع الجهات المجاورة من مراكش أسفي وفاس مكناس.

ولا تزال الولوجية الجهوية دون المستوى الوطني، على الرغم من أن التدخلات التي يضطلع بها البرنامج الوطني للطرق القروية التي أدت إلى زيادة في بناء وتطوير شبكة كاملة من الطرق. ومع وجود 7.5 في المائة من شبكة الطرق الوطنية و85.8 في المائة من الشبكة الجهوية للطرق المعبدة، فإن مشاكل فك العزلة لا تزال حادة داخل هذه الجهة. في حين تتميز شبكة الطرق في الجهة بكثافة مجالية (13 كلم معبد/100 كلم^2) أعلى من المتوسط الوطني (5,9 كلم معبد/100 كلم^2)، فإن الكثافة الاجتماعية (1.45 كلم/1000 نسمة) تزيد على المتوسط الوطني 1,25 كلم / 1000 نسمة.

وفي السنوات الأخيرة، عرفت الجهة العديد من الجهود الرامية إلى تحسين حالة شبكة الطرق بشكل عام وشبكة الطرق القروية في بعض المجالات النائية أو الواقعة في الجهات الجبلية، التي تعد ضرورية لتحسين الظروف المعيشية في الجهة من خلال توفير فرص أفضل للساكنة للحصول على الخدمات والمرافق الأساسية. وبصرف النظر عن الجهات الصعبة والمنخفضة الكثافة فيما يقرب من 60٪ من مجالات الجهة، يتم عبور جزء صغير فقط من هذه الجهة عن طريق شبكة الطرق التي تسهم في التنمية المستدامة للجهة.

ولكي تنجح جهة بني ملال خنيفرة في عملية إعادة البناء الجهوي، من المهم استكمال وتوسيع الطريق السيار الذي يربط بني ملال بالدار البيضاء وكذا تثنية الطرق التالية

- الطريق الجهوية الرابطة بين خنيفرة وأبي جعد
- الطريق الوطنية بين خنيفرة وزاوية الشيخ
- الطريق الوطنية الرابطة بين فقيه بن صالح وبني ملال
- الطريق الوطنية الرابطة بين أولاد عياد وبني ملال.

وهذا يتطلب إعادة التفكير في شبكة الطرق لتكييفها مع التصميم الجديد لتطوير وتعزيز المجالات الترابية المختلفة والغير المتجانسة والمتساوية فضلا عن تعزيز خدمات النقل. كما يتطلب ذلك فتح إطار صنع القرار العمومي بشأن البنية التحتية للطرق والمواصلات أمام مختلف الفاعلين وبالتالي البحث عن صيغ تمويل جديدة.

تشكل الجهة مجالا مثاليا للتفكير والبحث لتقدير الدور الذي لا تزال البنية التحتية للنقل القديمة تقوم به. بل هو في الواقع مجال يعرف تناقضات، من حيث إرادة توحيده من خلال إعادة تشكيل الجهة الجديدة لكنه يصطدم بواقع طبيعي مختلف يعد إرثا للجهات الثلاث القديمة. وعلى مستوى هذه الجهة، يجب تحويل سياسة النقل والتهيئة المجالية إلى أولويات التنمية المجالية، وإبرازها في مبادئ الجهوية المتقدمة، والآن يمكن إدراكها بالجهود المبذولة من خلال التصميم الوطني لإعداد التراب والتصاميم الجهوية للجهات الاثنتي عشرة الجديدة. ويطالب المسؤولون المنتخبون المحليون بفك العزلة عن الجهات الداخلية من خلال تعزيز الربط بالشبكات الطرقية الشيء الذي يعد أولوية.

وقد نظمت شبكة الطرق في الجهة وفقا للقيود المفروضة من التضاريس، ولكن أيضا بسبب القيود التقنية التي تم تجاوزها

الآن. وبالتالي فإن النموذج الأولي لتطوير شبكة الطرق أصبح متجاوزا في شكله ووظائفه وطرائق تنفيذه. وتشكل معايير التنمية الجهوية المتوقعة عنصرا رئيسيا في المفهوم الجديد للمجال الجهوي الذي تحمله السلطات العمومية، وبالتالي لكيفية استخدامه، وتنظيمه من خلال وضع تدابير سياسات النقل والتنقل من خلال التصميم الجهوي لإعداد التراب ومخطط التنمية الجهوية.

ويجب أن تنظم هذه التدابير حالة الطريق وعرضه، وأن تحدد مواعيد تعميم تعبيد الطرق، وكيفية صيانة الشبكات المتدهورة، وأن تبسط وتحسن حركة المرور على الطرق في جميع أنحاء الجهة، وأن تضع جدول أعمال دقيق لمعالجة مشكلة العزلة بالجبال، وتعزيز قدرة الحركة الجوية والترددات إلى المطار الجهوي، والنهوض بظروف النقل في الجهات القريبة من خلال مكافحة هيمنة النقل غير المهيكل...

وتعد العزلة في المجالات القروية سببا مباشرا في تفشي الفقر. ويمكن أن يكون الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والشغل وخدمات الماء والطاقة، فضلا عن الأسواق والأنشطة المدنية والثقافية، صعبا جدا بسبب البعد عن الطرق أو الطرق الوعرة أو سوء وسائل النقل السائدة في الجهة. وكثيرا ما يكون عدم حصول سكان القرى على الخدمات الأساسية سببا في الفقر المدقع. ويعد تحسين ظروف حصول سكان القرى على الخدمات الأساسية عاملا من شأنه أن ييسر في تحقيق أهداف التنمية الجهوية. وتعاني المراكز الحضرية أيضا من بعض المشاكل المتصلة بالحاجة إلى توسيع شبكة المياه والكهرباء والنقل لتشمل المجالات الهامشية والمراكز القرى ية المحيطة بها. وترتبط صعوبات توسيع الشبكة هذه إما بتشتت المساكن أو بضغوط التضاريس الوعرة وغيرها من أسباب الظروف المجالية.

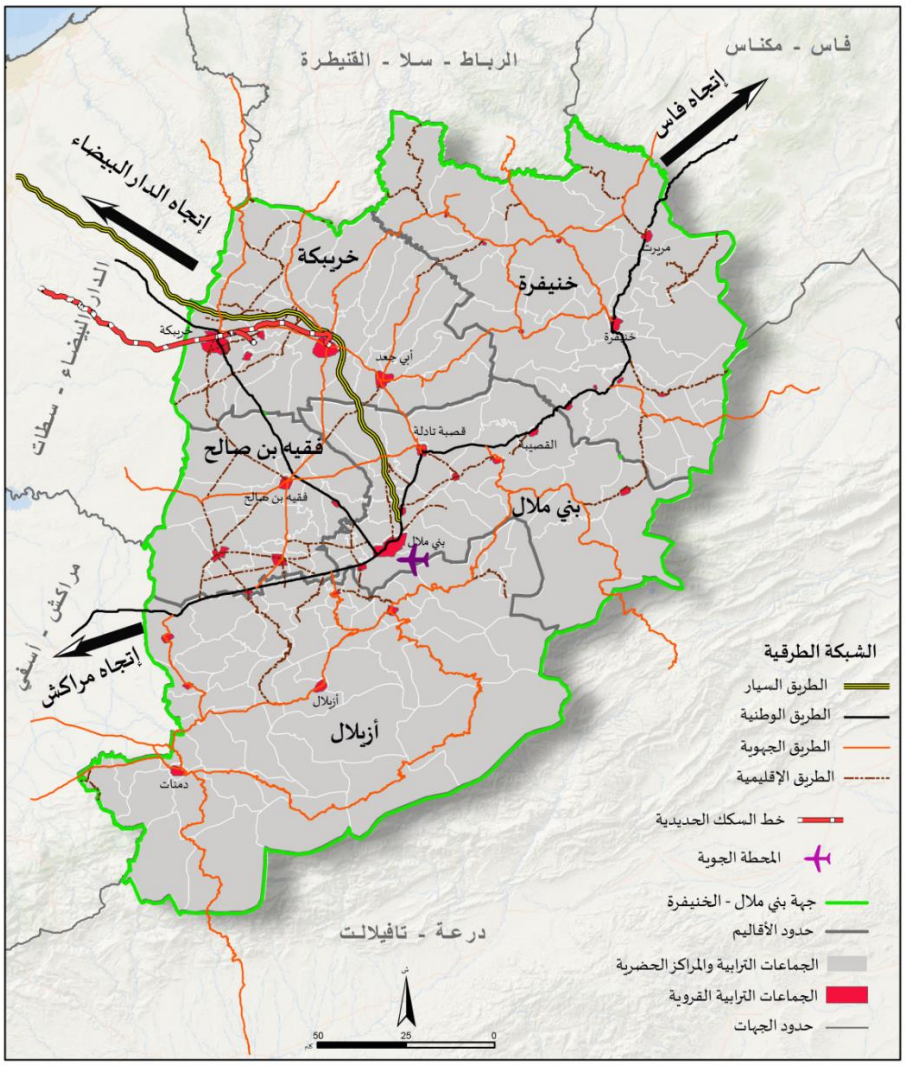

خريطة 2 : البنية التحتية لجهة بني ملال خنيفرة

وتبرز الحالة الراهنة في الجهة، كما يتجلى في التشخيص الاستراتيجي، الحاجة الملحة إلى معالجة أسباب العزلة في أقاليم معينة و إلى توسيع نطاق إمكانية الولوج إلى الجهة بأسرها. ويجب أن يكون النهج الاقتصادي الذي تتبعه الجهة إزاء التنمية الترابية مضادا لأي وجه من أوجه القصور في البنيات الأساسية التي قد تؤخر تحقيق التنمية. ومن وجهة نظر صنع القرار السياسي، فإن الجهة مدعوة إلى الحصول على وسائل التدخل لصالح تحديث وإدارة شبكة النقل، والبحث عن التماسك المجالي داخل الجهة.

كما أن تقليص العجز في البنيات الأساسية التحتية أمر مطلوب في ميادين التكوين والتعليم. وفي هذه الجهة، يحدد التشخيص عدم كفاية المرافق و/أو اكتظاظ الأقسام في ظل التفاوتات بين الأقاليم. فبني ملال وخريبكة هما نسبيا الأفضل تجهيزا ويستقبلان أكبر عدد من التلاميذ. وتبين المؤشرات في الجهة ما يلي: '1' ارتفاع نسبة الأمية في كل من مقاطعات أزيلال والفقيه بن صالح وخنيفرة، '2' ظاهرة الهدر المدرسي أعلى من المتوسط الوطني لأقاليم أزيلال وبني ملال والفقيه بن صالح، 3) معدل الهدر المدرسي أقل بكثير من المتوسط الوطني مقارنة بمدن خنيفرة وخريبكة.

كما أن العجز يشمل البنيات التحتية الصحية. وتحتاج جهة بني ملال خنيفرة إلى وضع سياسة لمعالجة التفاوتات بين الأقاليم في البنية التحتية الصحية ولمعالجة التركيز الواضح في إقليمي بني ملال وخريبكة. وفي مجال التأطير الصحي، لخص التشخيص الترابي الإشكال الحاصل في طبيب واحد لكل 5055 نسمة وممرض واحد لكل 1694 من الساكنة في القطاع العمومي، بعيدا عن المعدل الوطني (طبيب واحد في القطاع العمومي لكل 4040 نسمة وممرض ل 1339 نسمة) في سنة 2016.

جهة ذات بنية اقتصادية متنوعة نسبيا لكن دون تكامل أو آثار تنتج قيمة مضافة عالية

بفضل ميزاتها المتسقة والمتنوعة، فإن جهة بني ملال خنيفرة مدعوة للفوز بتحدي التنمية الجهوية المستدامة.

من وجهة نظر اقتصادية بحتة، فإن القدرة الإنتاجية الفلاحية المدعومة بمؤهلات طبيعية وبشرية كبيرة هي التي تجعل الجهة غنية وتشكل مؤهلاتها المستقبلية: ما يقرب من مليون هكتار منها أكثر من 20٪ في المجال السقوي. وتخصص المساحات المزروعة للعديد من المحاصيل، لكن الحبوب تصل إلى نسبة كبيرة (أكثر من 60 في المائة) لأسباب تتعلق بالتقاليد القائمة على الحاجة الحيوية إلى الأمن الغذائي. في الواقع، توفر الجهة حوالي 13٪ من الإنتاج السنوي الوطني للحبوب، منها نسبة كبيرة في البور المعتمد على التساقطات. ويعبئ الري العرضي أو حتى الجزئي جزءا كبيرا من البنية التحتية المائية من أجل سقي المزروعات ذات القيمة التجارية المنخفضة، مقارنة بالاستخدامات في زراعة الأشجار أو البستنة.

صورة 3: شجر الأرز في الأطلس المتوسط

وبالإضافة إلى حصتها الكبيرة في إنتاج الحبوب والخضر، فإن جهة بني ملال خنيفرة لديها حصة كبيرة في إنتاج السكر (26٪)، وإنتاج الزيتون وصل إلى 236 ألف طن خلال سنة 2018 لمساحة تقدر بحوالي 116650 هكتار كما أن إنتاج زيت الزيتون يقدر ب 34٪ من الإنتاج الوطني، البذور المختارة (30٪) والحليب (18 في المائة) والكثير من الفاكهة ... كما أن حصتها من الماشية مهمة (بين 10 و15 في المائة). ولذلك من المهم إعادة التفكير في خيارات تخصيص المياه الفلاحية، وبالتالي الاضطلاع بترشيد

الاستخدام، وتحسين تدبير الماء، في إطار نظام إرادي متعددة الشراكات.

وفي أي استراتيجية جهوية لتطوير الفلاحة والثروة الحيوانية، يجب أن تكون الأسبقية في حماية الموارد المائية والغابات، كما يجب إعادة تعديل أساليب استعمالها باستمرار. ويلزم وضع مقاربات جديدة لتوزيع الموارد المائية فيما بين احتياجات الري، تبعا لحجم الموارد والخيارات المتاحة. كما يجب اتباع نهج رئيسي يسمح بتلبية الحاجيات الرئيسية للمياه في الجهة، من خلال مقاربة تدمج تغيرات المناخ، وتسبقها دراسة عن التطورات المقبلة لمخطط المغرب الأخضر لضمان ظروف التنمية المستدامة في الجهة. ويجب الحفاظ على التوازن الإيكولوجي الذي من شأنه أن يدعم تنمية الموارد الفلاحية من خلال توسيع المجالات المسقية، وإدخال تقنيات الإنتاج الجديدة واستخدامها لتطوير المساحات الصالحة للزراعة وتحفيز للاستثمار في مختلف القطاعات الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية.

إن الاستراتيجية الجهوية الجديدة في مجال الفلاحة، التي تتماشى مع الخيارات الجديدة لمخطط المغرب الأخضر، مدعوة إلى إعداد واقتراح أسواق بديلة حقيقية. وقد حدد المخطط ثلاث اتجاهات رئيسية، وهي الري، وتثمين المنتجات الفلاحية والجهات الجبلية. ومن بين 110 مشاريع، استفاد منها نحو 100000 فلاح، يتعلق 34 مشروعاً بالركيزة الأولى إلى (تطوير الفلاحة الحديثة ذات الإنتاجية العالية أو القيمة المضافة العالية: الحليب واللحوم الحمراء والبيضاء والحبوب) و76 الركيزة الثانية (تطوير المشاريع الفلاحية المجدية اقتصاديا، بدعم من الدولة على مستوى المجالات الهامشية) بمبلغ إجمالي يزيد عن 10 مليارات درهم.

وإذا كان نموذج الحكامة الذي اقترحته الدولة لتطوير الفلاحة لا غنى عنه ويعد موجها، فإن المسارات المؤدية إلى وضع تصنيف أكثر فعالية من حيث التكلفة لهذه الركائز وتسلسلها الهرمي، ورسم معايير لتحديد أفضل الاستعمالات، من شأنه أن يعود إلى الجهود الرامية إلى الإشراك والتشاور مع غرف الفلاحة، والمؤسسات العمومية الجهوية للأحواض والجمعيات المهنية تحت تنسيق السلطات المؤهلة في ميدان إعداد التراب والتنمية المجالية.

ولا تتوقف الزيادة المعقلنة والمستدامة في الإنتاج الفلاحي على الصعيد الجهوي على توسيع الجهات المزروعة والاستفادة من توصيات البرنامج الوطني للاقتصاد المائي والسقي، القاضية بالتحول إلى الري الموضعي، بل تتعلق باختيار الزراعات المطلوبة في الأسواق الوطنية والدولية، على أساس الترويج الجيد للمنتجات المحلية للجهة وذلك بتحويل تادلة إلى مركز للصناعات الغذائية.

فالصناعة الغذائية تمثل ما يقرب من ثلث الصناعة الوطنية. ويعبئ هذا القطاع نحو 150 ألف فرصة عمل مباشرة وقيمة مضافة قدرها 30 مليار درهم ويغذي نسبة كبيرة من الصادرات. غير أن إنشاء وحدات لقطاع الصناعة الغذائية هو حكر على المدن الكبيرة وبعض الجهات. وفي جهة تتميز بحجم الطاقة الإنتاجية الفلاحية، لا يزال التكامل بين الصناعة الغذائية للمنتجات الفلاحية متواضعا، مقارنة بكميات المواد الفلاحية الأولية المنتجة. وتعد درجة تصنيع المنتجات الفلاحية في الجهة ضئيلة عدا إنتاج السكر والحليب. ويتميز النسيج الصناعي، الذي تم إنشاؤه مؤخرا، بتركيز واضح في مدينة بني ملال (أكثر من 56% من المؤسسات الصناعية) تليها مدينة خريبكة (31%)، مع وجود بعض الوحدات هنا وهناك في الجهة.

وعلى الرغم من الاعتماد الشديد للجهة على النشاط الفلاحي، فإن العلاقة بين الفلاحة والصناعة تظل ضعيفة. وفي حين أن أداء الفلاحة يرتهن إلى حد كبير بالتقلبات المناخية، فإن قدرتها الإنتاجية الفلاحية تولد فائضا كبيرا يرتبط تثمينه ارتباطا وثيقا بتنفيذ مختلف مراحل ودرجات التحويل الصناعي. وسواء تعلق الأمر بالجهات المسقية أو البورية، فإن المساحة الصالحة تعد ثروة من النظم الفلاحية المناخية. وهذا يسمح لجهة بني ملال خنيفرة بإنتاج مجموعة واسعة جدا من المنتجات الفلاحية وتتوفر على إمكانية مهمة للتحويل وقاعدة للتصنيع. ومع ذلك، فمن بين قطاعات المعالجة الأولية للمنتجات الفلاحية (الطحن والمشتقات، والدهون، ومصانع الفواكه والخضروات...)، هناك ثلاث وحدات لتجهيز الحليب (إقليم الفقيه بن صالح) ومصفاة للسكر (أكثر من 20٪ من المصنع في موقع أولاد عياد) وتخصص الوحدات الصناعية الموجودة في الجهة المنتج النهائي (منتجات الكيميائية وشبه الكيميائية، ومواد البناء، ومنتجات الألبان، والنشاط الميكانيكي...) للسوق المحلية.

وتساهم العوامل التي تحسن جاذبية الجهة للمؤسسات الصناعية (الطرق السريعة، والمطار، والمؤسسات الجامعية، ومراكز التكوين المهنية...) في استقطاب أفضل للمنشآت الصناعية. وبالنسبة للقطاع الصناعي الزراعي (السكر، ومنتجات الألبان...)، يجري التخطيط لمشاريع مثل القطب الزراعي، والمنصة الصناعية المتكاملة، والجهة الصناعية في الفقيه بن صالح. ومن المهم دعمها وتوسيع نطاق مختلف أشكال جهات النشاط الصناعي، وكذا البنيات التحتية للنقل، واللوجستيك اللازمة لسد العجز في الجهة في هذا المجال.

كما يلاحظ الأثر الضعيف للتنمية الصناعية في الجهة بالنظر إلى أهمية مواردها المعدنية التي تتكون أساسا من رواسب الفوسفاط. كما أن تطور نشاط الاستخراج لا يمكن من تحقيق إنتاج أفضل ذي قيمة مضافة عالية. وإلى جانب عدد من القيود التقنية، ستستفيد الجهة الجديدة من اعتماد 'جهوية الموارد' من خلال الدعوة إلى مشاركة الفاعلين في تنمية القطاع على المستوى الجهوي.

وباختصار، فإن المسارات المؤدية إلى توسيع القطاع الصناعي الجهوي تدريجيا هي مسارات متنوعة، ولكنها متكاملة. وبالنظر إلى القاعدة الاقتصادية للجهة، سيكون من المهم في الأمد المتوسط التركيز على الخيارات والبدائل التي تؤتي ثمارها في المهن الفلاحية في الجهة وإمكانيات تنمية قطاعات الصناعات الفلاحية. ومع ضمان تحقيق أقصى قدر من التكامل الممكن بين الأنشطة الجهوية، فإن آثار التكامل بين القطاعات والاستفادة في الوقت نفسه من أي فرص محتملة في استخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الحديثة سيمكن من رفع المستوى الإنتاجي للقطاعات بالجهة.

تتوفر الجهة على 3.5% من عدد المؤسسات السياحية و2% من الغرف على المستوى الوطني. ويبدو أن قطاع السياحة بالجهة يعتبر منسيا ونشاطا مهمشا. إن ضعف النشاط السياحي الجهوي أمر متناقض نظرا لأهمية المؤهلات السياحية في الجهة، ولا سيما تراثها التاريخي والطبيعي والثقافي الاستثنائي (بما في ذلك المهرجانات)، والمواقع السياحية الجبلية فيجب إعادة رسم آفاق التنمية السياحية في جهة بني ملال خنيفرة، في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب.

أولا، من خلال تحسين الظروف المتعلقة بالإقامة ومرافق الترفيه والبنية التحتية. وأيضا من خلال تعزيز الربط بين الجهة واستقطاب التدفقات السياحية التي تركز على مراكش وفاس إلى مختلف المجالات السياحية داخل جهة بني ملال خنيفرة التي يمكن أن تحفز النشاط السياحي المستدام. ويجب إيجاد حلول مبتكرة للربط بين قضايا التراث والسياحة. ويجب تعبئة الركيزة الثقافية والتراثية في خدمة مشروع السياحة الثقافية.

وقد أثبت التشخيص الاستراتيجي أن هذه الجهة لا تخلو من مؤهلات السياحة الثقافية والطبيعية التي تعزز آفاق التنمية السياحية بما في ذلك الطبيعة والحرف اليدوية والتراث المادي واللامادي، وكذا من خلال أصالتها وثراء الحرف اليدوية الجهوية (النسيج البزيوي والنسيج التقليدي، ومستودع الأسلحة الكلاسيكي المحلي والفخار...) مما يجعل الحرف اليدوية قطبا ورافعة أصيلة ومحددة لتنمية الجهة.

ولا تزال الجهة تحظى بمؤهلات في مجال الصناعة التقليدية الغنية ثقافيا، لكنها تحتاج إلى الدعم والترويج. وقد مكنت المعرفة الدقيقة بالصناعات التقليدية وأنشطتها التجارية في الجهة من وضع دليل للعمل. ومن خلال تحليل مواقع وأماكن ممارسة الأنشطة الحرفية وكذلك تعداد الإجراءات التكوينية، أمكن وضع لمحة سنة عن الخبرة الجهوية وآفاق دعمها وتثمينها. وسمح التفكير في هذا القطاع أولا بتسليط الضوء على تفاصيل الأنشطة وطريقة تنظيمها، وعلى تحديد تصنيف أكثر الحرف الحديثة ذات الأهمية. وينطوي تنوع طبيعة المنتجات ذات الحمل التاريخي والثقافي الكبير على تنوع السبل التثمين التي ينبغي أن يضعها مشروع التنمية الجهوية.

ويجب تحديث الأهداف المحددة في المخطط الجهوي لتنمية الصناعة التقليدية من خلال صقلها وتعزيزها أثناء وضع التصميم الجهوي إعداد التراب ومخطط التنمية الجهوية. ويشكل قطاع الصناعة التقليدية نواة حقيقية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من حيث إيجاد فرص العمل وتوزيع الدخل في الجهة. وبالنظر إلى مستوى التعليم والتدريب في الجهة، وفي غياب فرص التسويق الخارجي، فإن الجهود المبذولة للتدريب في مجال الصناعة التقليدية لها مساهمة كبيرة في معالجة المشاكل الاجتماعية الجهوية، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة.

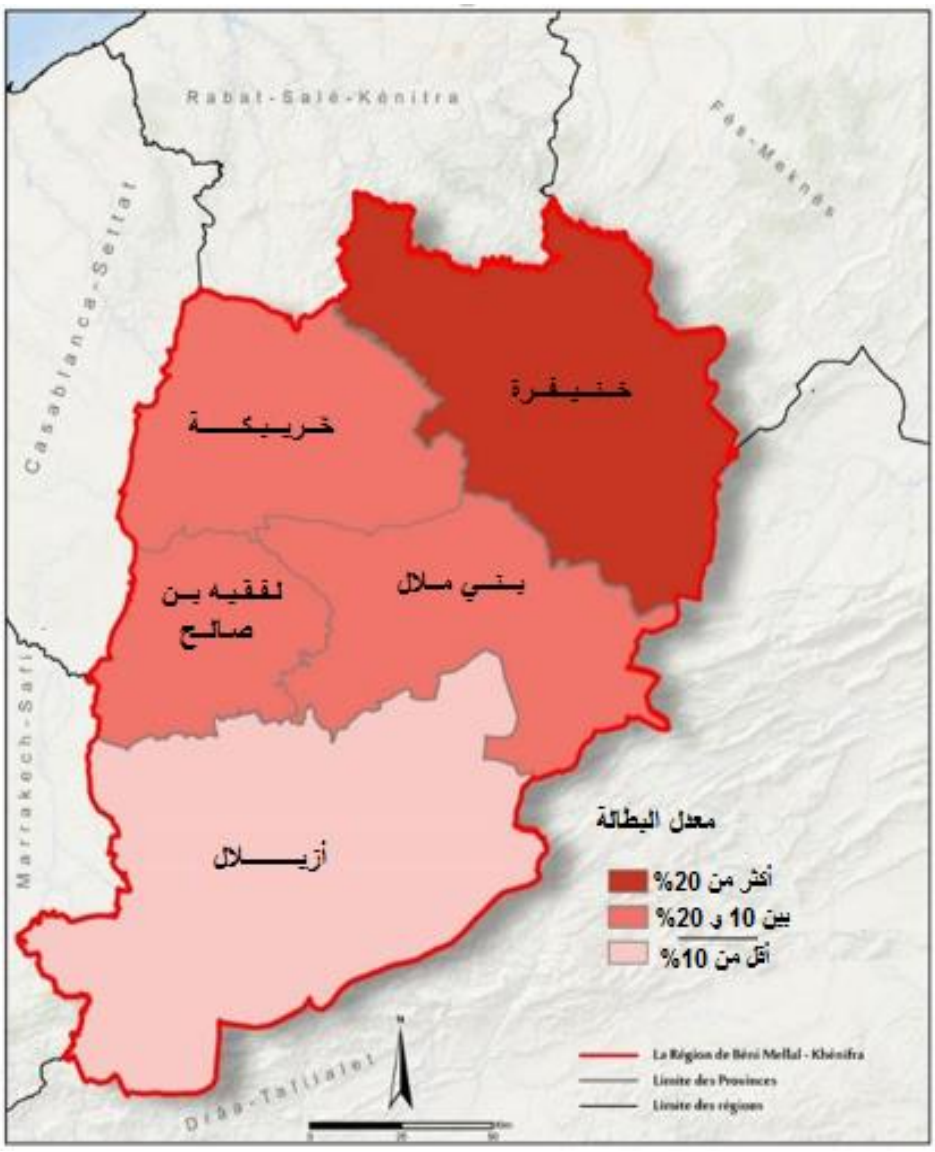

خريطة 3 : مشكلة البطالة في الجهة

تتميز الهياكل الاقتصادية لجهة بني ملال خنيفرة بمشاركة متساوية تقريبًا في عام 2017 في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي للقطاع الثانوي (35 في المائة) والقطاع الثالث (36 في المائة) . بالإضافة إلى ذلك ، كشف التحليل التشخيصي عن وجود عاملين مصاحبين لهما ، أولا من ناحية الإفتقار إلى المحور المصلي الذي يربط القطاع الأولي بالقطاع الثانوي، ومن ناحية أخرى عدم وجود نمو إيجابي في وقت واحد في أسهم هذه القطاعات في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي الجهوي. علاوة على ذلك، انخفضت حصة القطاع الثاني انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة في هذه الجهة.

وعموما، فإن تطور حصص القطاعات الرئيسية الثلاث في المساهمة الجهوية في إنتاج القيمة المضافة الوطنية يمثل إشكالية بالنسبة لمستوى التنمية بالجهة مقارنة مع التفاوتات الحاصلة داخل الجهة. ومن المهم أن تتوجه توصيات التصميم الجهوي لإعداد التراب لتعزيز جهود تنويع وخلق قيمة مضافة مستدامة.

وقد أظهر تحليل المؤهلات الاقتصادية للجهة بالنسبة لمختلف الأنشطة أن الإكراهات الرئيسية لا تزال قائمة وتحد من الديناميات الاقتصادية الجهوية. وتتمثل هذه الإكراهات على وجه الخصوص فيما يلي:

- انتشار المساحات الصغيرة، وهيمنة الري التقليدي، وانخفاض تثمين المنتجات الفلاحية، وعدم وجود استثمارات في الجهات الجبلية، والتمدن في المدار المسقي، وضعف الاستثمار في الصناعات الفلاحية، والافتقار إلى تسويق الخدمات اللوجستية، وانخفاض مستوى مكننة الفلاحة...؛

- التأخر في بناء وتطوير المنصات الصناعية المندمجة والمناطق الصناعية، والمنافسة غير العادلة من القطاع غير المهيكل مما يعوق القدرة التنافسية للشركات، وبالتالي يمارس تأثيرا سلبيا على مناخ الأعمال وصعوبة العثور على عقارات صناعية بأسعار معقولة بسبب ارتفاع التكلفة وارتفاع معدل الضرائب؛
- عدم كفاية التدابير المتخذة في مجال التنمية الصناعية والسياحية والصناعة التقليدية فيما يتعلق بالسياق الخاص للجهة؛
- صعوبة حصول الفلاحين والشركات على التمويل في جميع القطاعات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- أهمية وزن القطاع غير المهيكل وغلبة وحدات الإنتاج غير الرسمية في جل مقاطعات الجهة، ليس فقط بالنسبة لقطاعي التجارة والخدمات، بل أيضاً بالنسبة لأنشطة التحويل الصناعي؛
- الصعوبة التي تواجهها الشركات، حتى في المراكز الحضرية الرئيسية في الجهة، لجذب الموارد البشرية المؤهلة اللازمة لتطوير الصناعات المتوسطة والعالية التكنولوجيا...

إن تلبية شروط المساهمة الحقيقية للجهاز الإنتاجي في التنمية المستدامة لكل الجهة، سواء في المناطق الحضرية أو المناطق الريفية، يستلزم وضع استراتيجية الملائمة لإعادة هيكلة وتجديد بنيات ووسائل الإنتاج والتسويق. كما أنها تحتاج إلى استراتيجية تسويقية لتعزيز وتثمين المنتوجات الحرفية بالجهة ووضع مقاربة للتكامل بين السياحة الجهوية والتنمية الثقافية وفي توطيد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع مجالات الجهة. يتطلب أيضا إنجاح تنمية جهوية والتي تتمثل في تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية تدريجيا وبشكل مستمر. فبالرغم من أن الجهة قد استفادت من(9٪) من الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2004-2015، فإن تطور ناتجها الداخلي الخام لا يزال متواضعا. وقد ركز التشخيص الترابي الاستراتيجي على مظاهر العجز الاجتماعي الترابي (الفقر، والفقر المتعدد الأبعاد، والبطالة، والأمية، والربط بمياه الشرب، والكهرباء، الصرف الصحي).

جهة تتعلق فيها التنمية البشرية بالجهود المبذولة لفائدة المجالات القروية

وصل معدل الفقر بالجهة 9.3 في المائة في سنة 2014، محتلة بذلك المرتبة الثانية من بين أفقر الجهات، وتحتل المرتبة الثانية أيضاً من حيث التعرض للفقر. كما أنها تحتل المركز الأول في الفقر المتعدد الأبعاد بنسبة 13.4 في المائة. ومؤشر البطالة هو واحد من أعلى المعدلات (15.6 في المائة في سنة 2014)، بل إنه تدهور من 9.7 في المائة في سنة 2004 إلى 15.6 في المائة في سنة 2014، وهو ما يغني تفاقمه بنحو 6 نقاط. إضافة إلى ذلك، هناك علامات أخرى على التخلف عن متوسط "الرفاهية" والمعيشة اللائقة على المستوى الوطني: معدل السكان بدون خدمات الصرف الصحي يتجاوز 50 ٪ ، ومعدل السكان الذين لا يستفيدون من الكهرباء لا يزالون حوالي 15 ٪ ومياه الشرب حوالي 30٪ .

بالإضافة إلى ذلك فمعدل الساكنة الذين لا تتوفر لديهم خدمات الصرف الصحي يتجاوز 50 في المائة، ومعدل الساكنة الذين لا يستفيدون من الكهرباء لا تزال حوالي 15٪ بالنسبة لمياه الشرب فهي لا تتعدى 30٪. وفي حين أن معدل التمدرس يبلغ 94 في المائة، فإن معدل الأمية في الجهة لا يزال يهم 40 في المائة من سكان الجهة.

وهذا يعني أن التفاوتات الجهوية بين الأقاليم في الموارد المتاحة تؤدي إلى تمايز اجتماعي محلي في مستويات العيش وتؤثر على النسيج الاجتماعي الجهوي. وكان لمختلف الإجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار أهداف الألفية، وبرامج التنمية البشرية والقطاعية، أثر إيجابي. فقد مكنت من الحد من الفقر المالي (16.6 في المائة في سنة 2001 إلى 13.8 في المائة في سنة 2007 و5.2 في المائة في سنة 2014). وعلى الرغم من هذه النتائج المشجعة، لا يزال معدل الفقر مرتفعا في المجالات القروية، التي لا تزال في حدود 10.5 في المائة بسبب ضعف الأسس الاقتصادية لخلق فرص العمل ومستويات التنمية والتجهيزات الأساسية. كما أن التحسن في مستويات عيش الساكنة خلال الفترة نفسها، الذي يؤكده ارتفاع السن المتوقع عند الولادة، الانخفاض الطفيف في معدل الأمية، والولوج إلى الماء والكهرباء والخدمات الاجتماعية عرف وتيرة بطيئة مقارنة بالجهات الأخرى.

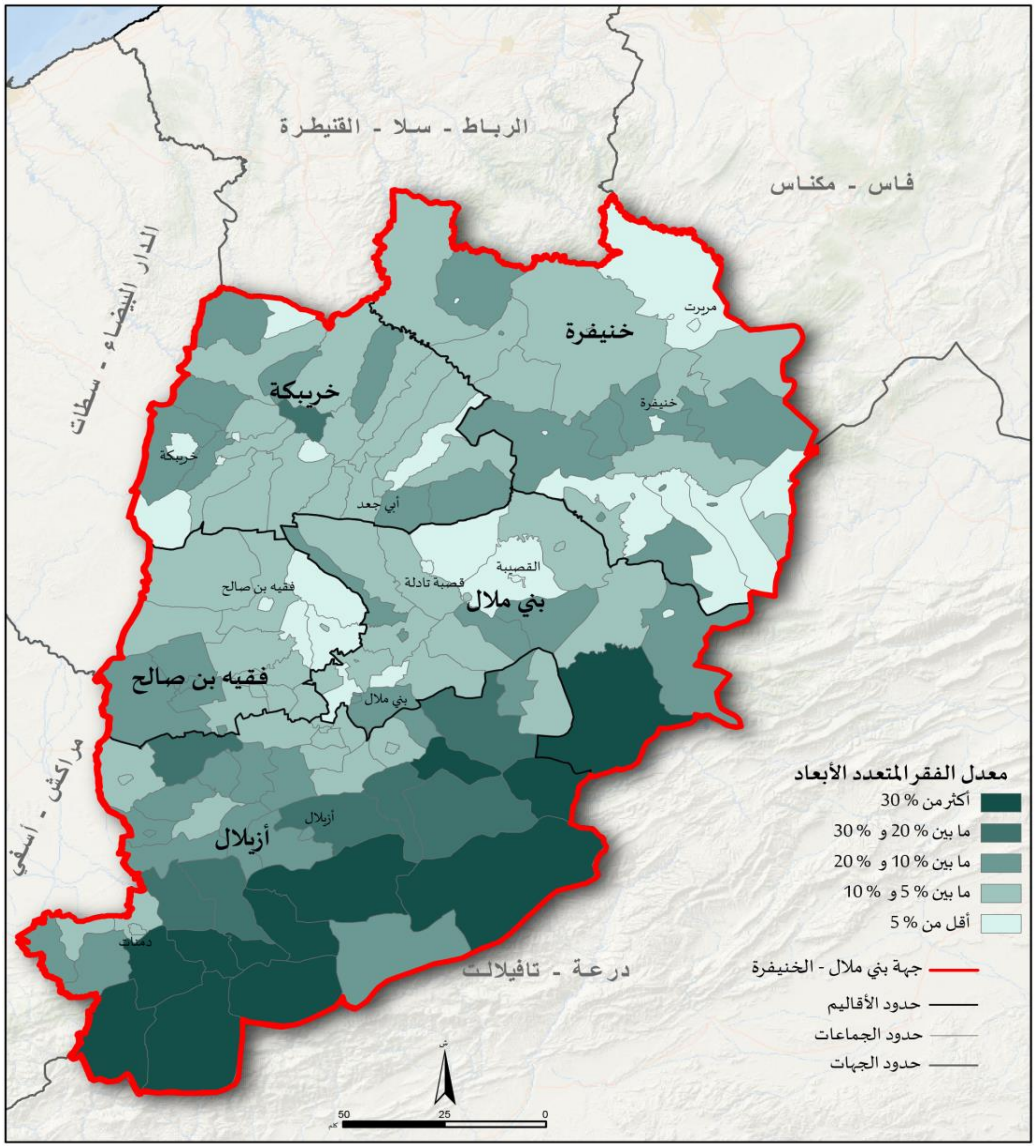

خريطة 4 : الفقر النقدي الجهوي في جهة بني ملال خنيفرة في سنة 2014

والواقع أنه بالنسبة للمجالات الهشة، ولا سيما الجماعات الجبلية، حيث النشاط الاقتصادي الذي يدر دخلا مستداما محدود جدا، فإن الفقر النقدي لا يتغلب عليه إلا بصعوبة وببطء. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط حالة التنمية البشرية في أقاليم الجهة ارتباطاً وثيقا بمستوى نشاط سكان الأقاليم المتخصصة في الأنشطة الفلاحية أو المعدنية. كما يجب وضع تصور جديد للتوجهات في مجال السياسة الاجتماعية الموجهة للجهات الهشة، بما ينتج آثارا إيجابيا بالنسبة للسلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين والمشغلين من حيث تكثيف الاستثمار الإنتاجي، وتثمين مختلف مؤهلات الجهة، وكذا تنفيذ ودعم المشاريع والأنشطة القادرة على خلق ما يكفي من فرص العمل والقيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أظهر تحليل خصائص الأقاليم في هذه الجهة أن المؤهلات القروية تكاد تكون غائبة. ومن المؤكد أن العناصر المشتركة في الجهة الجديدة من الطاقة الكهربائية قد استفادت من البرامج الوطنية للكهرباء والماء والطرق والمسالك القروية، التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر والهشاشة وتوسيع نطاق ولوج سكان القرى إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي ومحو الأمية، والصحة،...). كما ساهمت برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الدفع بالعديد من المبادرات الرامية إلى الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية (النقل المدرسي، والوحدات الطبية المتنقلة،...). ولكن لا يبدو أن تنفيذ استراتيجية التنمية القروية لسنة 2020 قد جمع الدعم التقني والمالي بما فيه الكفاية لتعزيز الأنشطة الإنتاجية في الجهات الهشة واستدامتها.

وفي حين ازداد الفقر في المناطق القروية على الصعيد الجهوي (10.4 في المائة في سنة 2007 إلى 11.4 في المائة في سنة 2014) وزادت الهشاشة في المجالات القروية على الصعيد الجهوي (15.5 في المائة إلى 21.75 في المائة بين سنتي 2007 و2014)، فإن ذلك يرجع إلى أوجه القصور للنشاط الاقتصادي الجهوي في المجالات الفلاحية والرعوية التي يصعب الوصول إليها. كما لا يمكن تحقيق التنمية المندمجة والمستدامة للبيئة القروية الجهوية ذات طابع زراعي إلا بتثمين المؤهلات الطبيعية والبشرية والموارد التي تحتوي عليها. وبالنسبة لهذه الجهة الجديدة من الواضح أن آثار الاستراتيجيات الفلاحية ومخطط المغرب الأخضر لا يمكن أن تخرج هذه المجالات من العزلة التي تشهدها.

ويستحق التقدم الذي أحرزته إنجازات مخطط المغرب الأخضر تقييما شاملا لقياس الآثار المترتبة أو المتوقعة على سكان القرى في الجهة. والهدف من ذلك هو ضمان أن يسهم ما يتحقق في التعجيل بالتنمية المستدامة في العالم القروي بالجهة، وإلا سيتعين إدخال التعديلات اللازمة لتحقيق ذلك. ومن المؤكد أن الفلاحين في المجالات القروية يحتاجون إلى الدعم والإشراف والتدريب أثناء العمل والمساعدة التي يقدمها المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية الذي أنشئ في سنة 2013. وتفتقر الفلاحة في هذه المجالات إلى هذه الاستشارات والدعم ولا يمكن أن تتطور وتحدث دون مساهمة الدولة والجهة لتشكيل الإطار المندمج للتنمية القروية ومحاربة الفقر والهشاشة.

إن تنمية الجهة في حاجة ماسة إلى استراتيجية لتأهيل المجالات القروية غير المتجانسة. لذلك فمن المهم التفكير في هذا البناء للحد من مظاهر التدهور الديمغرافي ولوضع دينامية جديدة في الجهود الرامية إلى رفع مستوى التنمية الاقتصادية للجماعات القروية. ويجب أن تفيد الديناميات المجالية من ناحية تطوير مؤهلات الإنتاج، والقدرة الاستثمارية، ومحاربة التفاوتات الداخلية...

بعبارة أخرى ، فإن العمل على بناء هذه الجهة الجديدة ، المقرر إجراؤه كجزء من تجديد سياسة التخطيط الجهوي ، التي بدأتها فلسفة الهيكلة الجهوية المتقدمة ، إلى التركيز أولاً على الجهود المبذولة لضرورات التنمية القروية الجهوية ، لا سيما في المناطق "الطبيعية" ذات الغالبية العظمى من الجبال والتي من المهم أن تشملها مشاريع تنموية محددة. ومن خلال التصميم الجهوي لإعداد التراب ومخطط التنمية الجهوية، يُدعى أيضًا إلى يجب تعزيز البنية الحضرية من خلال تعزيز شبكة المواصلات والنقل وتكثيف العلاقات بين مختلف مدن الجهة.

ومن أجل تحسين التناسق والتنسيق، من حيث إعداد وتهيئة المجال الجهوي، بين أسس السياسة الاقتصادية الوطنية في مختلف أبعادها القطاعية وبين تدخلات السلطات المحلية بما في ذلك الجهوية، فيجب أن تأخذ بعين الاعتبار التنوع الذي تعرفه مجالات الجهة ونتائج التشخيص الترابي.

جهة تحتاج شبكتها الحضرية إلى التحديث

يعكس النسيج الحضري لجهة بني ملال خنيفرة الحالة الطبيعية للتضاريس. فالدير وسهل تادلة يشهدان تمدنا كبيرا، كما يعرف نفس الوثيرة في الهضاب بفضل أنشطة التعدين والبنيات الأساسية (الطرق السريعة والطرق والسكك الحديدية). ومن ناحية أخرى، لا تزال المناطق الجبلية غير مؤهلة نسبيا (دمنات، أزيلال، واويزغت، خنيفرة، مريرت،...) كما تتكون من مراكز صغيرة ذات قاعدة اقتصادية ضعيفة.

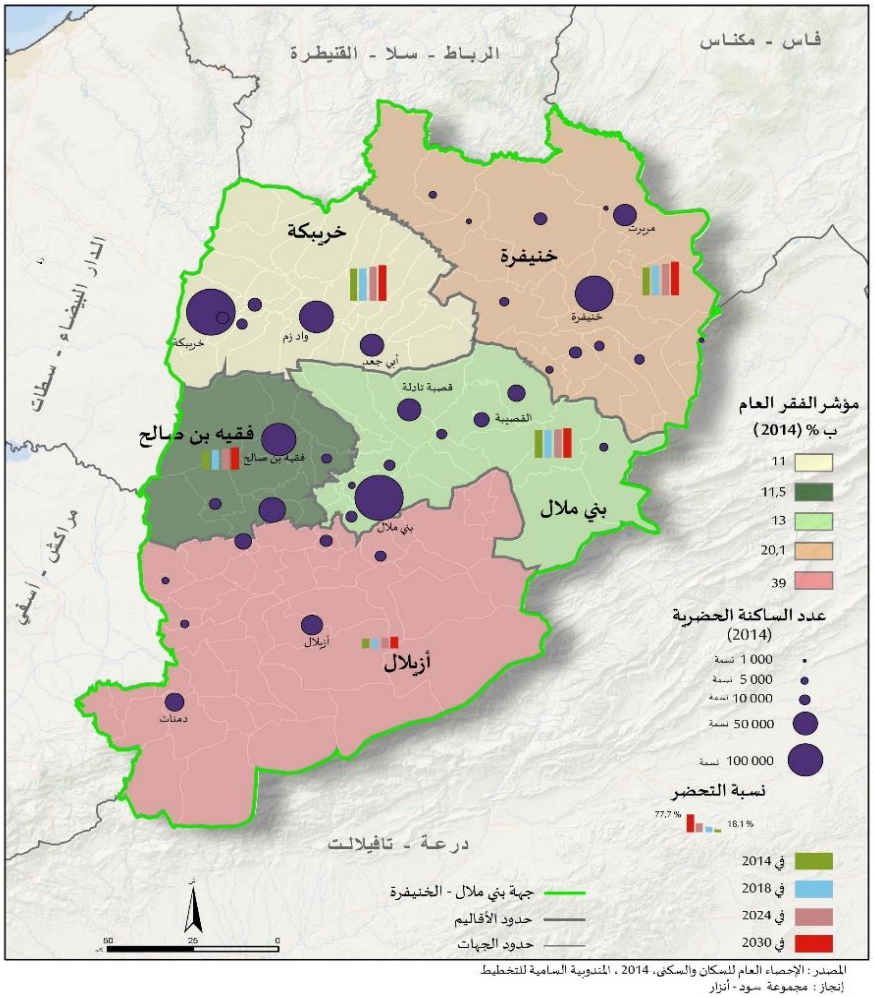

خريطة 5 : اختلالات النسيج الحضري لجهة بني ملال خنيفرة

وتتكون الشبكة الحضرية للجهة من38 مدينة ومركزا حضريا) في جهة تزيد مساحتها على 000 28 كيلومتر مربع، مع توزيع مجالي غير متوازن إلى حد كبير حيث تمثل أربع تجمعات كبيرة أي 50 في المائة من سكان المدن (خريبكة، وبني ملال، وخنيفرة، والفقيه بن صالح).

وإذا توافقت جميع التوقعات على تأكيد اتجاه التمدن السريع في جميع الأقاليم، بما في ذلك الأقاليم التي يغلب عليها الطابع القروي، فإن معدل التمدن في الجهة لن يتجاوز 56 في المائة بحلول سنة 2030. وسيظل أعلى معدل للتمدن في مدينة خريبكة، الذي سيكون حوالي 78 في المائة. وستحتفظ أزيلال بطابعها القروي بأقل من 23 في المائة. في حين ستبقى بني ملال في وضع متوسط وستشهد زيادة متواضعة من 60 في المائة في سنة 2018 إلى ما يقرب من 63 في المائة في سنة 2030، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

وقد أكد التشخيص الترابي أن بعض قضايا التنمية المستدامة الرئيسية في الجهة ترتبط بالضرورة بكيفية إعادة تنظيم التمدن في هذه الجهة القروية. ويتوافق معظم النسيج الحضري للجهة مع التمدن الحديث وغير المنظم. والتوزيع المكاني للسكان الحضريين في الجهة غير منتظم، مما جعل النسيج الحضري الجهوي غير متوازن إلى حد كبير. وقد أثر ارتفاع معدلات التمدن في الجهة على البنية الحضرية إلى انتشار المراكز الحضرية نتيجة لتحويل القرى الكبيرة إلى مراكز حضرية، وإلى توسعات المجالات الحضرية القائمة.

ويؤثر توفير البنيات التحتية للنقل وخدماته تأثيرا كبيرا على المؤهلات التنموية لمختلف مجالات الجهة الجديدة. وتؤثر حالة نظم النقل تأثيرا فعليا على البعد أو القرب. وبالنسبة لجهة في مرحلة إعادة التنظيم، ينبغي أن يأخذ تحليل الديناميات الجهوية في الاعتبار القرب التنظيمي والمؤسساتي والجغرافي. وستسهم الروابط الاجتماعية في التنمية الجهوية من خلال تعبئة مختلف أشكال القرب؛ والتقدم في تنظيم الجهة كبنية جهوية جديدة من الديناميات المؤسسية والاقتصادية. كما أن قدرة التنظيم للمراكز

الحضرية في الجهة من شأنه ان ييسر تفاعلاتها وسيجعلها في نهاية المطاف أكثر كثافة من البنيات الحضرية الأخرى البعيدة...

في بعدها الوظيفي ، لا تتمتع الشبكة الحضرية في الجهة بالقدرة على العمل كنظام يغذي عملية الاستقطاب الواسع داخل الجهة. فمن الملاحظ أن تأثير الدار البيضاء على مستوى الشبكة الحضرية للجهة باق على جميع المراكز الحضرية الرئيسية. وهذا لا يعني غياب تأثير المراكز الحضرية الرئيسية والقديمة، بما في ذلك بني ملال وخريبكة. هناك بعض الخصائص البارزة حسب الجهات (سهل ، دير ، هضبة وجبل):

في الجهة المنخفضة، و التي تعتبر العاصمة الجهوية، ملتقى تدفقات الهجرة، هي ثاني أكبر مدينة فموقعها يعطيها وظيفة قوية من الاستقطاب من قبل شبكة الطرق والطرق السريعة، ولكن أيضا من خلال مركزيتها في سهل تادلة، يتميز بنشاطه الاقتصادي المرتكز على الفلاحة والصناعة الفلاحية. ومع ذلك، تراكمت في بني ملال أوجه قصور هائلة في التنظيم المجالي للمدينة نفسها. وقد أدت هذه الاختلالات إلى انتشار المساكن غير القانونية، وغياب البنيات التحتية، والفرق الكبير بين السكن الاجتماعي والاقتصادي، وكثرة المضاربة ... وعلاوة على ذلك،

فإن تطور المدينة يصاحبه استهلاك للمدار المسقي. مما جعل من المدينة مجزأة ذات ملامح غير محددة وديناميات تمدن متناقضة جزئياً: الأشكال الحضرية والقروية.

أ- تقع مدينة الفقيه بن صالح، ثاني أكبر مدينة في تادلة، على مفترق طرق الربط الرئيسية، وعلى مفترق طرق تدفقات الهجرة، الداخلية والخارجية، وهذه المدينة تستقبل الاستثمارات العقارية الكبيرة ويسجل النمو السكاني أهمية نتج عنه توسع المدار الحضري. وتشكل المدينة فضاء حضريا مجزأ وغير منظم.

- تتجلى مظاهر التوسع الحضري في السهول في التحول من المراكز القرى ية الصغيرة إلى النوى الكبيرة، ثم إلى المدن الحقيقية، كما هو الشأن في سوق السبت. وهذه الحالة، التي تعتبر نموذجية، أقامت توسع الموقع الجغرافي في قلب جهة زراعية غنية وعلى مفترق طرق عديدة. ومما يعزز توسيع المدينة تنفيذ سلسلة من البرامج المتصلة بأنشطة المدار المسقي (الجهة الإدارية، ومعمل السكر، وأحياء الفلاحة، والتعمير...)

ب- أما على مستوى الدير، فإن خنيفرة، التي هي عاصمتها المتواجدة على المحور التاريخي فاس -تادلة-مراكش، بعيدة كل البعد عن الأقطاب الجهوية الرئيسية (مكناس وفاس وبني ملال). ويوجه الموقع تطوير نسيج حضري وتفككه على طول الطرق مما يؤدي إلى أحياء غير مجهزة تجهيزا كافيا وناقصة الاندماج، وتعاني من نقص التجهيزات والخدمات الأساسية. وتحتاج المدينة إلى إعادة هيكلة كبيرة للوفاء بمهام مركز التنمية الحقيقي في الدير وإعادة تنمية الأحياء التي تسود فيها المساكن العشوائية.

- تعتبر زاوية الشيخ مركزا للبنية الحضرية في الدير، حيث تتوفر على مجالات زراعية غنية مع مواقع ومكامن طبيعية وسياحية هامة. تتمتع المدينة بولوجية جيدة من خلال الطريق الوطني 8 الذي يربط فاس بمراكش. غير أن التنمية الحضرية لا تزال تعوقها قيود أراضي ومباني"الحبوس" وأراضي الجموع.

- على المحور الشمالي الجنوبي (خنيفرة – بني ملال-قلعة السراغنة)، تظهر مراكز ذات نمو متسارع (مثل بزو، أولاد عياد، البرادية، القصيبة، مريرت...) التي سيتعين تحديد أدوارها المستقبلية من أجل الاحتفاظ بالساكنة في هذه المجالات.

- على المحور الشرقي الغربي (بني ملال -خريبكة)، يتواجد ممر حضري (بولانوار -حطان، بوجنيبة، ...) ويضم واد زم وبجعد.

ج- وفي الجهات الجبلية، تعتبر وثيرة التمدن متواضعة. وتقتصر وظيفة أزيلال على الدور البسيط لمركز الإطار الإداري المنشأ على مستوى الأقاليم. وعلى الرغم من تواجد الإدارة بها، لا تزال هذه المدينة الجبلية متواضعة مقارنة بعواصم الأقاليم الأخرى في الجهة. فهذه المدينة لا يصلها إلا الطريق الجهوي السابق304 R، الذي أصبح منذ ذلك الحين طريقا وطنيا رقم 11.

- وتتألف بقية التجمعات، التي تشكل النسيج الحضري للجهة من مجالات ذات تضاريس. ولا تزال هذه المدن الجبلية (دمنات، وواويزغت، وأغبالا، وأغلموس،...) والهضاب العالية، تعاني من نقص في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية.

د. وفي الهضاب العليا، فخريبكة تعد أول مدينة في الجهة، من حيث الكتلة السكانية. وعلى الرغم من تاريخها الحضري القصير، فإن وظيفتها بوصفها "مدينة منجمية" قد أعطتها وتيرة سريعة للنمو الحضري. وقد طورت خريبكة جهة نفوذ تغطي خارج جهة قيادتها الإدارية. ولكن هيمنة النشاط الأحادي تقوض أي فرصة لتعزيز وتنويع اقتصاد المدينة وجهة استقطابها. ومن خلال الموقع الاستراتيجي في النسيج العمراني لاقليم خريبكة، عرف واد زم في أقل من عقد من الزمن نموا وجاذبية بفضل تحسين إمكانية الولوج إليه عبر الطريق السيار. ومن المدن التاريخية على محور قصبة تادلة- خريبكة، مدينة بجعد....

وتبين حالة النسيج الحضري، أن واقع التمدن في جهة بني ملال خنيفرةلا يظهر على الفور كشكل من أشكال تطور فضاء العيش، الذي يقاس أساسا من قبل كثافة المساكن والساكنة التي تميز استمرارية البناء الحضري للريف من خلال تجمع المباني المختلفة. وما يحتاجه النسيج الحضري للجهة هو القدرة على أداء وظائف أخرى كتعزيز وظائف إنتاج السلع أو الخدمات. وبغض النظر عن حجمها، لا يمكن لأي مدينة تلبية جميع الاحتياجات من قبل الإنتاج الوحيد التي يتم توفيرها فيها. وللجهة مصلحة في تنمية تخصص وظيفي للمدن لا تحدده قيود اقتصادية قصيرة الأمد.

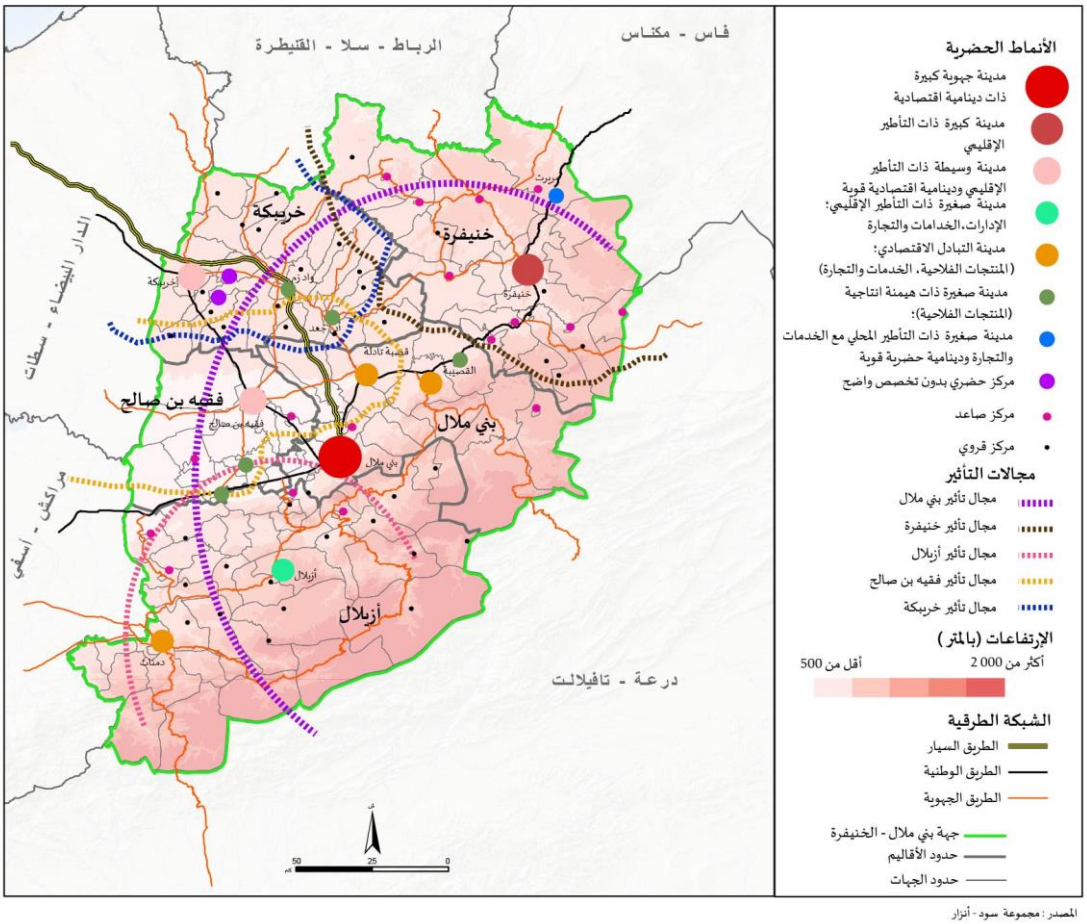

المصدر : مجموعة سود - أنزار

خريطة 6 : مناطق التأثير في التجمعات الرئيسية في الجهة

وسيظل نمو جهة بني ملال خنيفرة في جهة حديثة متوقفا على تطور شبكتها من المدن والتقدم المحرز في صياغة مكونات نسيجها الحضري. وفي جهة كبيرة تسود فيها القرى، يتطلب تحقيق التنمية الحضرية توزيعا معينا للأدوار بين المدن، مع مراعاة جهات الاستقطاب الحضري التي يجري تشكيلها. ولذلك، هناك حاجة إلى إعادة التفكير في وثائق التعمير، ولا سيما تصميم التهيئة ومخطط التنمية القروية لإعادة تحديد تصميم مكونات النسيج الحضري لجهة بني ملال -خنيفرة في المرحلة الحالية. وتفتقر المدن الحديثة بالجهة إلى البنيات والتجهيزات الأساسية اللازمة. ويعتمد التمدن على التفاعلات بين الممارسات المؤسسية للفاعلين في سياسة التعمير من ناحية، الممارسات السكنية التي تولد "اختلالات" حضرية (عشوائية، عفوية، اقتصاد غير مهيكل...) من ناحية أخرى.

ومن خلال استعراض حصيلة تطور حظيرة المساكن بالجهة (6.7٪ من المجموع الوطني)، حدد التشخيص الترابي العجز والتأخر في تلبية الاحتياجات الرئيسية من شتى أنواع السكن، من ناحية، وفي تقليص العجز في البنيات التحتية والتجهيزات والخدمات الأساسية من ناحية أخرى. ويعد إنجاز المشاريع السكنية بالجهة ذو أثر ضعيف. وعلاوة على ذلك، يبدو أن تأثير هذه البرامج ضئيل جدا على المشهد الحضري. ويهيمن البناء الذاتي على العرض السكني الخاص. وفي مواجهة العديد من الإشكالات (الأحياء الفقيرة، ارتفاع الكثافة في المسكن الواحد، المباني الآيلة للسقوط...) يعد تقييم الاحتياجات المحتملة للأسر الجديدة مسألة مهمة وأساسية.

ويجب ترجمة سياسة التنمية الجهوية المندمجة والمنصفة إلى سياسة سكنية في الجهة من خلال خيارات تأخذ بعين الاعتبار ضرورات التنمية المستدامة من حيث تقنيات البناء وعقلنة مرافق البنية التحتية وتبسيط تعبئة العقارات. وباختصار، فإن العناصر الرئيسية للعجز السكني الحالي في الجهة تتشكل من الأحياء الهامشية (2.3 في المائة)، وكثافة المساكن (3 في المائة)، وضعف وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي لتلبية الاحتياجات الجديدة. ولكن حالة النسيج الحضري تنطوي أيضا على تدابير تهدف إلى التصدي لأسباب ندرة العقار (تعدد الأنظمة الأساسية) وصعوبات تعبئتها (مشكلة التحفيظ) والتدخلات التي تحد من الاتجاه نحو التوسع الأفقي، والعوامل المستمرة للتمدن العشوائية.

جهة غنية برأسمالها اللامادي وبتراثها الغني والمتنوع

لا يمكن أن تقتصر التنمية الجهوية على القطاعات الكلاسيكية وحدها، لأنها تستهدف إنسانا يستمد عمله وتطلعاته من القيم والمراجع ذات الأهمية الثقافية والتراثية. ويجب أن يعتمد بناء الفضاء الجهوي الجديد على موضوع التراث، الذي هو ببساطة الهدف الذي سيكون من خلاله المجتمع الجهوي موجودا ويعزز نفسه. إن تثمين التراث (الطبيعي أو الثقافي ...) المادي وغير المادي، الجمالي أو الرمزي، يستجيب للحرص على إقامة صلة بين الأجيال الماضية والأجيال المقبلة.

وقد بين تحليل حالة المواقع التراثية في جهة بني ملال خنيفرة وجود مجموعة مهمة من المكونات التراثية (المناظر الطبيعية، والآثار، والحرف، والملابس وتقاليد الطبخ...). وفي جهة تنتمي إلى أمة عمرها ألف سنة، يمكن أن يمتد "التراث الثقافي" الآن إلى جهات جديدة. إن غياب المدن الكبيرة لا يقلل من ثراء التراث التاريخي المبني في سهول الجهة التي يكمن موردها الرئيسي في المستقبل في قدرتها على تعزيز التراث الطبيعي.

والواقع أنه في الحالة الراهنة لا يمكن أن يكون النشاط الإنتاجي هو الدعم الوحيدة لتنمية العالم القروي وتلبية احتياجات الساكنة المحلية. ويمكن للبحث عن الأنشطة غير الفلاحية أن ينتج مسلكا لتنمية التراث. وأكدت التجارب في المجالات الجبلية أو شبه قاحلة فوائد ايجابية متعددة منها (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...)، التي يمكن أن يولدها تثمين التراث الطبيعي والحرف الفنية. فعلى سبيل المثال، من حيث الإشعاع والتسويق الجهوي، أصبحت جهة أزيلال معروفة على الصعيد الدولي من خلال شلالات أوزود، ووادي "السعيد" بأيت بوغماز، والمنتزه الجيولوجي "مكون"...

ولأن التراث غير المادي قادر على فتح الآفاق الواعدة لتعزيز التسويق والقدرة التنافسية للمجالات، كان التشخيص الترابي حريصاً على تسليط الضوء على المحتوى المتنوع من الناحية الرمزية والثقافية، وحتى الروحية، للتراث الجهوي ومدى قدرتها على أن تصبح مصدرا للإشعاع الذي يمكن أن يتجاوز الإطار المحلي. وهي طريقة تمكن القطاعات مثل السياحة من المحتوى الثقافي ومن إدماج التراث بمهارة لجعل العرض الجهوي خاصا جدا. وتشكل مختلف عناصر التراث الطبيعي والثقافي ركائز لتنمية هذا القطاع وتنشيطه وكهدف لاستدامته والحفاظ عليه بغية تحقيق التنمية المستدامة. وبالمثل، فإن السعي إلى تحقيق فوائد ملموسة ودائمة في المجالات، يتطلب تعبئة المهنيين وجمعيات المجتمع المدني في مجال تثمين الثقافة المحلية والهوية الجهوية، على الرغم من الموارد البشرية والمادية المحدودة.

وفي هذه الجهة من المغرب، ووفقا للمفهوم الذي اعتمده الميثاق الوطني لإعداد التراب، فإن البعد الثقافي موجود بشكل خاص في التعبيرات التي تأخذها الثقافة الشعبية والثقافة ذات الطابع القروي أو لسكان المدينة. ولكن يمكن أيضا أن يفهم من البعد غير المادي من خلال نوع الحياة في كل مجال، أو حتى الأنشطة الثقافية الأخرى مثل المهرجانات واللهجات واللغات أو غيرها من العناصر التي يمكن أن تسمى اليوم "ثقافة الهوية". وبهذا المعنى لفت التشخيص الانتباه إلى أهمية الثقافات المحلية من خلال اتساقها وأصالتها وخصوصياتها. واستنادا إلى تأكيد الأهمية الاقتصادية للتراث بالنسبة للجهة، فإن استراتيجية التنمية الجهوية والمحلية تعتمد على مدخل الثقافة والتراث على مستوى جهة بني ملال خنيفرة. وقد ساعد ذلك على تحديد العديد من الخصائص المشتركة للتراث في الجهة من ناحية، ورسم بعض وجهات النظر حول تنميتها وتنميتها لصالح القدرة التنافسية لمختلف المجالات وتعزيز هوياتهم.

جدول1 : موجز لبعض العناصر التراثية

الأضرحة والزوايا	القصور والقصبات	المغارات	المنتزهات السياحية	القناطر	شلالات
ضريح مولاي حسن الأول التذكاري	قصر أيت التباع	مغارة آيت محمد	المنتزه السياحي عين أسردون	قنطرة أم الربيع تادلة	شلالات أوزود
الزاوية التيجانية (دمنات)	القصبة الزيدانية	مغارة جبل تافراوت	المنتزه تغبالوت نحليمة	قنطرة إمي نفري دمنات	شلالات عيون أم الربيع
الزاوية الناصرية (دمنات)	قصبة زاوية الشيخ	مغارة إمي نفري	منتزة تامدة بزاوية الشيخ	قنطرة دشر الواد بزاوية الشيخ	شلالات بوكانداز بزاوية الشيخ
الزاوية القادرية (دمنات)	قصبة تادلة	مغارة أفري أصفراد			
الزاوية الدرقاوية (دمنات)	قصبة على أوموح				
الزاوية العيساوية(دمنات)	قصبة بني ملال				
زاوية أحنصال	قصر أحنصال				
الزاوية الشرقاوية (بجعد)	قصبة فشتالة				
الزاوية السومية					

وتتمتع الجهة بمؤهلات غنية ومتنوعة تتألف من تراث متنوع من الطبيعة وتاريخ الساكنة، وهي مليئة بموارد التراث القيمة. كما تتميز بالتنوع الغني للمقومات الطبيعية (الوديان، والغابات والغطاء النباتي، والأشكال الجيومورفولوجية، والبحيرات الطبيعية وخزانات السدود، والشلالات، ...) والتراث الجيولوجي الغني والمهم جدا (جسر إيمي نيفري، الكاتدرائية الطبيعية، المنحوتات الصخرية وأزوركي وآيت بو أولى، موقع ما قبل التاريخ في إروتان الخ ...). وتنضاف فرص تثمين النباتات العطرية والطبية وإنتاج العسل الحر والزيوت العطرية، إلى آفاق إثراء اقتصاد التراث. وأخيرا، وبفضل تعبئة مؤهلات التراث الطبيعي التاريخي سيتمكن النشاط السياحي من خلق فرص الشغل والدخل. كما أن الثراء الثقافي والتاريخي والمعماري لهذا التراث المبني يعكس التقاليد الحرفية القديمة و المتنوعة، سواء في المجالات القروية والحضرية.

وبالإضافة إلى الفرص المتاحة لتعبئة التراث الذي يكمن في الدراية الفنية للقدماء، حدد التشخيص الترابي إمكانيات استغلال مظاهر التراث اللامادي المهدد بالتدهور والنسيان. حيث يجب ترسيخ هوية الجهة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال الحفاظ على مختلف أشكال التعبير عن هذا التراث غير المادي وتجديدها (الموسيقى والأغاني الشعبية القرى ية، وتنظيم الفلكلور، والأغاني الصوفية...).

ومن أجل تجنب مخاطر التهميش بسبب آثار الحداثة، يوصي التشخيص بتجنب النمط الفلكلوري للأغاني والإيقاعات التقليدية وغيرها من التعبيرات الشفوية. ومن أجل استعادة الهوية الجهوية وتثمينها، من المهم تجنب الصيغ التي تؤدي إلى طمس الذاكرة الشعبية، وبالتالي تؤدي إلى اندثار التراث اللامادي. في ظل غياب وعي حقيقي بأهمية وحيوية هذا التراث لتغذية وإيقاظ الذاكرة الجماعية وبالتالي خلق الظروف المستقبلية لبناء المجتمع الجهوي في ظل الذاكرة الشعبية التي تثري معايير الهوية الجهوية واستراتيجيتها التنموية.

وركز التشخيص على تحليل خصائص التراث في الجهة، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الإجراءات على المستويات الجهوية والمحلية. ومن خلال استعراض أربع استراتيجيات وطنية ومشروع واحد للحدائق الجيولوجية المشهور دولياً، فقد تم وضع استراتيجية تراثية في جهة بني ملال خنيفرة، تعتمد على دراسة التراث المعماري للجهة. وكان الهدف الرئيسي هو الاستفادة من الدروس ذات الطابع التقني (إعادة تأهيل المدن وترميم المبنى التاريخي والأنسجة القديمة، والإجراءات اللازمة لحماية وتعزيز النباتات والحيوانات، والإجراءات لتصنيف المواقع التراثية، والسياحة البيئية ومشاريع الطرق، وتعبئة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لصالح المنتجات الرئيسية للحرف اليدوية...).

آفاق بناء الجهة الجديدة

إن الرغبة في بناء الجهة الجديدة جزء من تفعيل مقتضيات الجهوية المتقدمة. فالجهة الجديدة الناجمة عن انفصال مكوناتها عن جهات مكناس-تافيلالت، الشاوية-وردیغة وتادلة-أزيلال تخضع لتأثير الجهات الوسطى المجاورة، وتجعلها جهة ذات مؤهلات متزايدة وقادرة على التضامن والتنمية المستدامة. وبالنسبة لمجموعة جهوية تتاخم بشكل وثيق من حيث الجهات الأكثر ديناميكية في المغرب، فإن الهدف من الاندماج داخل الجهة هو دعم قدرتها التنافسية وتنويع قاعدتها الاقتصادية وخلق فرص عمل كافية لسكانها من الشباب في المناطق القروية والحضرية.

إن العملية التي من خلالها يتم تشكيل جهة منفصلة عن بقية الجهات المحيطة بها، تتم من خلال الاندماج بين مكوناتها ومجالاتها ومن خلال سلوكيات جميع مكوناتها المؤسسية، من جهة أخرى. وبطبيعة الحال، فبمجرد استيعاب الدوافع الرئيسية لبناء مجمع جهوي جديد بما فيه الكفاية، يجب أن تعمل البنية الجهوية الجديدة على تعزيز نموها الداخلي.

وباختصار، فإن الممارسات هي التي تجعل الجهة تسمح بقراءة معالمها. ويبين التاريخ أن تشكيل الجهات الوظيفية يتوقف على الممارسات الاجتماعية وجهود المؤسسات العمومية. مما يبين أهمية العنصر المؤسسي في بناء وتشغيل جهة بني ملال خنيفرة. فمع إطلاق الجهوية المتقدمة، ستكون لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية التي أدت إلى بروز الجهة الجديدة آثار من وجهة نظر متطلبات التنظيم الإداري. وقد حدد التشخيص بوضوح الجهود المتوقعة من المؤسسات العمومية (الإدارية والمنتخبة). وفي هذه المرحلة الأولى من تنفيذ القانون 111-14، ستستفيد جهة بني ملال خنيفرة من تعبئة وتنظيم نفسها لإعطاء نفسها الوسائل اللازمة لممارسة مهامها أولاً. ويتطلب ذلك وجود أساس عمل كامل بين مؤسسة الولاية والمجلس الجهوي في الأفق لتعبئة الأقاليم والجماعات وغيرها من الفاعلين لصالح استراتيجية التنمية الجهوية.

وقد أظهر التشخيص الترابي بوضوح أن الجهة تجاوزت مرحلة التنزيل الأولي. ووفقا لأحكام القانون 111-14، وضعت الجهة نظاما داخليا، حيث أقامت مخططها التنظيمي ونظمت عددا من الدورات التي عولجت خلالها المسائل التنظيمية ومسائل الاستراتيجية التنموية، حيث تعمل تحت رعاية مكتب المجلس سبع لجان دائمة في مجالات نشاطها. كما عرفت إدارة الجهة تطورا ملحوظا في بنياتها ووظائفها. وقد وضع الأساس للوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع دون صعوبات. وعلى غرار الجهات الأخرى في المملكة، قامت جهة بني ملال خنيفرة بتطوير جيل جديد من الأدوات لدعم الإدارة الجهوية، والتي أصبحت الآن مدعوة للعمل بمبادئ الأهداف، ومعايير نجاعة الأداء، واستخدام تقنيات التتبع والتقييم. ومع ذلك، فبالنسبة لهذه المرحلة من إطلاق الإدارة الجهوية ذات الصلاحيات الموسعة، فالجدير بالذكر أن فعالية هذه الهياكل ستتوقف على أداء الموارد البشرية وتفاعلها الإيجابي.

وتواجه جهة بني ملال خنيفرة، في تنظيمها الجديد، العديد من التحديات. بدءا من تلك الناشئة عن خصوصيات فضاءاتها الترابية المختلفة، من خلال تراكم العجز التاريخي من حيث عدم نجاعة المبادرات الرامية إلى الحد من أوجه التفاوتات المجالية. وتحتل الجهة المرتبة الخامسة بين الجهات المغربية من حيث الثروة، لكنها تحتل المرتبة الثامنة فقط من حيث نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. ومن ثم، فإنها تواجه العديد من التحديات: العزلة في كل من أزيلال وخنيفرة، والافتقار الكبير إلى الطرق في المجالات القروية، وضعف الربط الطرقي بين الأقاليم وفيما بين الجهات، وانخفاض خدمات المياه والكهرباء في الجهات الوعرة، والمستويات الحادة من الهشاشة والفقر مع تفاوتات كبيرة ومثيرة للقلق بين الأقاليم، ومخاطر التدهور التدريجي لموارد الغابات البيئية وبالتالي القاعدة الاقتصادية الجهوية. وتعد هذه التحديات نتيجة لعمليات تاريخية معقدة، تتطلب حلولا مبتكرة قادرة على إطلاق دينامية تنموية مستدامة من جميع المجالات التي تشكل هذه الجهة.

وتجاوز التحليل ما يهم التنزيل الأولي للجهوية الموسعة ليشمل وضع أسس الثقافة الإدارية لدى جميع الفاعلين الجهويين

(المنتخبين ورجال السلطة والموظفين الإداريين والخبراء...). ويقتضي العمل إلى رصد المؤهلات البشرية وإعداد قدرات حقيقية قادرة على تبني مشروع التنمية وتطويره وتنفيذه وتقييمه وتعديله.

وهذا يعني تحمل الجهة لمسؤولياتها بوصفها الواضع للتوجهات الجهوية الرئيسية، و الذي يتماشى مع الخيارات الوطنية الرئيسية. ناهيك عن أن الجهة هي الفاعل الرئيسي في هيكلة المرافق والتجهيزات الأساسية، وهي الآن المنسق الرئيسي لبرامج التنمية الجهوية. ومما لا شك فيه أن هذا يستدعي قدرة قوية ومستدامة على تعبئة الشركاء الذين يفضلون التعاون والمشاركة والدعم وتقاسم المسؤوليات في مختلف البرامج الخاصة بالتنمية الجهوية. إن الجهة هي التي تتحمل المسؤولية عن حاضر ومستقبل جهة بني ملال خنيفرة، وبالتالي يجب أن تمنح لنفسها الوسائل اللازمة لتحسين صورتها، وتوطيد القاعدة الاقتصادية وتنويعها وتنفيذ استراتيجية تسويق جهوية كبيرة في خدمة جاذبية الجهة والتحسين المستمر لظروف عيش الساكنة.

وإذا كان التنزيل العملي لجميع هذه التحديات والقضايا لا يمكن أن يمارس إلا في إطار سياسات ترابية، أي من خلال تنزيل المهام الجديدة المسندة إلى الجهة، فإن ذلك لا يمكن إلا أن يكون تدريجيا. وستحقق الجهة مكاسب هامة من خلال تحقيق المزيد من التقارب والتعاون مع جميع الإدارات اللامركزية، والجماعات الترابية المختلفة.

كما أن الإدارة الجهوية مدعوة إلى المبادرة للاستجابة للتحديات المنبثقة عن الفعل التنموي. وتتعدد مجالات التدخل في الجهة، ولا سيما في مجال التنمية القروية، وتهيئة المجالات، والتنمية الفلاحية، والتنمية الاجتماعية، والسياحة، والثقافة، والحماية، وتعزيز التراث الجهوي، والنقل، والتكوين والشغل، والبيئة والرياضة...، ما يتطلب كفاءات إدارية متعددة التخصصات. ويجب أن يكون أسلوب الحكامة المتبع مبنيا على التوافق واعتماد آليات تشاركية للحوار والتشاور. من أجل مواجهة التحديات المرتبطة بالتحولات الديمغرافية والاقتصادية والتكنولوجية، تهتم جهة بني ملال خنيفرة باستخدام مناهج متنوعة للربط الشبكي والتواصل. وينبغي للرؤية الإستراتيجية و التي من اللازم أن ينبني عليها مشروع التنمية الجهوية أن تأخذ بمنظور استباقي يهدف إلى الاستجابة على نحو منصف لاحتياجات مختلف الفئات التي تشغل مجالات الجهة.

3. رهانات تهيئة وتنمية الجهة

وضعت الجهوية المتقدمة الأسس لإصلاح جهوي يهدف إلى صياغة بناء جهات كبيرة ذات مهام استراتيجية. ومن المؤكد أن المصلحة الوطنية لهذه الهندسة بارزة في هذه المرحلة من خلال إطلاق مشروع الجهوية المتقدمة. ومن شأن ذلك يستجيب للرهانات ويضع نمط حكامة جديدة.

مع الزيادة في حجم الجهات وفي مهامها، أصبح المجال الجهوي مكمنا لتحقيق التنمية الترابية. غير أن تقسيم المهام بين الجماعات الترابية داخل الجهة يتسم بالصعوبة رغم تنصيصها من طرف القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية. والجهة مدعوة إلى مواكبة التحولات الرئيسية في عاصمتها، ودعم نفوذ المراكز الحضرية الكبيرة الأخرى، وتعزيز المراكز الحضرية الصغيرة، وتنشيط القرى عبر تعزيز إمكاناتها الإنتاجية.

تعرف المجالات المغربية توسعا كبيرا، يرجع إلى الطفرة الكبيرة التي شهدها التمدن، وتوسع المدن المتوسطة توسعا كبيرا من ناحية، وزيادة حجم الجهات، من ناحية أخرى. وبالنظر إلى التباين الشديد بين المجالات، فإن هذه الطفرة الجديدة من شأنها أن تؤثر على الجهات الجديدة. وعلى الأرجح، يمكن الإشراف على الجهة من تحسين التحكيم بين الاحتياجات الجهوية وتجنب المنافسة بين الأقاليم مع معالجة التفاوتات الكبيرة داخل الجهة.

ولذلك يجب أن يراعي وضع استراتيجية التنمية الجهوية الحالة الجهوية الجديدة. ولهذا عواقب كثيرة، سواء بالنسبة للمسؤولين المنتخبين، أو على الإدارات العمومية، ولكن أيضا بالنسبة للشركات والساكنة وكذا على الجهات المجاورة. ولهذا السبب لا يكفي الإعلان عن أن جهة بني ملال خنيفرة مليئة بالمؤهلات أو أنها تواجه أيضا تحديات متعددة، لا سيما من حيث النقل، وأوجه التكامل بين الأقاليم، وإعادة تكييف النسيج الإنتاجي، التنمية الاقتصادية، تجاوز التفاوتات... ولن تصبح الجهة فعالة إلا عندما يبدأ أصحاب القرار في تحديد الأولويات الجهوية الرئيسية للسنوات المقبلة، بشكل توافقي، من أجل خلق دينامية جديدة وتعزيز أوجه التآزر بين البلديات داخل كل مقاطعة وبين الفاعلين في المقاطعات لصالح الجهة.

ويعكس القانون 111-14، الذي وضع في 7يوليوز 2015، الرغبة في بناء جهات قوية والمشاركة في الاتفاقات والتعاون داخل الجهة. كما يهدف إلى تحسين نوعية التدخل العمومي. وهذه الخريطة الجديدة، التي خفضت عدد الجهات من 16 إلى 12، هي جزء من اللامركزية، التي بدأت منذ قانون 27 يناير 1976، والتي تشمل أيضا مختلف المراحل التي تؤدي إلى الجهوية المتقدمة. وبموجب القانون المتعلق بالتنظيم الترابي الجديد للمملكة الذي اعتمد في يوليوز 2015، فإن دمج الجهات تم في سياق تشريعي يعرف صعوبة في نقل الاختصاصات، وإدارة السياسات العمومية، وتنزيل المقتضيات التنظيمية. وبالإضافة إلى عدم التنصيص على الاختصاص العام، يهدف القانون 111-14 إلى توضيح أدوار ومهام واختصاصات مختلف الجماعات الترابية (مجالات اختصاصها /اختصاصات العمالات والأقاليم المادة 78). وعلى هذا النحو، تصبح الجهات مسؤولة عن استراتيجية إعداد التراب والتنمية الاقتصادية، وتقديم الدعم للمقاولات. وأخيرا، ستكون الجهات مسؤولة عن سياسات النقل بكل أنواعه.

وقد أصبح دور الجهات بارزا في ظل اسناد خدمات القرب للجماعات، كاختصاصات خاصة بها (المادة 77 من القانون 14-113) من جهة، كما أن برنامج العمل الجماعي يجب أن يعد ويتم تنفيذه في تنسيق مع توجهات برامج التنمية الجهوية وبمنهج تشاركي وبالتنسيق مع العامل أو الوالي (المادة 79)، من جهة أخرى.

ويشكل الانتقال من 16 إلى 12 جهة تحديا للجماعات الترابية ليس فقط من حيث الطرق الجديدة لتطوير وتنفيذ السياسة العمومية، ولكن أيضا فيما يخص تنظيم المجال. وإلى جانب الارتقاء بمستوى الإدارات الجهوية، سيفرض هذا التحدي على جميع الفاعلين في المجالات الترابية. وستشارك أيضا مختلف الجهات العمومية بما في ذلك: الإدارات اللامركزية، والمشغلون، والوكالات. إضافة إلى الشركات، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والثقافيين، والجهات الفاعلة في مجالات التعليم والصحة والسلامة ... وسيجري إعادة تشكيل النظام المؤسسي المحلي بأكمله. وبهذا المعنى، فإن التفكير في التقارب بين الجهات يتجاوز بكثير مشروع التحول الذي يركز فقط على الانصهار التنظيمي لعدة هياكل، ويؤدي في الواقع إلى تحويل النظام الترابي. ومن المؤكد أن هذا هو السبب في أن جميع الجهات المغربية ستتأثر، سواء كانت موضوع الدمج أم لا.

جدول2 : موجز الاختصاصات الذاتية والمشتركة والمنقولة من جهةبني ملال - خنيفرة

المجال	الاختصاصات الذاتية	الاختصاصات المشتركة	الاختصاصات المنقولة
التنمية الاقتصادية	دعم المقاولات	-تحسين جاذبية الجهاتالجهوية وتعزيز القدرة التنافسية	
	إقامة وتنظيم جهات النشاط الاقتصادي في الجهة	- التنمية المستدامة	التجهيزات الأساسية الجهوية
	إنشاء الطرق والطرق السياحية في العالم القروي	الشغل	
	-إنشاء أسواق الجملة الجهوية	البحث العلمي التطبيقي	الصناعة
	إنشاء مراكز الصناعة التقليدية		
	جذب الاستثمارات		
	- تنمية الاقتصاد الاجتماعي والمنتجات المحلية.		التجارة
التكوين المهني والتكوين المستمر والشغل	-إنشاء مراكز تكوين جهوية ومراكز جهوية للشغل وتنمية المهارات من أجل الاندماج في سوق العمل		
	-الإشراف على التكوين المستمر لأعضاء المجلس وموظفي الجماعات الترابية.		
التنمية القروية	-تشجيع الأنشطة غير الزراعية في المجالات القروية	- النهوض بالعالم القروي	
	بناء وصيانة الطرق غير المصنفة	-تنمية الجهات الجبلية	
		تنمية مجالات الواحات	
		إحداث الأقطاب الفلاحية	
		تعميم الولوج إلى الماء والكهرباء وفك العزلة	
النقل	تطوير خطة النقل داخل الجهة		
	-تنظيم خدمات النقل غير الحضري للأشخاص بين الجماعات الترابية الواقعة في الجهة		
الثقافة	المساهمة في الحفاظ على المواقع الأثرية والترويج لها	-تثمين التراث الثقافي والثقافة المحلية في الجهة	
	تنظيم المهرجانات	صيانة المآثر التاريخية وتعزيز الخصوصيات المحلية	الثقافة
		إحداث وتدبير المؤسسات الثقافية	
البيئة	تهيئة وتدبير المنتزهات الجهوية	الوقاية من الفياضانات	-الطاقة

	إعداد استراتيجية جهوية للماء والطاقة	-الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ومكافحة التلوث والتصحر	والمياه والبيئة
	تنمية الطاقات المتجددة	المحافظة على الجهات المحمية	
		المحافظة على الغابات	
		المحافظة على الموارد المائية	
التعاون الدولي	إبرام اتفاقيات مع جهات فاعلة خارج المملكة والحصول على التمويل في نفس الإطار بعد موافقة السلطات العمومية وفقاً للقوانين الجاري بها العمل		
التنمية الاجتماعية		التأهيل الإجتماعي	
		الدعم الإجتماعي	التعليم
	-	تأهيل المدن العتيقة والأنسجة الحضرية	الصحة
		إنعاش السكن الاجتماعي	الرياضة
		إنعاش الرياضة والترفيه	
السياحة	-	تنمية السياحة	

المصدر: القانون التنظيمي 111-14 حول الجهات

من المهم اليوم إعادة تشكيل التراب المغربي المكون من 12 جهة في أفق 2020. وأمام صانعي القرار الجهويين مقاربتان مختلفتان لكن متكاملتان: الأول خلق الاندماج بين المكونات المختلفة للمجال الجهوي، والثاني هو التركيز على تنزيل المبادئ الجهوية على المدى البعيد. وبغية عدم قصر الجهوية على إعادة تشكيل المجال، فيجب الربط بين المقاربتين. ومن أجل تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ السياسة العمومية الجهوية، لا بد من ضمان الارتباط بين المقاربتين.

وتتناول المقاربة الأولى، الإعداد لعملية الاندماج وهندستها. وتركز على القضايا المؤسسية والتنظيمية، ولكنها تثير بطبيعة الحال تساؤلات حول كيفية تدبير السياسات العمومية. كما يعتبر البعد الإنساني من صميم هذا العمل وسيكون أحد المفاتيح الرئيسية لنجاح عمليات الاندماج. ولمواجهة تحديات التنفيذ العملي للاندماج، تطرح عدة أسئلة على الجهات:

1. كيفية جعل عام 2019 والنصف الأول من عام 2020 مرحلة انتقالية للتحضير لدمج المجالات الجديدة في الجهة؛
2. كيفية تأمين التواصل وإجراء التغيير، وعوامل نجاح مشاريع الاندماج؛
3. ما هي المبادئ التي يمكن استخدامها لتنسيق الخدمات وإعادة إطلاقها وتحسين أدائها وتنظيمها؟

وبالتوازي مع هذه المبادرات المتعلقة بالتنفيذ العملي للاندماج، سيتعين إشراك الجهات الجديدة في منطق أكثر "تطلعا" بشأن الاتجاهات المتعلقة بالسياسات العمومية، ولكن أيضا بشأن موقع وهوية الجهة الجديدة. وهذا التفكير أساسي سواء في العلاقة مع المرتفقين (الإدارة الجهوية)، أو في العلاقة مع الشركاء وفي العلاقة بالبيئة (جهات أخرى، شركاء المؤسسات، الدولة، الخ...).

ومن هذا المنظور، من المهم تحديد عدة مسائل حول هذه الإشكالية ومعالجتها:

4. كيف يمكننا تثبيت وتعزيز هوية جهوية مشتركة لكل جهة جديدة؟
5. كيف يمكن جعل دمج الجهات فرصة لخلق دينامية جهوية طموحة، توفر ترسيخا فعالا للوعي الجهوي؟
6. كيف يمكننا الترصيد على الاندماج للشروع في تحويل الحكامة الجهوية وتجديد العلاقة مع المرتفقين؟

ويجب النظر في مسألة قيادة مشروع الاندماج الناجح بين المجالات الترابية للجهات، بالنظر إلى الشكوك القائمة في هذه المرحلة من خلال التفكير في:

7. عدم اليقين بشأن من سيقود المشروع سواء من جانب المسؤولين المنتخبين والإدارات العمومية، حيث ستجري الانتخابات الجهوية المقبلة في 2021؛
8. أوجه عدم الانسجام مع السياق التشريعي والتنظيمي (المرسومان الصادران في عام 2016 وميثاق اللاتمركز في دجنبر 2018) مما سيكون له آثار على الممارسة الفعالة لاختصاصات الجهات ما يستدعي تعديلات؛
9. أوجه الغموض بشأن تطورممارسة الاختصاصات داخل كل جهة جديدة فيما يتعلق بمؤسسة الوالي وقدرته على تنسيق مرافق الدولة، من ناحية، وطرق التنسيق مع رئيس الجهة على وجه الخصوص، من ناحية أخرى؛
10. أوجه عدم اليقين من حيث طرق ممارسة الاختصاصات. والتعاون بين منطقتين أو ثلاث جهات الذي هو مشروع يجب إعداده في المراحل التمهيدية، لتيسير عملية الانتقال الجارية منذ نهاية عام 2015. وإلى جانب مسألة قيادة التغيير، فإن الأمر يتعلق باشكالية ثقل عملية الاندماج مؤسسيا وتنظيميا.

يواجه أعضاء المجالس الجهوية ورؤساؤها منذ دجنبر 2015 العديد من التحديات:

11. كيف يمكن استثمار السنوات القليلة الأولى لتيسير تقارب الهيئات المجالية (الجهة/الولاية -الأقاليم/الجماعات المحلية/المجتمع المدني...)، ومواكبة أساليب عملها لصالح التنمية الجهوية؟
12. كيف يمكن دفع العمل الجهوي نحو تحديد مستقبل الجهة وصياغة مقترحات موضوعية، مع مراعاة التوجهات الاستراتيجية للدولة؟
13. كيف يمكن الاتخراط في البرامج والمشاريع الجارية في الجهة من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية خلال الفترة الانتقالية؟

الجهوية المتقدمة: نمط الحكامة الترابية الجديدة

إن مشروع الجهوية المتقدمة مدعو إلى نقل المجالس الجهوية من صلاحيات محدودة إلى مرحلة جديدة تؤدي إلى مزيد من القدرة على الإنجاز لتحقيق التنمية الجهوية. ومع ذلك، يجب أن تتاح الموارد المالية ويتم تجديد وتوسيع النخب من أجل تطوير إرادة حقيقية وتمكين هذه النخب من التعرف على الجهة واستيعاب طبيعة المشاكل التي تواجهها مختلف جهات المملكة. وهذا يستدعي تنسيقا حقيقيا على أرض الواقع بين المنتخبين والإداريين على مستوى الحكامة الترابية.

كما تساهم الجهوية المتقدمة في تحديث بنيات الدولة من خلال وضع مقومات الشفافية والمسؤولية والمحاسبة. وستمكن هذه المرحلة من تعزيز التعددية والديمقراطية مما سيخلق نوعا من الثقة بين الفاعلين السياسيين والدولة. وقد رسخت الجهوية تدبير الشأن المحلي بمنطق تشاركي وديمقراطي. ويمكن قراءة توسيع اختصاصات الجهات على مستويين: تدخلات الدولة التي لم تعد تتمتع بالانفرادية والجهات أصبحت مسؤولة عن التنمية الجهوية. وهو ما يبين تنزيلا فعليا للجهوية كما هو معمول به في كل بلدان العالم.

ويعتبر التعاقد بين الجهات والدولة بمثابة اعتراف باستقلالية الجهة من ناحية الاختصاصات، وقدرتها على التفاوض مما يعيد تشكيل العلاقات بين الجهات والمركز، ويتيح تحويلا تدريجيا للاختصاصات من الدولة إلى الجهات. هذا التحويل يخضع لمنطق التفريق بين الجهات حسب قدراتها وامكانياتها دون الحاجة إلى التعميم ما يخلق نوعا من التنافس بينها.

الجهة الجديدة أمام تحدي تنزيل السياسات العمومية الترابية

أصبحت الجهة مجالا أساسيا لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الجديدة والمشاكل المتزايدة والمترابطة (البطالة الجماعية، والفقر، والخدمات الاجتماعية، والروابط التقليدية المتداعية ...). إن مسألة التغيير الاجتماعي والتي سببتها الفترة الانتقالية التي يمر بها المغرب، على مختلف المستويات الاقتصادية والديمغرافية والمجتمعية، تنطوي على إجراءات عديدة الهدف منها تجاوز القطيعة بين المؤسسات والواقع الاجتماعي. وتعتمد مسألة التماسك الاجتماعي إلى حد كبير على إعادة تنظيم السياسة العمومية على مستوى الجهة.

تستمد الجهة قدراتها التنموية من مواردها المحلية ومن خلال قدرات التنسيق بين الفاعلين الجهويين. هذا التنسيق يخلق نوعا من الاستقلالية في صنع القرار مما يؤسس لتدبير المجال الجهوي وفقا لخصوصياته الاجتماعية والثقافية والمجالية. فتنمية

الجهة تتوقف على خلق حكامة جديدة بين مختلف الفاعلين من خلال رؤية مشتركة وواضحة حول مستقبل الجهة. فالتنمية الجهوية تعتمد على مقاربة تشاركية تعبؤ فيها إرادة الفاعلين من مختلف مجالات الجهة لبناء مستقبل جهوي مستدام.

وقد أصبحت الجهة اليوم مركزا لتحقيق التنمية عوض أن تكون بؤرة لتدبير المشاكل الاجتماعية. فالاصلاح الترابي الذي بدأ سنة 1990، انبنى على توسيع نطاق صلاحيات الجهات من أجل تفعيل السياسات العمومية الترابية من خلال دعم اللاتركيز بكل أشكاله. غير أن التأخر الحاصل في اللاتمركز أدى إلى تقليص إمكانيات تمزيل سياسات عمومية ترابية في غياب الموارد التقريرية والمادية للإدارات العمومية.

تحديات إحداث جهة مركزية واقتصادية...

إن وضع أسس جهة اقتصادية يعتمد على النموذج التنموي وعلى نمط الحكامة المتبع خصوصا بالنسبة لجهة مثل بني ملال خنيفرة. والواقع أن هذه الجهة هي مجال محوري شاسع، وهي مساحة عازلة بين الجهات الداخلية والساحلية. ويجب على الجهة الجديدة إعادة تنظيم بنياتها الحضرية حول مركز بني ملال والمراكز القروية الأخرى. مع مجالات حضرية كثيفة إلى حد ما، وجهات قروية شاسعة، وغابات وسلاسل جبلية، وسهل خصب شاسع ومساحة كبيرة للسهوب، تجمع الجهة الجديدة بين المجالات ذات الديناميات الواعدة وكذا بين المجالات ذات الإشكاليات. ويستدعي عدم تجانس هذه المجالات إيلاء اهتمام خاص للحد من الاختلالات وتحقيق أوجه التماسك، على أساس التنوع والثروة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ويشكل هذا التنوع فرصة كبيرة للتنمية. إن دمج أجزاء من الجهات القديمة سيمكن من تحقيق التكامل والاندماج المجالي وخلق ديناميات جديدة من شأنها خلق نوع من التوازن والاستجابة للحاجيات الاجتماعية والاقتصادية وتحسين ظروف العيش للساكنة. ولتحقيق هذه الغاية لا بد لمشروع التنمية أن يستمد معانيه من تاريخ الجهة.

إن الدور المحوري الذي تلعبه الجهة لابد أن يتم تعزيزه لتكون صلة وصل مع الجهات الساحلية والشمالية والشرقية والجنوبية.

وقد أظهر التشخيص الترابي أن الجهة لها تأثير كبير على الديناميات المجالية ، الشيء الذي يستدعي استثمار الموقع والديناميات الحالية من أجل تنمية الجهة. وعليه فيجب إعادة تعريف مهام وأدوار هذه الجهة المركزية.

وتقع الجهة بين جهات المحيط التي تعرف مستوى تمدن كبير وبين الجهات الجنوبية التي تشهد وثيرة تمدن بطيئة. وتجعلها حمولتها التاريخية جهة بعيدة عن التأثيرات السياسية والاقتصادية وصلة وصل بين المغرب الحديث والمغرب العميق. وقد عرفت الجهة بنشاطها المنجمي (الفوسفاط) وبناشطها الفلاحي على مستوى سهل تادلة ما منحها دينامية كبيرة في علاقتها مع المدن الكبرى خصوصا الدار البيضاء. وقد عرفت الجهة العديد من البرامج التنموية دون أن تكون موجهة بشكل متكامل مما يستدعي إعادة تحديد الأهداف فيما يخص التدخل العمومي داخل الجهة.

إن التنوع الجغرافي الذي تعرفه الجهة والاختلاف في مشهدها الطبيعي والحضري ليؤكد حجم عدم التجانس الحاصل في تركيبة الجهة الجديدة مما يطرح تساؤلات كبيرة حول مستقبل التنمية داخل مجالات ترابية مختلفة. كما أن التكوين المادي، والموارد الطبيعية، والإمكانات الديمغرافية، فضلا عن توقعات تطور الرأس المال البشري، والتمييز بين أنماط الحياة وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والمجالية قد يؤثر في رسم معالم الجهة الاقتصادية الجديدة ذات النفس الاجتماعي. كما أن العزلة التي تشهدها بعض المجالات وغياب البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية يزيد من تعميق الفقر والهشاشة بين هذه المجالات. فمعدلات التجهيزات الأساسية تبقى دون المستويات الوطنية مما يعزز من التفاوتات المجالية خصوصا على مستوى البنيات التعليمية والصحية والطرقية.

أما على المستوى الاقتصادي فالجهة لها مؤهلات كبيرة من قبيل الموارد الفلاحية والمنجمية والسياحية والحرفية التي تبقى غير مستغلة بالشكل الذي يسمح بخلق اقتصاد قوي ومندمج. وتقترب مساهمة الأنشطة الأولية في الناتج الداخلي الخام الجهوي من 20 في المائة. وتمثل أنشطة القطاع الثاني حوالي 34 في المائة وتمثل الأنشطة الخدماتية 36 في المائة من الناتج الداخلي الخام الجهوي.

وتتميز الجهة بصغر نسيجها الحضري وقلة كثافته وتركيزه على مستوى أربعة مراكز. كما أن مدينة بني ملال ذات التعمير الحديث لا ترتقي إلى مستوى تحمل أعباء التأطير والإشراف الإداري على الجهة وتقديم الخدمات الضرورية مما يستدعي العمل على تعزيز موقعها وتدعيم بنياتها وامكاناتها.

وتعرف التنمية الاقتصادية للجهة مستويات متدنية يعكسها مؤشر التنمية المحلية متعدد الأبعاد الذي يسجل معدلات تحت المستوى الوطني. فالجهة مدعوة لتنمية اقتصادها عبر تثمين القطاع الفلاحي وكذا عبر تثمين كافة المقومات المادية وغير المادية الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة للجهة. فالجهة تتوفر على كل المؤهلات التي من شأنها تمكين المجال الجهوي من تنمية حقيقية تعتمد على كافة الأنشطة الإنتاجية وتعود بالنفع على كافة مكونات الفضاء الترابي للجهة.

1) مكتسبات تنمية جهة بني ملال خنيفرة

إن تهيئة الظروف لوضع استراتيجية التنمية على أساس متين، وتمكين الجهة من الأدوات اللازمة لإدارة المجال الترابي وبالتالي تنفيذ سياسات جهوية، يمكن جهة بني ملال خنيفرة من الوسائل الضرورية للمساهمة في تنزيل مشروع الجهوية المتقدمة. إن الهدف من إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب يكمن في تحقيق عيش مشترك وتنمية منسجمة ومستدامة. ولن يتم هذا الأمر إلا عن طريق التنمية الاقتصادية المحدثة لفرص الشغل، وتدعيم التعاون بين مختلف الجهات من أجل تعزيز الجاذبية والتنافسية وتثمين الموارد. والجهة مدعوة إلى مواجهة تحديات منها:

- تمكين المجالات الملتحقة حديثا بالفضاء الجهوي من آليات العمل الجماعي وتوجيه العمل نحو شراكات رابحة لمختلف الفاعلين؛
- تدعيم مسلسل الاندماج على مستوى الخيارات الاستراتيجية والتدخلات العمومية القريبة ومتوسطة المدى؛
- الأخذ بعين الاعتبار المعطى الداخلي من حيث موقع الجهة الوطني والدولي في ظل انفتاح المغرب على الأسواق الدولية.

إن التصميم الجهوي لإعداد التراب ومشاريع برنامج العمل مدعوة لتعزيز التعاون بين الجهة ومختلف الجهات المجاورة من أجل خلق نوع من التعاون والدينامية داخل الجهات. إن تحسين مؤشرات التنمية بالجهة مرتبط بتحسينها على مستوى الجهات الأخرى التي تؤثر في حركة الهجرة من وإلى الجهة. فالمشاكل الاجتماعية لمدن بني ملال خريبكة، الفقيه بن صالح، خنيفرة، أزيلال، قصبة تادلة أو سوق السبت والعديد من المراكز الناشئة الأخرى، ناجمة عن مجالاتهم القروية المباشرة، ولكن حدة هذه المشاكل تعتمد على كثافة تدفقات الهجرة الناجمة عن ظروف العيش داخل المجالات النائية، وفي المجالات الشمالية الوسطى والوسطى الشرقية للمغرب. وستضل كل الاستراتيجيات بدون طائل إذا لم تأخذ بعين الاعتبار مصادر الإشكالات المجالية وتعالجها في الجهات المجاورة.

ومن هذا المنظور، فإن التنمية الجهوية لبني ملال خنيفرة، ينبغي أن تكون جزءا من سياسة جهوية طوعية يعززها نقل سلطات جديدة إلى الجهات، كما أنها مدعوة إلى المساهمة في الحد من الاختلالات المجالية. إن الغرض الأساسي من استراتيجية التعاون هو دعم المشاريع التي تعود بالفائدة على الجهات المجاورة، وقبل كل شيء، دفع جهودها وبرامجها من أجل التنمية المستدامة والشاملة.

2) ضرورة عمل التصميم الجهوي لإعداد التراب على مواجهة تحديات الفقر والهشاشة بجهة بني ملال خنيفرة

عرفت المجالات المغربية ديناميات اقتصادية وديمغرافية كبيرة عرضتها لإشكاليات كبيرة. وعلى مستوى جهة بني ملال خنيفرة، تبرز ثلاث إشكاليات كبيرة: ثقل العالم القروي والجبلي وتغيرات النموذج الفلاحي وتحديات فتح الجهة أمام عوالم اقتصاد المعرفة.

يعرف العالم القروي والجبلي بشتى أنواع الإشكاليات ، مما يحتم على بعض مكوناته الأفول في حين ستعرف بعضها الآخر نهضة حقيقية. وقد بين التشخيص الترابي تواجد ثلاث مكونات قروية على مستوى الجهة: "المجال القروي المعزول" الذي

يتميز بعزلته عن طرق المواصلات، و"المجالات خارج تأثير المجال الحضري" التي تتميز باستقلاليتها، والمجالات التي تخضع لتأثيرات المدن. كما يتبين من التشخيص ضرورة بناء مجالات قروية ذات خصائص مشتركة من ناحية المقومات التنموية سواء الجبلية أو الغابوية أو الفلاحية أو السياحية. كما رصد التشخيص معاناة العالم القروي من معدلات مرتفعة من الهشاشة والفقر بسبب تركز التنمية في بعض المجالات دون غيرها.

بالإضافة إلى هذا، فإن المجالات القروية بحمولاتها الإشكالية سوف تحد من فرص تنمية الجهة. وعموما فقد عرفت مؤشرات التنمية البشرية تحسنا كبيرا لكنه يظل دون المستويات التي تشهدها الجهات الأخرى، كما أن المشاريع التنموية لم تتمكن من تحسين ظروف عيش الساكنة وتوفير فرص الشغل للشباب الذين يتوجهون إلى المراكز الحضرية بشكل لافت قبل مغادرة الجهة. فالمعيقات الكبرى التي تهدد الجهة تكمن في تعزيز بؤر الفقر في المجال الحضري بالتدفقات السكانية القادمة من المجالات القروية وجبال الأطلس. إن تعزيز البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات القروية أصبح ضرورة ملحة من أجل فك العزلة عن هذه المجالات كما يجب تثمين الموارد التي تتوفر عليها هذه المناطق القروية والجبلية في إطار استراتيجية تنموية مندمجة مستدامة ومتضامنة.

إن تنمية المجالات القروية سيساهم في إعادة تركيبها من الناحية الاجتماعية مما سيغير في أنماط العيش بها، ما يحتم وضع أسس جديدة لضمان سلاسة الانتقال من النمط الفلاحي البدوي إلى نمط عيش جديد يحمل في طياته مبادئ التغيير نحو حياة قروية غنية حديثة ومستدامة. وعليه يتوجب أيضا تعزيز الروابط الاجتماعية لخلق فضاء عيش مشترك يمكن من حسن استعمال المجال القروي وتحسين التعامل معه.

تعد قاعدة الصادرات الجهوية قاعدة فلاحية ومعدنية. وفي حين أن هناك بعض الحواجز التي تحول دون زيادة إدماج التعدين في الجهاز الإنتاجي الجهوي، بما في ذلك الفوسفاط، فإن مستوى تحويل المنتجات الزراعية في الجهة يظل ضعيفا. ومنذ التسعينات، تم إحراز تقدم ملموس ولكن ليس في اتجاه إنشاء صناعة غذائية مهمة. فتنمية الجهة ترتبط بالتقدم المستمر في تطوير الأنشطة الفلاحية.

إن بقاء النشاط الفلاحي مرهونا بإنتاجية ضعيفة للفلاحين الصغار يفوت الفرصة على الجهة خلق أنشطة فلاحية مدرة للدخل. فالواجب اليوم هو تأسيس صناعة غذائية مهمة على مستوى الجهة من أجل تثمين المنتجات الفلاحية وتسريع وثيرة استغلالها وتسويقها. وعليه فالجهة مدعوة إلى وضع سلاسل إنتاج صناعية وإعادة تنظيم القطاع الفلاحي من أجل خلق الاندماج والاستقلالية.

وعموما، فالأمر يتعلق بإعادة تنزيل توجهات مخطط المغرب الأخضر بما يتوافق مع حاجيات الجهة وتدعيم الاستثمارات في المجال من أجل خلق وجدات إنتاجية مهمة وتدعيم الصناعات الغذائية. ويجب على هذا التدخل الإجابة على مجموعة من التحديات كالنقص من تكلفة الإنتاج وتحسين ظروف العمل وتطوير الأنشطة وتحسين الجودة وغيرها. كما يجب مواكبة المشاريع المبتكرة التي تمكن من تطوير الإمكانيات وخلق أسواق جديدة. كما يجب العمل على إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى مجال الصناعات الغذائية بما يتيح تسريع وثيرة الإنتاج وتحسين المردودية، مما يمكن من فتح فرص جديدة أمام القطاع الصناعي الجهوي.

جهة بني ملال خنيفرة: ضرورة التهيء لمواجهة نتائج الانفتاح

أدت الجهوية المتقدمة إلى إحداث تغييرات كبيرة على المستوى المجالي للجهة من خلال تغيير وظائف التراب الجهوي والعلاقات القائمة بين المجالات وداخلها، الشيء الذي ستكون له انعكاساته على النسيج الاقتصادي للجهة. إن الجهة ذات الطبيعة القروية والجبلية والفلاحية والغابوية معرضة للمنافسة من لدن الجهات ذات نفس الصبغة. كما أن انفتاح المغرب على الرأسمال الأجنبي سيمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات الغذائية نحو الجهة. هذا ما سيساهم في تمكين الجهة من مقومات التنمية الفلاحية مقارنة بالجهات الأخرى في ظل التوجهات التي رسمها مخطط المغرب الأخضر وفي ظل التطور التكنولوجي الذي يعرفه المجال الفلاحي.

وقد أدى الانفتاح على الأسواق إلى بروز إشكاليات ومقاربات المجالات التنموية الكبرى. فاليوم أصبح من الضروري التوفر على عتبة معينة من الساكنة أو من القدرة الإنتاجية لخلق نوع من الجاذبية الاقتصادية. كما أن التخصص الترابي أصبح مهما، حيث يجب الآن على كل مجال تحديد مجال تخصصه مما يحتم على جهة بني ملال خنيفرة وضع هذه المسألة في اعتباراتها التنموية.

أصبح اقتصاد المعرفة اليوم محددا كبيرا في تنمية المجالات وتطوير اقتصادياتها وكذا في نمط خلق الثروة. فقد كان نمط الإنتاج السائد والمعتمد على خلق القيمة المضافة أساس الاقتصاد، غير أنه اليوم تغيرت الأمور وأصبحت قدرة المجالات على مواكبة التنمية التكنولوجية وتحقيق قيمة مضافة كبيرة على هذا المستوى مقارنة بالمجالات الاقتصادية الفلاحية والتعدينية ذات القيمة المضافة الضعيفة.

إن الحالة الاقتصادية الراهنة والإشكالات الاجتماعية التي تعيشها الجهة والتي تتمثل في نسب الفقر ولبطالة والهشاشة في عدة مجالات من تراب الجهة قد تؤدي إلى خلق توتر اجتماعي قد يؤثر على مسارات التنمية داخل الجهة.

كما أن التحدي الكبير الذي تعرفه الجهة يكمن في الرفع من مستوى الأنشطة الفلاحية نحو خلق أنشطة صناعية. وهذا تحد كبير بالنظر إلى عدم قدرة بعض المجالات على تطوير الأنشطة الفلاحية، مما يستدعي تعبئة جماعية من أجل تطوير القطاع. وعليه فإن تطوير قطاع الصناعات الغذائية أصبح ضرورة ملحة من أجل الرفع من الإمكانيات الاقتصادية للجهة وتعزيز نموها من خلال خلق تجانس كبير بين كل مكوناتها الترابية والمجالية.

إن جهة بني ملال خنيفرة مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تدعيم بنياتها الاقتصادية وتنويعها من خلال تثمين الخصوصيات المجالية. كما أن التنافسية الدولية والوطنية تجعل الجهة أمام تحديات كبيرة من أجل تعزيز موقعها الاقتصادي وطنيا ودوليا. وعليه فإن الجهة مدعوة إلى استثمار خصوصياتها من أجل بناء اقتصادها على أسس صلبة. كما أنه لابد من الاستفادة من الخصوصيات الثقافية والتاريخية للجهة من أجل وضع بصمتها على نموذجها الاقتصادي والتنموي.

إن جهة بني ملال خنيفرة قادرة على رسم معالم دينامية ترابية تمكن من الاستجابة للرهانات الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات الحضرية والقروية. وتستند هذه الدينامية إلى رسم استراتيجية تمكن من تحسين ظروف عيش الساكنة من خلال فضاءات المشاريع التي سيتم احداثها والتي سيتم تنزيلها من خلال برامج وآليات على المستوى البعيد والمتوسط والقريب. هذا الإنجاز لن يتم إلا من خلال مقاربة تعتمد على التضامن بين كافة المجالات الترابية والمكونات الجهوية.

خلاصة:

إن تنزيل استراتيجية التنمية الترابية يستدعي الاخذ بعين الاعتبار كافة الرهانات المطروحة. وعليه، فإن الفعل العمومي الجهوي يرتكز على ثلاث مقومات:

-توفير أدوات لدعم اتخاذ القرارات (الخبرة والمراصد...) لتقييم مشاريع التنمية الجهوية وإجراء تعديلات إذا لزم الأمر؛

-التوفر على الموارد البشرية التي يمكن أن تفكر في الجهة ومستقبله وأن تنفذ السياسات العمومية. ويجب أن تتطابق هذه الموارد مع المهارات الاستراتيجية المذكورة؛

- ابتكار شكل جديد للحكامة، الأمر الذي يتطلب التنسيق والتشاور بين جميع الفاعلين (المنتخبة والإدارية)داخل جميع المؤسسات العمومية وربط المهام الإستراتيجية (النقل، والتنمية الاقتصادية، والبيئة، والتخطيط...) بمؤسسة محددة (المجلس الجهوي/الوكالة الجهوية)؛

إن التنمية الجهوية عمل طويل الأمد. ولن تكون الآثار ملموسة في الأجل القصير، الأمر الذي يتطلب الاستمرارية في الإجراءات المتخذة. ويمكن استخلاص الدروس من تجارب الجهات الأوروبية الكبيرة. كما أن نجاح الجهوية المتقدمة يساهم في خلق التنمية.

نتائج تحليل SWOT

يلخص الجدول التالي الاتجاهات ومواطن القوة ونقاط الضعف لجهة بني ملال خنيفرةفي سياقها الوطني والدولي.

تحديات العمل، اتجاهات المستقبل	نقاط القوة والصعوبات الحالية	الاتجاهات والوعود -التنبيهات
العولمة والتمفصل -اندماج الاقتصاد الجهوي		
▪ الجهود المبذولة لتنويع العرض وتمييزه	▪ الاعتماد على مراكز صنع القرار الخارجية (تهديدات النقل/تقلبات)	▪ نفس جديد من الحمائية: خطر كامن
▪ ارتفاع القيمة المعروضة وتحصيل تلك القيمة	▪ هامشية كبيرة خارج مركز الجهة	▪ التحرير وتقليل الاسعار
▪ ترسيخ الأنشطة التي تؤدي إلى الابتكار المحلي والامتثال للمعايير	▪ أسس النمو محددة	▪ تجزئة سلاسل القيمة...
▪ تحسين مناخ الأعمال		▪ الدول الصاعدة
▪ الحفاظ على البيئة الطبيعية		▪ محدودية السوق الأوروبية والفرص الجديدة لآسيا وأفريقيا
▪ اتصال "عالمي" من خلال السياحة المحلية وتميز الصناعة التقليدية		▪ التقلبات في التدفقات التجارية في أعقاب الاضطرابات والصراعات

الركائز الجديدة للمنافسة الجهوية		
▪ ضمان الانتقال من القطاعات الأساسية التقليدية إلى الأداء من خلال تفعيل الابتكارات التكنولوجية التنظيمية	▪ القيمة الجهوية التي تم إنشاؤها منخفضة (الناتج الداخلي الخام للفرد)	▪ الذكاء الصناعي
▪ تعزيز انتعاش كبير للصناعات الغذائية وتثمين المنتجات الحيوية والبيولوجية	▪ انخفاض التكامل بين مكونات النسيج الإنتاجي الجهوي داخل القطاعات وفيما بينها	▪ من المنتجات إلى الخدمات
▪ الحفاظ على الصناعات على أساس سياسة الابتكار	▪ وجود مجالات شهيرة ومهن زراعية استثنائية	
▪ اغتنام فرص الاقتصاد الأخضر وتحقيق الاستقلال الذاتي وخاصة في الطاقة	▪ ترحيل الخدمات ضعيف	
▪ تهيئة الظروف لنمو الأنشطة الجديدة التي من شأنها أن تحقق المستقبل وتستند إلى الموارد المتاحة (التكنولوجيا الحيوية، والأنشطة الإيكولوجية.)	▪ ضعف البحث والتطوير	

	▪ عدم وجود نظام لدعم الابتكار التكنولوجي، ودعم الشركات الصاعدة أو التي تواجه صعوبات	
	▪ انخفاض الإدراج في الشبكات/المشاريع الدولية	

التحول العميق في الأنشطة والمهن		
▪ اعتماد نموذج جهوي للنمو والتماسك الاجتماعي من خلال الشغل	▪ مؤهلات أساسية جيدة إلى حد ما (خريجون من الأساتذة، البكالوريا، الإجازة) في سياق ركود سوق الشغل واستمرار أوجه عدم المساواة، ولا سيما النساء	▪ ارتفاع التفاوتات الاجتماعية ▪ ارتفاع التفاوتات المجالية
▪ التدريب والتكوين المستمر	▪ ثقل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجهة	▪ إطلاق موجة كبيرة من التحول السريع في المهن والكفاءات
▪ تنشيط المقاولات بجميع أشكالها، وثقافة الابتكار والتربية العلمية	▪ عدم التجانس بين التكوين ومتطلبات سوق الشغل	
▪ تطوير قدرات التصنيع في أنشطة المعالجة	▪ عدم استخدام إمكانات الجامعة في مجال البحث والتطوير للنسيج الإنتاجي الجهوي.	▪ ارتفاع معدلات البطالة والفقر الهشاشة
▪ تعزيز وتجديد الاقتصاد الإنتاجي لتوسيع نطاق الاقتصاد السكني		▪ ضعف التماسك الاجتماعي، وتزايد عدم المساواة، والخوف من الغد، وانفجار المواجهات والاضطرابات الاجتماعية.

التعامل مع التفاوتات الاجتماعية الصارخة	
الإكراهات الداخلية	**الإمكانات والمؤهلات الداخلية**
جهة داخلية لا تتوفر لها إمكانية الوصول المباشر إلى البحر أو الحدود البرية الدولية.	مجالات ذات صبغة وطنية تعبر الجهة وتمتد على الجهات المجاورة: أحواض المياه، وسلاسل الجبال، والموارد المائية، والغابات، وسهل سايس.
تمدن غير مكتمل	تنوع جهوي غني بالموارد الطبيعية.
طرق الاتصال على المستوى الوطني تقتصر على العاصمة	تراث مادي وغير مادي له أهمية كبيرة.

	تغطية واسعة النطاق للجهات القروية بالخدمات والتجهيزات الأساسية.
انخفاض المشاركة الجهوية في خلق القيمة المضافة على الصعيد الوطني.	ثالث أكبر مدينة من حيث حجمها ومدينة داخلية كبيرة فريدة من نوعها في الجهات الشمالية، مساحة نفوذ تتجاوز حدود الجهة.
ضعف العلاقات الوظيفية مع الجهات المجاورة	اقتصاد ذو ركيزة تاريخية قوية، واقتصاد حضري يخضع للتحديث.
الأخطار التي تهدد الموارد الطبيعية (المياه والغابات).	
نسيج اقتصادي ذو بنية تقليدية.	
إطار النسيج الحضري.	
عالم قروي ذو مستوى هجرة كبيرة	
العديد من حالات العجز في الجهات الحضرية (المساكن العشوائية، والأحياء غير المجهزة، والتجهيزات الجماعية...)	
جهة مجزأ بشكل كبير (التأثير التاريخي، التركيبة السكانية، الجغرافيا، إلخ)	
إكراهات طبيعية (ثلوج تعزل مناطق شاسعة بالجهة، حاجز جبلي كبير ومناخ جاف و شبه جاف)	

تهديدات مصدرها من الخارج	فرص متاحة من الخارج
	الجهات المجاورة تضع استراتيجيات طموحة.
تأخر في بناء المغرب العربي.	نقطة عبور خط السكك الحديدية عالي السرعة في المستقبل.
	الديناميات الجديدة تجاه أفريقيا، التي لديها إمكانات نمو كبيرة.
التصحر	تطوير بنية تحتية جديدة للموانئ على الواجهة الأطلسية القريبة من الجهة
الحوادث البيئية الكبرى التي يمكن أن تؤثر على الغابة أو الماء.	أدوات التخطيط التي تغطي المجالات الوطنية
إبطاء جهود الدولة للحاق بالتأخيرات.	برامج وطنية فعالة للحاق بالركب لتجهيز الجهات القروية.

الآثار السلبية لتقلبات العولمة على المجالات والأنشطة الحساسة.	جهوية متقدمة ولا تمركز إداري
	أدوات التخطيط الاستراتيجي على المستويات الجهوية.
	التواصل بين الشمال والجنوب
ندرة المياه	
الفيضانات	
حرائق	
التغيرات المناخية	

4. المقاربات الدولية

تهم المقارنة التالية جهات أوربية وهي "Centre-Val de Loire" بفرنسا و "Lombardie " بإيطاليا و "Castille-La Manche" بإسبانيا. وهذه المقارنة لها أهداف وأدوار هي:

- السماح بعد وضع تشخيص ترابي لجهة بني ملال -خنيفرة، بالكشف عن أوجه التشابه الرئيسية في الحالة الراهنة للأوضاع في الجهات المقارنة.
- المساعدة، في ضوء ذلك، في تقديم بدائل مختارة واستراتيجيات التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأجلين المتوسط والطويل لجهة بني ملال –خنيفرة؛
- تعزيز الخيارات الاستراتيجية في جهة بني ملال -خنيفرة.

وتم اختيار هذه الجهات الثلاث على أساس معايير عامة مشتركة بينها وبين جهة بني ملال -خنيفرة بما في ذلك:

- عدم توفرها على واجهة بحرية؛
- أهمية الفلاحة والغابة والصناعة الغذائية في خلق القيمة المضافة؛
- الإمكانات الصناعية القائمة والمستقبلية؛
- إمكانية الانفتاح على السوق الدولية من خلال إدخال تخصصات اقتصادية جديدة.

تسمح الدراسة المقارنة بتحديد وزن الجهة الاقتصادي والرفع من قدراتها الاقتصادية والتنموية مقارنة بالمستوى الوطني. كما ستمكن من:

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف المجالات الترابية؛
- التحكم في التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والتوسعات الحضرية؛
- وضع أقطاب جديدة للقدرة التنافسية والجاذبية الاقتصادية (الصناعية، والتكنولوجيا، والسياحة، والصناعة التقليدية، وإنتاج واستثمار المعارف والبحث والتطوير...)؛
- وضع أساليب الحكامة المطلوبة على جميع مستويات الجهة والفعالة لضمان النجاح في عملية تنمية جهوية شاملة ومستدامة؛ نموذج تنموي يتم فيه محو جميع التفاوتات المجالية والاقتصادية والاجتماعية.

وتنسجم عملية عرض الجهات الثلاثة مع الأهداف المتوقعة حيث تقتصر على العناصر ذات الأهمية في بناء مسار التنمية الجهوية.

1. فرنسا: جهة "Centre-Val de Loire "

تشمل جهة "Centre-Val de Loire " ثلاث جهات تاريخية: "Berry " و "Orléanais" و"Touraine". وتمتد هذه الجهة على مساحة 39 151 كلم مربع. وتحتل الجهة المرتبة الثانية عشرة على الصعيد الوطني، حيث يبلغ عدد سكانها 2.58 مليون نسمة، أو ما يقرب من 4 في المائة من سكان فرنسا، مما يجعلها واحدة من أقل الجهات اكتظاظا بالسكان في فرنسا.

خريطة 7 : جهات فرنسا

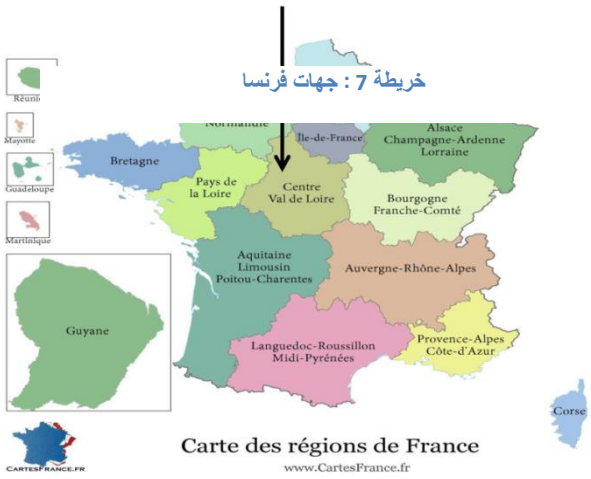

للجهة صبغة فلاحية وصناعية قوية

بمساهمة قدرها 3 في المائة في الناتج الداخلي الخام الوطني، يتسم اقتصاد الجهة بميزتين. الأولى هي أهمية القيمة المضافة من الفلاحة. الجهة هي أول جهة في إنتاج الحبوب في فرنسا وأوروبا. كما تتميز بأهمية قطاع الصناعات الغذائية بالنسبة للمتوسط الوطني. والميزة الثانية هي القيمة المضافة التي تولدها الصناعة (19.3 في المائة)، وهي أعلى بكثير من المتوسط الحضري (16.3 في المائة في فرنسا باستثناء باريس). وتساهم الصناعة بنسبة 17 في المائة من الناتج الداخلي الخام الجهوي. وتستفيد الجهة من ديناميات الصناعات التصديرية -الصيدلة والمواد الكيميائية ومستحضرات التجميل (ثالث أكبر جهة تصدير في فرنسا). ومن ناحية أخرى، فإن القطاع التجاري الثالث أقل تطورا بكثير. ومع ذلك، تتمتع الجهة بإمكانات سياحية قوية.

1.1. التوجهات الإستراتيجية الكبرى للتنمية الاقتصادية وإعداد التراب الجهوي

التصميم الجهوي للتنمية الاقتصادية والابتكار والانفتاح الدولي 2017-2021

- تحقيق الانتقال الطاقي من خلال الثورة الصناعية والفلاحية الثالثة. وهي تتمحور حول الركائز الموضوعاتية الخمس:
  - ✓ توسيع إنتاج الطاقة المتجددة؛
  - ✓ تعزيز النجاعة الطاقية في المباني وفي الشركات؛
  - ✓ أن تصبح أول جهة في فرنسا من حيث التنقل الكهربائي وبشكل أهم في مجال النقل بدون الكربون؛
  - ✓ تخزين الطاقة وتطوير الاستخدامات المبتكرة؛
  - ✓ بناء شبكات الطاقة الذكية.
- مرافقة رقمنة الاقتصاد من خلال:
  - ✓ توعية الشركات؛
  - ✓ الإستشارات؛
  - ✓ الاستثمار.
- مواكبة خلق المقاولات عبر:
  - ✓ تكييف العرض مع أنماط الاستهلاك الجديدة؛
  - ✓ المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
  - ✓ وضع الرجال والنساء في قلب اهتمامات الشركة.
- تعزيز الجهة كرائد في الاقتصاد الصناعي الجديد من خلال:
  - ✓ اتخاذ خطوة متقدمة في الاستعانة بالتكنولوجيات الرئيسية في المستقبل: الروبوتات، والصناعات التحويلية والصناعات المضافة؛
  - ✓ دعم ديناميات خبراء الابتكار والبحث والتطوير حول "التصنيع"؛
  - ✓ تقديم المشورة ومساعدة الشركات على تكييف مهاراتها التجارية؛
  - ✓ تيسير تمويل الاستثمارات اللازمة للشركات؛
  - ✓ المساعدة في الابتكار وتطوير حلول مبتكرة للتصنيع.
- المرافقة للقطاعات المتغيرة: الفلاحة والسياحة والصناعة التقليدية:
  - ✓ جهة فلاحية من خلال:
    - ضمان الانتقال الغذائي فيما يتعلق بالتحول في مجال الطاقة؛
    - تعزيز الفلاحة المستدامة؛
    - تشجيع الابتكار والتدريب ودعم التغيير؛
    - دعم التنمية والتنمية المستدامة في المجالات القروية.
  - ✓ السياحة كرافعة للتنمية من خلال:
    - أكثر جاذبية: السوق الدولية؛
    - مزيد من التوازن: مرافقة جميع المجالات؛
    - زيادة القدرة التنافسية: دعم المهنيين في تطوير عروضهم؛

- مزيد من القرب: ربط لجنة السياحة الجهوية بشكل أفضل بالفاعلين في السياحة.

✓ وضع الحرفيين والتجار في قلب السياسة الاقتصادية الجهوية. والقضايا التي تم تحديدها هي:

- التجديد الديمغرافي لرؤساء الشركات
- تحديث وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الحرفية
- تكييف الحرف اليدوية مع التطورات السياقية ونماذج الأعمال الجديدة؛
- اعتبار خصوصية الشركات الصغيرة جداً في الدعم المالي للشركات؛
- التوفيق بين التكوين ومتطلبات سوق الشغل؛

- مرافقة ظهور قطاعات ذات إمكانات عالية مثل:
  - ✓ القطاعين الرقمي والإلكتروني؛
  - ✓ الصناعات الثقافية والإبداعية والتصميم: روافع اقتصاد الغد؛
  - ✓ الاستجابة للتغيرات الديمغرافية: الأهمية المتزايدة للخدمات.
- تبسيط فرص الحصول على التمويل للشركات. وتشمل هذه التدابير ما يلي:
  - ✓ استعراض نطاق الأدوات المالية القائمة؛
  - ✓ تعزيز الدعم المقدم لمباشرة الأعمال الحرة؛
  - ✓ مساهمة الجهة تحديدا في أدوات الهندسة المالية؛
  - ✓ زيادة النفوذ في صناديق الضمان إلى أقصى حد وزيادة الوعي بها؛
  - ✓ استحداث أشكال جديدة من الدعم من خلال الابتكار المالي؛
  - ✓ دعم جهوي لهيكلة المشاريع العقارية للشركات.
- تشجيع الابتكار في مجال المقاولات. وتشمل هذه التدابير ما يلي:
  - ✓ نشر الابتكار: جهة موحدة وميسرة؛
  - ✓ تبسيط بيئة الابتكار.
- التوجه نحو الأسواق الدولية عبر:
  - ✓ توجيه وتوعية الشركات نحو الأسواق العالمية؛
  - ✓ مساعدة الشركات في رسم مسارات دولية؛
  - ✓ الاستشراف والبحث عن فرص جديدة؛
- تنمية جاذبية الجهة:
  - ✓ تنظيم استشراف الأسواق؛
  - ✓ تسهيل عملية دخول الشركات الأجنبية؛
  - ✓ التواصل والتسويق.
- تكييف العرض التكويني لتلبية احتياجات الشركات من المهارات والاستعداد للمستقبل.
- الاستثمار في البنية التحتية الجهوية.
- تنمية الاقتصاد السكني.

توجهات التصميم الجهوي للتهيئة والتنمية المستدامة والمساواة بين المجالات لجهة "Centre-Val de Loire" في أفق 2030

التوجه 1: نساء ورجال مشاركون في التغيير ومجالات في حركية مستمرة من أجل بناء الديمقراطية

الاهداف:

- المواطنة والمساواة والديمقراطية؛
- التعاون بين المجالات؛
- شبكات قطاعية متعاونة من أجل التنمية؛
- جهة متعاونة مع الجهات المحاذية.

التوجه 2: تدعيم جاذبية الجهة عبر التجانس بين مكوناتها وجودة فضاءات عيشها

الأهداف:

- تخطيط حضري جديد أكثر استدامة لوقف استهلاك المناطق الزراعية والطبيعية والغابات؛
- سكن ملائم في مواجهة التغيرات الاجتماعية والمناخية والاقتصادية؛
- تحديث الخدمات العمومية إلى جانب عرض التنقل متعدد الوسائط الذي يعتمد على الابتكارات الرقمية؛
- إتاحة الرعاية الصحية للجميع في كل مجالات الجهة؛
- التكوين المستمر للشباب.

التوجه 3: وضع مؤهلات الجهة في خدمة التنمية الاقتصادية خصوصا عبر تدعيم الاقتصاد الأخضر والاجتماعي والتضامني. وذلك عبر تثمين الموارد الجهوية والاعتماد على الابتكار والانتقال الرقمي والبيئي والطاقي.

الأهداف:

- تحسين الاستقبال والجاذبية لتعزيز التنمية الاقتصادية والسياحية؛
- تراث طبيعي استثنائي وحيوية ثقافية ورياضية لتقديم عرض ترفيهي أكثر جاذبية؛
- الشباب الناجحون والذين لديهم مفاتيح النجاح في الاستعداد للمستقبل؛
- اقتصاد حديث يتصدى للتحديات المناخية والبيئية؛
- الموارد المحلية التي تقدر قيمتها لتحسين تنمية المجالات؛

التوجه 4: ادماج المناخ والبيئة والوصول إلى الامتياز في مجال المسؤولية البيئية

الأهداف:

- تغيير كبير في طريقة إنتاج الطاقة واستهلاكها؛
- المياه: ثروة يجب الحفاظ عليها؛
- أول جهة ذات تنوع بيولوجي إيجابي؛
- خفض النفايات إلى حد كبير؛
- الاقتصاد التدويري، وهو مصدر للتنمية الاقتصادية المستدامة.

2. " Lombardie" الجهة المركزية لإيطاليا وأوروبا

في أقصى شمال إيطاليا ولكن في قلب أوروبا، تعتبر الجهة جسرا إلى البحر الأبيض المتوسط. مع مساحة حوالي 24.000 كيلومتر مربع (الكثافة: 419 نسمة / كلم مربع) وحوالي 10 مليون نسمة في عام 2011 (16٪ من سكان إيطاليا، 24٪ منهم تحت سن 25)، فإنها مجال يؤكد نفسه كالجهة الثالثة الأكثر اكتظاظا بالسكان في أوروبا بعد " ile de France" فرنسا وبادن -فورتمبرغ (ألمانيا).

من لومبارديا، التي لديها ميلان عاصمة لها، هي خامس أكبر جهة حضرية في أوروبا حيث عدد السكان (4.36 مليون نسمة) والرابع من حيث التمدن. ميلان هي أولا وقبل كل شيء رمز لجهة غارقة في التاريخ. إنها مدينة ديناميكية وتنافسية تستقطب بشكل مكثف التدفقات الاستثنائية للسياحة والتجارة وتستضيف الأحداث الكبرى التي تتجاوز الإطار الجهوي على مدار العام: الاقتصاد، والأزياء، والرياضة (كرة القدم، سباق السيارة). هذه المدينة، التي تأسست في القرن السابع وتحتوي على آثار جميلة ولوحات فنية، تكتسي أهمية حضرية كبيرة.

أ. جهة ذات وزن اقتصادي واشعاع كبير

تنتج لومبارديا 20.6% من ثروة إيطاليا. وتعتمد مؤهلاتها في المقام الأول على الخدمات التجارية والمالية بنسبة تصل إلى **47.6** في المائة، والصناعة (26.7 في المائة)، والبناء (15.3 في المائة). الفلاحة (10.4 في المائة). ويتجاوز نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بكثير المتوسط الوطني (حوالي 30 في المائة)، أو حتى المتوسط الأوروبي (بنسبة 37 في المائة). وبفضل إطارها الجغرافي الاستراتيجي وديناميكية نظام أعمالها، فهي أيضا الجهة الإيطالية الرائدة من حيث التجارة (من حيث الحجم والقيمة) مع الأسواق الأجنبية.

لا تزال لومبارديا، المقر الأساسي للبورصة الإيطالية، واحدة من أهم المراكز المالية في أوروبا، وهي موطن لأكبر حديقة للمعارض في جنوب أوروبا، وتغطي مساحة تزيد عن مليوني متر مربع. إن الموقع الجغرافي المتميز وروح ريادة الأعمال لدى سكانها هما ما مكنا جهة لومبارديا من وضع نفسها على الساحة الوطنية والدولية كجهة دينامية، مع جهاز إنتاجي مبتكر وتعد من بين الجهات الأكثر تصنيعا في أوروبا.

وتعتمد سمعة هذه الجهة على نظام اقتصادي يركز أساسا على المقاولات المتوسطة والصغيرة، ويعززه وجود مجموعات صناعية كبيرة. وعلى هذا الأساس، عالجت لومبارديا تحديات التحديث وهي واحدة من المحركات الأربعة في أوروبا بين نادي الجهات الأوروبية الأكثر تقدما، والتي تشمل بادن فورتمبيرغ (ألمانيا)، وجهة رون ألب (فرنسا) وكاتالونيا (إسبانيا).

يتكون الجهاز الإنتاجي في لومبارديا من مجموعة كاملة من الشركات التي تضم أكثر من 800,000 مؤسسة وشركة، أو 18.6% من مجموع الشركات الإيطالية. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات مجتمعة وتعمل ضمن إطار محفز للغاية من الجهات الصناعية، كما تم الترويج لها في شمال إيطاليا. في لومبارديا، تم إنشاء 16 جهة صناعية تتوفر على وحدات إنتاج للشركات الصغيرة والمتوسطة (جهات الإنتاج المتميزة مع وصلات قوية إلى مجالات البحث والابتكار).

وفي لومبارديا، فالجهات الصناعية ليست متخصصة في المجالات التقليدية مثل الأزياء والأثاث الديكور، ولكن تشمل مجالات جديدة ذات المحتوى التكنولوجي العالي، مثل الإلكترونيات والروبوتات. وفي هذا السياق الصناعي الدينامي تمثل المؤسسات الحرفية التي تم تحديثها بشكل جيد ثلث قطاع الإنتاج وتوظف 17 في المائة من الساكنة النشيطة في لومبارد.

وعلى الرغم من أن مساهمة الخدمات في الاقتصاد الجهوي تمثل نحو 72 في المائة (مقابل 74.3 في المائة على الصعيد الوطني)، فإن حصة الصناعة لا تزال مهمة بنسبة 27 في المائة (23.5 في المائة على الصعيد الوطني) وحصة القطاع الفلاحي تظل ضعيفة (10.4 في المائة)، في حين أن التجارة والتمويل هما المحركان الرئيسيان لنشاط القطاع الثالث.

كما أن للسياحة وزنا كبيرا، ولا سيما السياحة التجارية. مع تراثها الطبيعي الشاسع (الجبال والبحيرات والحدائق والمحميات الطبيعية)، لومبارديا تتوفر على تراث ثقافي يتكون من أكثر من 300 من المتاحف والأعمال الفنية والمعالم الأثرية المنتشرة في جميع أنحاءها. ويجذب أكثر من 26 مليون سائح وزائر كل عام ويحتوي على حوالي 3000 فندق، أو 8.5٪ من جميع المؤسسات الفندقية الوطنية.

وتهيمن على الصناعة الشركات المتوسطة والصغرى التي تنشط في العديد من القطاعات، ولا سيما في الميكانيك والالكترونيات والمعادن والنسيج والكيمياء والبتروكيماويات والصيدلة والصناعات الغذائية والفلاحية والأثاث والمنسوجات والأحذية. وتستفرد مدينة ميلانو ومقاطعتها بما يقرب من 40٪ من الشركات الصناعية للجهة.

وعلى الرغم من الحصة المتواضعة للفلاحة في اقتصاد لومبارديا، فإنها تساهم في القيمة المضافة الوطنية بنسبة 10.4 في المائة وتحتل المرتبة الثانية بعد إميليا رومانيا (10.7 في المائة). وبالمثل، تمثل الأنشطة الزراعية في لومبارد حصة 20 في المائة على الصعيد الوطني (الفلاحة والصناعات الغذائية والزراعية). وقد تم تحديث ومكننة القطاع وركزت أساسا على إنتاج الحبوب (الذرة وفول الصويا والقمح) والخضروات والفواكه (البطيخ) والأرز والحليب والنبيذ. كما تم تدعيم الإنتاج و الذي يتجلى في تربية الماشية والخنازير. ويلعب القطاع الزراعي دورا هاما في الجهة أيضا من حيث حمايتها وتعزيزها وتحسين مردوديتها. وهناك 900 مرعى حيث ترعى 000 30 رأس من الماشية و000 80 رأس من الأغنام، و20 غابة جهوية، مع 000 40 كيلومتر من قنوات الري والصرف.

ومعدل نشاط السكان في سن العمل (15-64 سنة) هو 66 في المائة مقابل 57 في المائة في إيطاليا. ومعدل الشغل للرجال هو 74 في المائة ونسبة النساء 58 في المائة. ويعمل ما يقرب من 18.4 في المائة من مجموع الساكنة النشيطة الإيطالية في لومبارديا، ويبلغ معدل البطالة في عام 2016 (عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 23 سنة أو ما يعادلهم 23 سنة) 6.9 في المائة (10.6 في المائة في إيطاليا)، أي ما مجموعه 000 322 عاطل عن العمل. وإجمالا، فإن القطاع الأكثر جاذبية من حيث الشغل هو الخدمات التي تبلغ حصتها 65 في المائة. وتبلغ نسبة العمال العاملين في الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والمتوسط 9.1 في المائة من مجموع النشيطين (3.4 في المائة في إيل دو فرانس) مقابل 5.9 في المائة في إيطاليا. وتبلغ هذه الحصة 3.2 في المائة في الخدمات العالية الكثافة للمعرفة ومتوسطها، مقارنة بنسبة 2.4 في المائة على الصعيد الوطني.

كما تتميز جهة لومبارد بصبغتها الدولية. وهذه حقيقة اقتصادية رئيسية لا يزال أثرها واضحا حيث أن لومبارديا اليوم تمثل ما يقرب من ثلث تجارة إيطاليا. وهي تصدر 50% إلى أوروبا وفرنسا وهي ثاني أكبر زبون في الجهة (حوالي 11% من إجمالي الصادرات)، بعد ألمانيا (حوالي 14%). وهي تمثل 31 في المائة من واردات إيطاليا و27.5 في المائة من الصادرات. ومن حيث الاستثمار الأجنبي المباشر، تعد لومبارديا الوجهة المفضلة في إيطاليا. ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الشغل (000 400) وتحقيق رقم معاملات صناعي (46 في المائة من المجموع الإيطالي) مهمة للغاية.

وبفضل استراتيجية البحث والتطوير تقوم لومبارديا ببناء جاذبيتها. يرتبط قطاع البحث والتطوير ارتباطا وثيقا بالعالم الأكاديمي (13 جامعة في لومبارديا، بما في ذلك سبعة في ميلانو، و5468 مؤسسة تعليمية من جميع المستويات، و20 مؤسسة للتعليم التقني العالي). كما تشهد التميز في التخصصات الطبية والعلمية، والجهة هي واحدة من أفضل المراكز الدولية للبحوث الطبية والتكنولوجيا الحيوية في العالم، وخاصة في مجال علم الجينوم والتكنولوجيا النانوية. ولومبارديا هي موطن ل 24٪ من دورات التكنولوجيا الحيوية و25٪ من الحدائق العلمية الإيطالية.

ب. التوجهات الكبرى للتنمية الاقتصادية ولإعداد التراب

تلخص الرؤية الاستراتيجية لعام 2030 الخيارات والتوجهات كما يلي:

- تطوير وتعزيز التجمعات في لومبارديا من خلال خلق بيئة مواتية للشركات؛
- انتشار نموذج جديد لثقافة الشركات، يتوقع المستقبل ويولي اهتماما كبيرا لاحترام الموارد وتعزيزها، ولا سيما الإنسان والإبداع والابتكار؛
- تعزيز استراتيجيات الشركات الدولية وإعادة تنظيم المبادرات والصناديق الجهوية المخصصة للتمويل؛
- تنمية رأس المال البشري والتكوين المهني؛
- تنفيذ استراتيجية التخطيط للتنمية المستدامة وحماية الأراضي والبيئة للفترة 2013-2018؛

- تحسين الحكامة الجهوية، التي يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا المدن الحضرية، في علاقة وثيقة بتخطيط الاتحاد الأوروبي؛
- تطوير التجهيزات الأساسية مع ربط الجهة بأكملها بشبكة البنية التحتية؛
- وضع استراتيجية "المدينة الذكية"، التي تعتمد أيضا على أدوات البرمجة المجتمعية الجديدة؛
- السلامة والتنبؤ بالمخاطر والوقاية في الجهات المكتظة بالسكان.

3. أسبانيا: "castillalamancha"

تساهم الجهة بنسبة 3.4% في الناتج الداخلي الخام لإسبانيا. ويمثل قطاع الخدمات 43% من الناتج الداخلي الخام للجهة، يليه القطاع الصناعي الذي يمثل 22%. وتساهم التجارة بنسبة 19 في المائة، والفلاحة بنسبة 9 في المائة، والبناء بنسبة 7 في المائة.

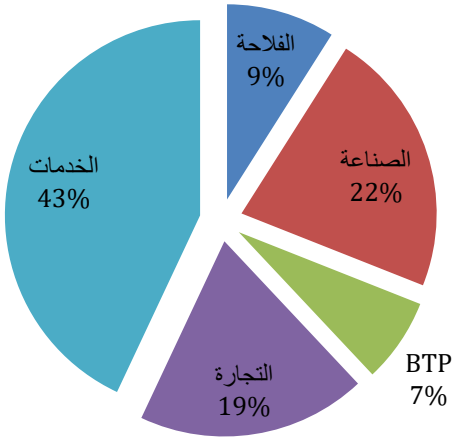

مبيان 2 : توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاع

المصدر: الموقع الالكتروني للجهة:http ://www.castillalamancha.es/

جهة تتميز بتأثير قطاع الصناعات الغذائية

تتميز الجهة بوجود القطاعات الاستراتيجية التالية: الصناعة الغذائية (الجهة الأولى في العالم لمزارع الكروم، والجهة الثانية في إنتاج زيت الزيتون البكر والحليب واللحوم والمنتجات العضوية ...)، والثقافة والسياحة، (الجهة الثالثة من إسبانيا في صناعة الطيران)، والقطاعات التقليدية (السيراميك والخشب والأثاث والمعادن الميكانيكية، والتصنيع، والمنسوجات والأحذية)، والطاقة والبيئة (الطاقة الشمسية الحرارية، الشمسية، الريحية والهيدرولوجية)، واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3.1. التوجهات الكبرى للتنمية الاقتصادية وإعداد التراب

استراتيجية الدعم الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية: تمت برمجة خطة العمل خلال الفترة 2015-2020 حول ثلاثة محاور استراتيجية:

المحور 1: الترويج الاقتصادي والتجاري. والهدف من ذلك هو تعزيز الشركات والصناعة القائمة. ويستند هذا المحور إلى ثلاثة أهداف استراتيجية هي:

- ✓ تشجيع إنشاء شركات جديدة؛
- ✓ التشجيع على إنشاء نظام للشركات؛
- ✓ تحسين القدرة التنافسية للشركات.

المحور 2: المعرفة والبحث والتطوير والابتكار. والتنافس في الأسواق، يجب أن تركز الشركات على الإبتكار والإنتاجية والاستخدام الفعال للموارد والسلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. ويستند هذا المحور إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- ✓ تعزيز العلاقات بين القطاعين الأكاديمي والخاص؛
- ✓ تعزيز نسيج مبتكر وتنافسي للشركات؛
- ✓ الاستفادة من الاقتصاد التدويري من أجل التنويع الاقتصادي والنمو المستدام وتغيير صورة استهلاك الطاقة؛
- ✓ تعزيز التدريب على المواهب والاحتفاظ بها؛
- ✓ تعزيز مؤسسات البحث والتطوير والمعرفة.

المحور 3: البنية التحتية والنقل والماء والاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد تم تشييد البنيات التحتية الأساسية بوصفها عناصر رئيسية تشكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم. وبهذا المعنى، استندت الإجراءات اللازمة لوضعها إلى أربعة أهداف استراتيجية هي:

- ✓ تحسين بنيات النقل؛
- ✓ تحسين التجهيزات الأساسية الحضرية والبيئية؛
- ✓ تحسين التجهيزات الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة؛
- ✓ تأهيل الجهات الصناعية.

استراتيجية التنمية الجهوية والحضرية بحلول عام 2033 وتركز على المجالات الاستراتيجية التالية:

تقسيم الجهة إلى ثلاث مناطق رئيسية، تبعا للديناميات الجهوية:

- ✓ المناطق القروية: من أجل تحسين هيكلها واندماجها في الجهة ككل، من الضروري ما يلي:
  - دعم النسيج الاقتصادي لتحديثه وتنويعه وتوجيهه نحو الأنشطة الابتكارية المتصلة بالبيئة القروية؛
  - تثمين الموارد الجهوية (الطبيعية والثقافية والمناظر الطبيعية)، بهدف تعزيز إمكانات الجذب السياحي والاستثمار في هذه المجالات؛
  - تشجيع زيادة الدينامية الاقتصادية في الجهة عن طريق تعزيز القطاع الزراعي وتحسين نوعية العرض السياحي؛
  - تقديم الدعم الاقتصادي لتنويع وتطوير نسيج إنتاجي وتجاري يتكيف مع خصائص الجهة؛
  - تحديد مصادر جديدة للشغل في الجهات القروية ودعم خلق فرص عمل للمرأة.
- ✓ المناطق شبه القروية: تقترح الجهة مجموعة من الإجراءات مماثلة لتلك التي تتخذها الجهات القروية، والمختلفة تبعا للديناميات الجهوية المحددة لهذه الجهات.

  - تقديم الدعم الاقتصادي للشركات وتوجيهها وإسداء المشورة لها لتحديث وتنويع أنشطتها من خلال الاستثمار في التكوين

- ضمان الموارد الكافية للقطاعات الاجتماعية -الثقافية (الصحة والتعليم والثقافة...) وتحسين الموارد القائمة من خلال تنسيق الجهود التي تبذلها مختلف الإدارات العمومية لتجنب أوجه القصور أو التداخل، لا سيما في الجهات التي يتوقع أن يشيخ فيها السكان؛
- تحسين إمكانية الولوج إلى الجهة والربط معه من حيث البنيات التحتية للنقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- تقييم الموارد الجهوية (الطبيعية والثقافية والمناظر الطبيعية) بهدف تعزيز إمكانات الجذب السياحي والاستثمار في هذه الجهات؛
- دعم تحديث قطاع الصناعات الغذائية وتنويعه وتدويله (تحسين فرص الحصول على التمويل، وتعزيز إدارة الجودة والإنتاج، وتوجيه ودعم البحث عن أسواق جديدة...).

✓ المناطق الحضرية: استنادا إلى رؤية عالمية لإمكانات وتحديات هذه الجهات، فإن دور المدن في الجهة هو التنمية الصناعية وتعزيز مقدمي الخدمات، كل في تخصصه.

- تعزيز التكامل الاجتماعي والمهني في الجهات الحضرية (ضمان الحماية الاجتماعية، وتفعيل النشاط الاقتصادي، وتعزيز الشغل، والاهتمام بالاحتياجات السكنية...)؛
- تحسين البنية التحتية للطرق بين هذه المدن وبقية إسبانيا لتعزيز اندماجها الاقتصادي في السوق الوطنية، من ناحية، ومع البلديات المحيطة من ناحية أخرى، وهذا لتحفيز التنمية المحلية لكل جهة
- ضمان الوصول السريع والمريح إلى المدن والتخطيط الحضري الجيد لتعزيز دورها كجهات مقدمة للخدمات الخاصة (التجارة واللوجستيك...).

○ المحاور الاستراتيجية الأفقية:

✓ تطوير جهة تنافسية. والهدف من ذلك هو تشجيع خلق الثروة الاقتصادية وتراكمها بطريقة متوازنة جهويا، من أجل تحسين مستوى القدرة التنافسية والابتكار والانفتاح والتدريب والتماسك الاجتماعي في الجهة؛

✓ تدعيم التماسك الاجتماعي وجودة العيش. والهدف من ذلك هو تطوير القدرة على التنسيق في إدارة المرافق العمومية مع الجماعات لتحسين جودة العيش ومستوى التماسك الاجتماعي والتكامل في الجهة؛

✓ تثمين الموارد البيئية والثقافية والمناظر الطبيعية وإدارتها واستخدامها المستدام. والهدف من ذلك هو تعزيز الاعتراف بتراث الجهة وقيمها الطبيعية والحفاظ عليها بنشاط وإدارتها الاقتصادية المستدامة، من أجل تحسين المستوى الثقافي والاستدامة البيئية للجهة؛

✓ التنسيق والتعاون في الإجراءات التي لها تأثير على الجهة. والهدف من ذلك هو إيجاد إطار من المعرفة والمشاركة والنقاش للإدارات العمومية والجمعيات أوالمواطنين بشأن الإجراءات التي تؤثر على الجهة، وتحسين مستوى والإدارة من خلال مشاركة المواطنين في الجهة.

خلاصة:

بشكل عام، فإن مساهمة اقتصادات الجهات المقارنة المذكورة أعلاه، في الناتج الداخلي الخام الوطني للبلد التي تنتمي إليها تصل إلى 3٪ لجهة Centre – Val de Loire، 20.6٪ لجهة لومبارديا، 3.4% لجهة Castilla la Manche و5.8% لجهة بني ملال-خنيفرة في المغرب. ويعزى كبر حصة لومبارديا إلى أهمية الخدمات التجارية والمالية التي بلغت 47.6 في المائة، تليها الصناعة بنسبة 26.7 في المائة. وفي الجهات الثلاث، تبلغ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام الوطني 17 في المائة و23.5 في المائة و22 في المائة على التوالي مقابل مساهمة ضئيلة لجهة بني -ملال -خنيفرة.

كما يلاحظ أن اقتصاد كل جهة تدعمه أساسا القطاعات المهيمنة. وبالنسبة لجهة Centre – Val de Loire، فإن قطاع الفلاحة (أول جهة للحبوب في فرنسا وأوروبا) يدعمه القطاع الصناعي الذي يتمتع بقطاع ثالث تجاري أقل تطورا بكثير، مع وجود إمكانات قوية السياحة.

أما في لومبارديا، فقطاعات الخدمات التجارية والمالية (الجهة الإيطالية الرائدة من حيث التجارة، من حيث الحجم والقيمة، مع الأسواق الأجنبية)، والصناعة ذات ديناميكية تركز على الشركات الصغرى والمتوسطة، بالإضافة إلى القطاع السياحي

المعتمد على التراث الطبيعي والثقافي. كما أن أنشطة الفلاحة والصناعات الغذائية مهمة أيضا في اقتصاد لومبارد. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الجاذبية القوية لهذه الجهة تستند إلى استراتيجية البحث والتطوير.

وفي حالة جهةCastilla la Manche، فالقطاع الفلاحي يعد الأكثر استراتيجية (الأولى لمزارع الكروم، والجهة الثانية في إنتاج زيت الزيتون البكر والحليب، اللحوم والمنتجات العضوية...). وبالإضافة إلى قطاعات الثقافة والسياحة، والطيران (الجهة الثالثة من إسبانيا في صناعة الطيران)، والطاقة والبيئة (الضوئية، والطاقة الشمسية، والرياح، والهيدروجين)، واللوجستيك وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. زيادة على هذا الصناعات التقليدية (الحرف اليدوية والتصنيع والمنسوجات والأحذية).

وفي حالة جهة بني ملال -خنيفرة، فإن اقتصادها يرتكز بطريقة تكاد تكون على القطاعين الأولي والخدماتي، وتصل حصص كل منهما في المساهمة في الناتج الداخلي الخام الجهوي إلى نفس القيمة تقريبا البالغة 36 في المائة. بين عامي 2013 و2015 مقارنة بحوالي 20٪ للقطاع الأولي. وبلغ متوسط عدد القطاعات الثلاثة خلال هذه الفترة 8.3 في المائة و4.3 في المائة و9.3 في المائة على التوالي.

ومن الناحية الهيكلية، تتمتع هذه الجهة بقاعدة اقتصادية متنوعة. فالفلاحة تعد هي العمود الفقري، والصناعة لا تزال محدودة، رغم وجود احتياطيات معدنية كبيرة من الفوسفاط. وعلى غرار الجهات الثلاث التي تمت دراستها، تتمتع جهة بني ملال-خنيفرة بإمكانيات سياحية يمكن تسليط الضوء عليها، بالإضافة إلى الصناعة التقليدية والأنشطة والخدمات الثقافية.

وبالتالي، يمكن ملاحظة أن الاقتصادات الجهوية تقوم على قطاعات استراتيجية ناجمة عن الإمكانات الطبيعية والرغبة والقدرة على تطويرها وتوليد موارد جديدة ومتكاملة. وهي تستند أيضا إلى الأنشطة الناشئة عن الابتكار والإبداع في ميادين البحث والتطوير، والتكنولوجيات الجديدة، والعولمة... وتتجلى القدرة التنموية في تثمين المجالات مثل الصناعات التقليدية والسياحة والتجارة والخدمات. والجزء الأكبر من الإطار الاقتصادي العام لجهة بني ملال -خنيفرة يشبه بكثير الجهات المدروسة.

وفيما يتعلق بالتوجهات الجهوية في الأجلين المتوسط والبعيد (2030 وما بعدها)، هناك توجه مشترك نحو توطيد وتعزيز المكاسب القطاعية مع الرغبة القوية في زيادة دعم الشركات في عملية التحديث، لتنويع واكتساب القدرة التنافسية. ويشمل هذا التوجه أيضا محاور استراتيجية مثل:

- تنمية جاذبية الجهات على الصعيد الدولي، بما في ذلك تعزيز استراتيجيات الشركات الدولية وإعادة تنظيم المبادرات والصناديق الجهوية المكرسة للتدويل؛
- تعزيز المعرفة والبحث والتطوير والابتكار عن طريق تعزيز مؤسسات البحث والتطوير والمعرفة في المقام الأول، وتنمية الرأسمال البشري والتكوين المهني، والاحتفاظ بالمواهب وتكييف العرض التدريبي لتلبية احتياجات المستقبل؛
- التنمية المستدامة وحماية الأراضي والبيئة، بما في ذلك الإدارة الاقتصادية المستدامة لتراث الجهة وقيمها الطبيعية؛
- تحسين الحكامة الجهوية مع ضمان حركة دائمة من أجل تجديد الديمقراطية وإنشاء إطار للمشاركة والمناقشة بين مختلف الفاعلين.

ويمكن للسياق الاقتصادي والاجتماعي الجهوي لجهة بني ملال -خنيفرة وآفاق تنميتها المستدامة والمتوازنة أن يدمجا على مستوى التوجهات الاستراتيجية للتصميم الجهوي لإعداد التراب. ومن شأن التكيف والتطبيق أن يؤديا إلى نتائج جيدة. ويمكن لهذا التصميم أن يعتمد على حالة جهة Castilla de lamancheالتي تحدد محاورها الإستراتيجية من خلال مجالاتها (الجهات القروية، والجهات شبه القروية والجهات الحضرية)، ولا سيما في كل من الجهات القروية وشبه القروية المتمثلة في:

- تثمين الموارد الجهوية (الطبيعية والثقافية والمناظر الطبيعية)، بهدف تعزيز إمكانات الجذب السياحي والاستثمار في الجهات القروية؛
- تحديد مصادر جديدة للشغل في المناطق القروية بالجهة ودعم خلق فرص العمل للشباب والنساء؛
- ضمان الموارد المالية والبشرية، بما يكفي للقطاعات الاجتماعية والثقافية (الإدارة الجهوية، والصحة، والتعليم، والثقافة ...) وتحسين الموارد القائمة من خلال تنسيق جهود مختلف الفاعلين؛
- تحسين إمكانية الولوج إلى الجهة والربط معه من حيث بنيات النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- ضمان استدامة التماسك الاجتماعي و جودة العيش من خلال تطوير القدرة على تنسيق إدارة المرافق العمومية

والبنيات الأساسية مع جميع الجهات التي يتعين عليها أن تتنافس مع الجميع من أجل تحقيق غاياتها.

ومن المؤكد أن تعميق دراسة مختلف العناصر التي تم إبرازها بهدف الاندماج في آفاق التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية في جهة بني ملال -خنيفرة، سيشمل بالتأكيد تحليل التوجهات والتحليل المستقبلي في ضوء الخيارات والتوجهات المعتمدة في مجال السياسة العمومية.

5. التحليل الاستشرافي

إن تحديد الأهداف بعيدة المدى من خلال التصميم الجهوي لإعداد التراب، في نهاية فترة 25 عاما، لا يمكن أن يكون إلا نتيجة لتحليل مستقبلي واستشرافي لمختلف المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدد المسار التطوري لجهة بني ملال - خنيفرة. وهذه هي الطريقة التي توضع بها التوقعات السكانية الجهوية لعام 2044 حسب الأقاليم، الأوساط، والفئة العمرية. وهذه البيانات، التي تتقاطع في آفاق مختلفة مع مؤشرات اجتماعية واقتصادية أخرى، تسمح بفهم ظواهر التمدن والهجرة والثقل الديمغرافي (الشباب، والنساء، كبار السن...)، والفقر والهشاشة. كما تمكن من تقدير الاحتياجات من السكن والتعليم والتكوين والمرافق الصحية...

وعلى المستوى الاقتصادي، يتم التحليل الاستشرافي لقياس مدى الجهود والإصلاحات التي يتعين تنفيذها لتحقيق الأهداف الاقتصادية، ولا سيما من حيث الناتج الإجمالي الخام والإنتاج والقيمة المضافة والشغل حسب قطاع النشاط، البطالة، الخ. ويضاف إلى ذلك تقييم الاتجاهات في موارد الماء والطاقة، والبنيات التحتية للطرق والنقل، والتطهير السائل. ويبحث التحليل الاستشرافي أيضا في فهم الحالات الراهنة والمقبلة المتصلة بديناميات التغيرات التي تمر بها الجهة أو التي ستشهدها من حيث القضايا والتحديات.

الاتجاهات الكبرى للشبكة الحضرية للجهة

أ. الاستشراف الديمغرافي: تراجع كبير

تعد الديمغرافية نقطة البداية والغرض من الإجراءات والبرامج والمشاريع التي يتعين الاضطلاع بها لتحسين ظروف وجودة عيش السكان المستهدفين في الجهة. ومن ناحية أخرى، فإن التغيرات في معدل النمو والهيكل والتكوين والتوزيع المكاني للسكان تؤثر بالضرورة على برمجة التجهيزات وكذا على تطور مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

1. التوقعات الديمغرافية

يتطلب إعداد التراب معرفة مسبقة بمستقبل الديناميات الديمغرافية من خلال إنجاز تحليلات استشرافية تسلط الضوء على الاتجاهات السكانية على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة. وتستند هذه التحليلات إلى التوقعات السكانية. وفي هذا السياق، تمت دراسة توقعات سكان جهة بني ملال خنيفرة ومكوناتها الجهوية حتى عام 2044. أي بالنسبة للأمد القصير والمتوسط والطويل. وتمكن الفرضيات العملية المستخدمة في وضع هذه التوقعات في:

- السنة الأساسية للتوقعات وهي سنة إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى : 2014؛
مراعاة الإسقاطات التي وضعتها المندوبية السامية للتخطيط في ماي2017 (مركز الدراسات والبحوث الديمغرافية) على الصعيد الوطني حيث أننا اعتمدنا نفس المنهجية ونفس التطبيق المعلوماتي الذي اعتمدتهما المندوبية السامية في حساب التوقعات الديمغرافية.
- بالنسبة للتوقعات الجهوية وتوقعات العمر ونوع الجنس، وبسبب غياب المعطيات المتعلقة بالمكونات الأساسية وهي الولادات والوفيات والهجرة حسب الأعمار، تم اختيار معدل الزيادة في عدد ساكنة الأقاليم. وبمجرد تحديد الأعداد الإجمالية للجهة والأقاليم، فإنها تقسم حسب نوع الجنس والعمر، مع مراعاة البنيات التي لوحظت في عام 2014.
- معدلات الزيادة المستخدمة في إعداد الإسقاطات هي تلك التي لوحظت خلال الفترتين الفاصلتين بين عامي 2004 و2014 حسب العمر ونوع الجنس.

2. إسقاطات السكان الإجماليين للجهة ومكوناتها الجهوية

وفقا لنتائج الإسقاطات السكانية التي تم الحصول عليها، فإن جهة بني ملال خنيفرة، التي بلغ عدد سكانها 455 516 2 نسمة في منتصف عام 2014، سيكون عدد سكانها 910 837 2 نسمة بحلول عام 2044؛ 6.65% من مجموع سكان المملكة الذي سيبلغ 42661091 نسمة حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط المتعلق بإسقاطات السكان 2014- 2050. وفيما يتعلق بمعدل النمو السكاني، ستشهد الجهة معدل نمو سنوي متوسط خلال الفترة 2014-2044 يبلغ حوالي 0.4 في المائة.

ووفقا لهذه التوقعات، فإن المجالات الأكثر اكتظاظا بالسكان في عام 2014 ستكون أيضا في عام 2044 مع تغيير طفيف في الترتيب نظرا لأن إقليم بني ملال سيحتل الصدارة (مع ساكنة ستبلغ 784 677 في عام 2044 مقابل 446 549 في عام 2014) وإقليم أزيلال، الذي سينتقل إلى المركز الثاني (مع عدد سكان يقدر ب 606 631 في عام 2044 مقارنة مع 553005 في عام 2014). وستحافظ بقية الأقاليم على نفس الترتيب في عام 2044 كما كان عليه الحال في عام 2014.

جدول3 : الإسقاطات السكانية لجهة بني ملال خنيفرة للفترة من 2014 إلى 2044

السنة	خريبكة	خنيفرة	الفقيه بن صالح	بني ملال	أزيلال	الجهة
2004	499 144	359 933	457 493	488 525	504 501	2 309 596
2014	541 251	370 837	501 916	549 446	553 005	2 516 455
2019	558 310	373 709	520 810	577 351	573 581	2 603 761
2020	561 606	374 162	524 505	582 908	577 602	2 620 783
2025	576 394	375 114	541 513	609 385	596 081	2 698 487
2030	587 932	373 714	555 633	633 100	611 368	2 761 747
2035	595 238	369 507	565 878	652 799	622 379	2 805 801
2040	598 513	362 813	572 371	668 461	629 257	2 831 415
2044	598 109	355 710	574 701	677 784	631 606	2 837 910

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وتوقعات مكاتب الدراسات

يمكن تفسير تناقص عدد السكان بإقليم خنيفرة إبتداءا من سنة 2030 بالتطور السلبي للسكان القرويين للإقليم. وقد أشار إلى ذلك التقرير الذي أنجزته المديرية الجهوية للتخطيط المشار إليه سابقا (أنظر الصفحة 35 من التقرير). غير أن هذه الأرقام تنبني على فرضيات تم اعتمادها في ما يخص وتيرة النمو الديمغرافي التي لوحظت خلال العقدين 1994 -2014 والتي قد تعرف منحى آخر في المستقبل.

3. تطور الثقل الديمغرافي لأقاليم الجهة

تشير التوقعات الديمغرافية حسب الأقاليم إلى أن الوزن السكاني لإقليم بني ملال في المرتبة الأولى من حيث عدد السكان سيرتفع بمقدار نقطتين من 21.8 في المائة في عام 2014 إلى 23.9 في المائة في عام 2044. ومن ناحية أخرى، سينخفض وزن إقليم خنيفرة بمقدار نقطة ونصف من 14.7 في المائة إلى 12.5 في المائة خلال الفترة نفسها. وبالمثل، فإن الثقل الديموغرافي لإقليم خريبكة سيشهد انخفاضاً طفيفاً يقدر بنسبة 0.4%. وبالنسبة للإقليمين الأخريين، ستتحسن الأوزان الديمغرافية بشكل طفيف. وستكون هذه التحسينات 0.3% لإقليم أزيلال و0.4% لإقليم الفقيه بن صالح.

جدول4 : الإسقاطات السكانية للجهة وأقاليمها

الاقليم	نسبة التطور %	الثقل الديمغرافي	عدد الساكنة

2014	2024	2044	2014	2024	2044		
553 005	592 616	631 606	22,0%	22,1%	22,3%	0,4	أزيلال
549 446	604 280	677 784	21,8%	22,5%	23,9%	0,7	بني ملال
501 916	538 319	574 701	19,9%	20,1%	20,3%	0,5	الفقيه بن صالح
370 837	375 103	355 710	14,7%	14,0%	12,5%	-0,1	خنيفرة
541 251	573 673	598 109	21,5%	21,4%	21,1%	0,3	خريبكة
2 516 455	2 683 991	2 837 910	100%	100%	100%	0,4	الجهة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وتوقعات مكاتب الدراسات

4. الاسقاطات الديموغرافية حسب وسط السكن

إذا استمر سكان المدن في الجهة في النمو خلال الفترة المشمولة بالإسقاطات، فإن البيئة القروية ستشهد، من ناحية أخرى، انخفاضا خلال الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، سيرتفع عدد سكان المدن من 808 234 1 نسمة في عام 2014 إلى 222 625 1 نسمة في عام 2044، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي متوسطه 0.92 في المائة. وسينخفض عدد سكان القرية من 647 281 1 في عام 2014 إلى 688 212 1 في عام 2044؛ متوسط معدل نمو سنوي سلبي قدره -0.18%.

جدول5 : الإسقاطات السكانية حسب الجهة والوسط

معدل النمو %	عدد الساكنة الحضرية			معدل النمو %	عدد الساكنة القروية			الاقليم
2014/2044	2014	2024	2044	2014/2044	2014	2024	2044	
1,34	100 293	119 904	149 519	0,21	452 712	472 712	482 087	أزيلال
0,75	325 065	366 470	406 441	0,64	224 381	237 810	271 343	بني ملال
0,94	205 059	235 677	271 735	0,07	296 857	302 642	302 966	الفقيه بن صالح
0,90	227 847	260 821	298 322	-3,00	142 990	114 282	57 388	خنيفرة
0,94	376 544	432 834	499 205	-1,69	164 707	140 839	98 904	خريبكة
0,92	1 234 808	1 415 706	1 625 222	-0,18	1 281 647	1 268 285	1 212 688	الجهة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وتوقعات مكاتب الدراسات

وتجدر الإشارة أن الطريقة التي اعتمدت من أجل توقع عدد سكان العالم القروي هي نفس الطريقة التي اعتمدناها في الإسقاطات الديمغرافية للجهة ومكوناتها والمشار إليها اعلاه.

تبين التغيرات في عدد سكان الأقاليم ومكان الإقامة عددا من الملاحظات:

- سيستمر سكان المدن والقرى في أقاليم أزيلال وبني ملال والفقيه بن صالح في الزيادة ولكن بمعدلات متواضعة؛
- وسيشهد سكان الوسط الحضري بخريبكة وخنيفرة زيادات هامة نسبيا. ومن ناحية أخرى، سينخفض عدد سكانها القرويين انخفاضا كبيرا تبعا لوقع الهجرة القروية.

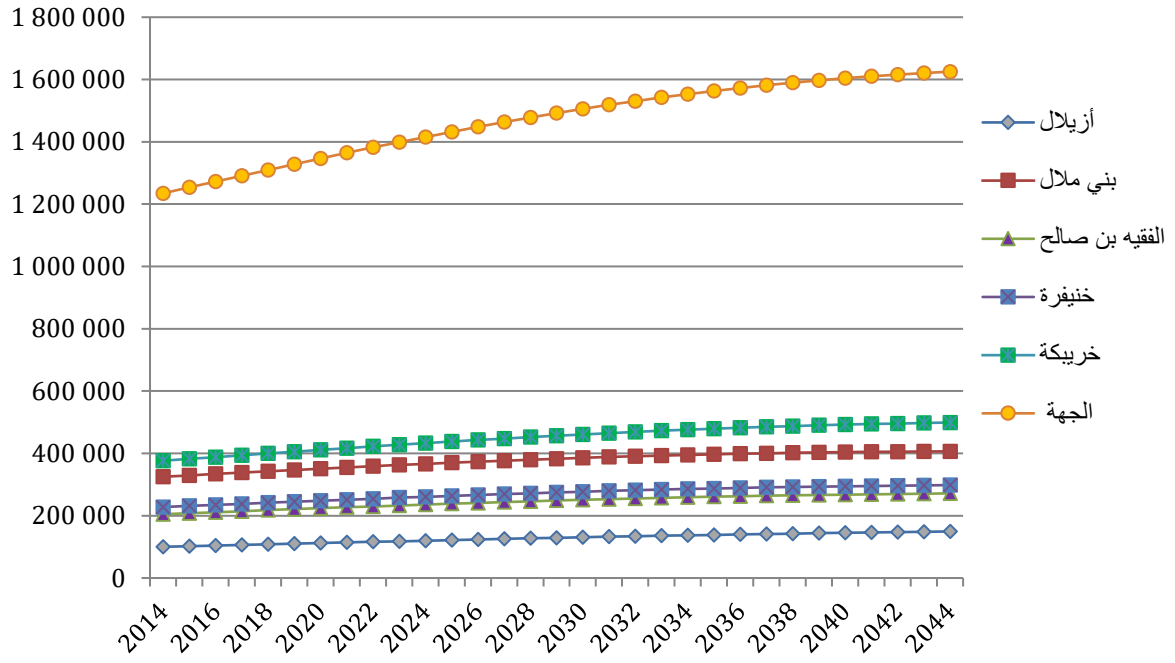

مبيان 3 : إسقاطات سكان المدنحسب الأقاليم في الجهة

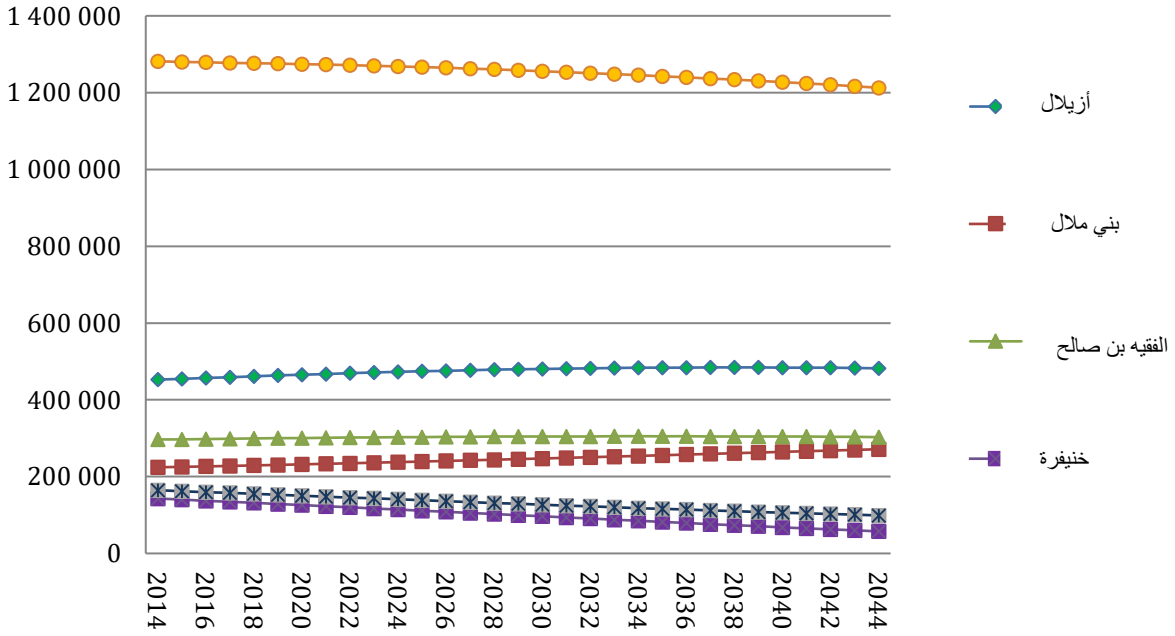

مبيان 4 : إسقاطات سكان القرى حسب الأقاليم في الجهة

5. تطور التمدن

سيظل معدل التمدن في الجهة متوسطا، وسينتقل من 49.1 في المائة المسجلة عام 2014 إلى 57.3 في المائة سنة 2044. ومع ذلك، فإن هذا المعدل، الذي تم تحليله حسب الأقاليم، يبين أن عملية التمدن تسير بشكل غير متساوي. فعلى سبيل المثال، ستعاني الأقاليم التي حققت مستويات عالية نسبياً من التمدن في عام 2014 من ارتفاع معدلات التمدن كذلك عند مطلع عام 2044. وهذا هو الحال بصفة خاصة في خنيفرة وخريبكة. وستحتفظ أزيلال والفقيه بن صالح، اللذين يقطن أغلبية سكانها في المجالات القروية في عام 2014، بهذه الصبغة في سنة 2044. وستحافظ بني ملال على نفس معدل التمدن تقريبا بين عامي 2014 و2044.

جدول6 : التغيرات في معدلات التمدن حسب الأقاليم من عام 2014 إلى عام 2044

الاقليم	معدل التمدن		
	2014	2024	2044
أزيلال	18,1%	20,2%	23,7%
بني ملال	59,2%	60,6%	60,0%
الفقيه بن صالح	40,9%	43,8%	47,3%
خنيفرة	61,4%	69,5%	83,9%
خريبكة	69,6%	75,4%	83,5%
الجهة	49,1%	52,7%	57,3%

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وتوقعات مكاتب الدراسات

6. توقعات الساكنة حسب العمر والجنس

وتبين الإسقاطات المتعلقة بسكان الجهة حسب نوع الجنس أن عدد النساء سيظل أعلى من عدد الرجال. وستكون نسبة الرجال والنساء، التي بلغت 49.2 في المائة و50.8 في المائة على التوالي في عام 2014، 48.2 في المائة و51.8 في المائة في عام 2044. وستنخفض تدريجيا نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، التي بلغت نحو 30.4 في المائة في عام 2014، إلى 25.3 في المائة في عام 2024 وإلى 16.1 في المائة فقط في عام 2044، أي بانخفاض قدره 14 نقطة تقريباً في غضون 30 عاما. ومن ناحية أخرى، فإن الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر سيشهدون ارتفاعا بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً لأن معدلهم سيرتفع من 10 في المائة إلى 29.1 في المائة خلال الفترة نفسها. أما بالنسبة للسكان الذين يحتمل أن يكونوا نشطين، فإنه سيشهد انخفاضا قدره 6 نقاط من 60.7 في المائة في عام 2014 إلى 54.8 في المائة في عام 2044.

جدول7 : النسبة المئوية للتغير في الهرم السكاني حسب الفئات العمرية الكبيرة بين عامي 2014 و2044

	2014	2024	2044
0-14سنة	29,2%	25,3%	16,1%
15-59سنة	60,7%	60,1%	54,8%
60سنة فما فوق	10%	14,1%	29,1%

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وتوقعات مكاتب الدراسات

جدول8 : الهرم السكاني حسب نوع الجنس والعمر من عام 2014 إلى عام 2044

السن	معطيات 2014			توقعات 2024			توقعات 2044		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	**المجموع**
0-4	68135	64775	132910	109554	103807	213361	137857	130184	**268041**
5-9	77782	74159	151941	107880	103208	211088	117930	113153	**231083**
1014	87766	83825	171591	129998	123653	253651	121130	115285	**236415**
15 19	110082	101274	211356	115000	110009	225009	116830	115036	**231866**
20 24	83847	77799	161646	105711	103730	209441	108515	113261	**221776**
25 29	80860	73761	154621	92331	94838	187169	92738	100143	**192881**
30 34	76863	77704	154567	91337	98877	190214	86598	96806	**183404**
35 39	88444	93636	182080	87872	98248	186120	80726	92375	**173101**
40 44	82358	90363	172721	82844	92854	175698	73012	82455	**155467**
45 49	87572	95134	182706	74677	83817	158494	61221	69318	**130539**
5054	78440	84568	163008	73071	78914	151985	64772	70012	**134784**
5559	81918	91162	173080	63486	65581	129067	53951	50325	**104276**
6064	70995	83079	154074	62020	64831	126851	44735	43251	**87986**
6569	103659	115730	219389	45617	44975	90592	24040	24567	**48607**
7074	70299	65181	135480	36215	37827	74042	21955	24846	**46801**
7579	119694	197051	316745	41693	59514	101207	32835	36591	**69426**
المجموع	**1368713**	**1469197**	**2837910**	**1319308**	**1364683**	**2 683991**	**1 238845**	**1277608**	**2516455**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وتوقعات مكاتب الدراسات

7. توقعات السكان من عمر 25 فأقل

جدول9 : السكان بين 15 و25 سنة في جهة بني ملال خنيفرة

	2014	2024	2044
15 – 19	231866	225009	211356
20 – 24	221776	209441	161646
المجموع	453642	434450	373002
معدل الجهة	18,0%	16,2%	13,1%

جدول10 : السكان بين 15 و25 سنة في إقليم بني ملال

	2014	2024	2044
15 – 19	49 666	49056	48332
20 – 24	49 347	45688	37027
المجموع	99 021	94745	85368
معدل الجهة	18,0%	15,7%	12,6%

جدول11 : السكان بين 15 و25 سنة في إقليم أزيلال

	2014	2024	2044
15 – 19	54103	54407	48768
20 – 24	48950	49356	36317
المجموع	103041	103760	84962
معدل الجهة	18,6%	17,5%	13,5%

جدول12 : السكان بين 15 و25 سنة في إقليم الفقيه بن صالح

2044	2024	2014	
42088	45073	45861	15 – 19
32640	42300	44093	20 – 24
74784	87374	89955	المجموع
13,0%	16,2%	17,9%	معدل الجهة

جدول13: السكان بين 15 و25 سنة في إقليم خنيفرة

2044	2024	2014	
27194	30071	33090	15 – 19
21168	28836	32539	20 – 24
48408	58909	65632	المجموع
13,6%	15,7%	17,7%	معدل الجهة

جدول14: السكان بين 15 و25 سنة في إقليم خريبكة

2044	2024	2014	
44975	46402	49146	15 – 19
34494	43261	46848	20 – 24
79481	89663	95994	المجموع
13,3%	15,6%	17,7%	معدل الجهة

وحيث أن التشكيلة الترابية لجهة بني ملال خنيفرة الحالية لم تكن موجودة خلال انجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى لشتنبر 2004، لا يمكن لأي جهة دون المندوبية السامية للتخطيط، التي تتوفر على المعطيات الإحصائية والخرائطية الخاصة بإحصائي 2004 و2014، إعطاء توزيع سكان الجهة حسب الجنس و الفئات العمرية لسنة 2004 .

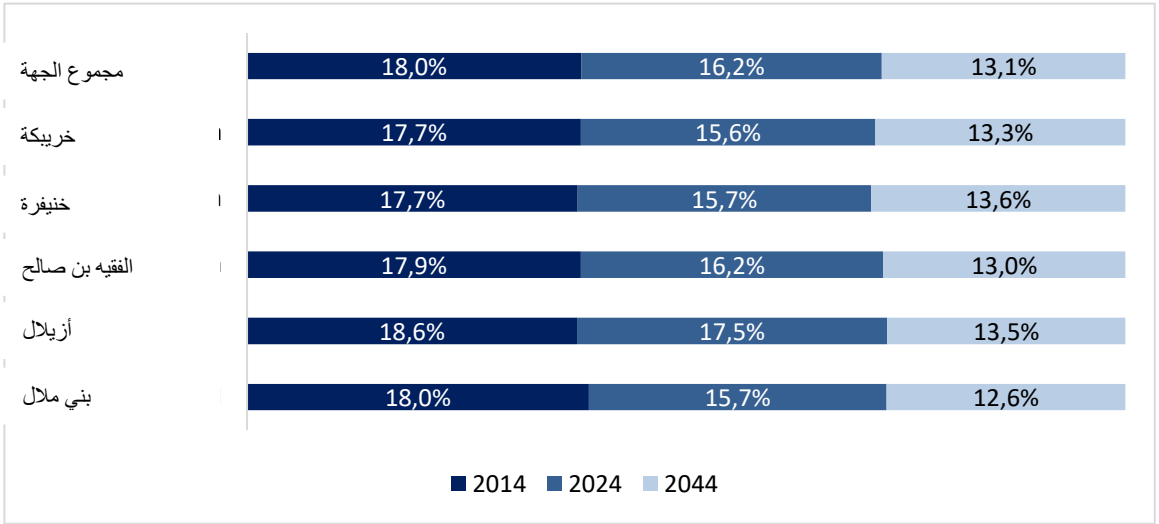

مبيان 5 : تطور متوقع لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 25 سنة بين عامي 2014 و 2044

8. صافي الهجرة السلبية المقدرة من جهة بني ملال خنيفرة

سجلت جهة بني ملال خنيفرة معدلا سنويا للزيادة السكانية خلال الفترة الفاصلة بين الفترة 2004-2014 بلغ 0.89% مقابل 1.25% على المستوى الوطني. حيث تأتي الجهة المدروسة في المرتبة الثانية بعد جهة كلميم واد نون فيما يخص مستوى نسبة الزيادة السكانية (0.61 في المائة). ويمكن تفسير هذا المعدل المتواضع للزيادة بمستوى تدفقات الهجرة خارج الجهة، ولا سيما نحو جهات الدار البيضاء -سطات، والرباط -سلا -القنيطرة، ومراكش -أسفي، بالإضافة إلى خارج الوطن.

وعلاوة على ذلك، وفي غياب معطيات دقيقة عن الهجرة، بما في ذلك البيانات المستخرجة من آخر إحصاء عام للسكان والسكنى في عام 2014 والبيانات الأخيرة عن الجهات المنشأة حديثا، بذلت محاولات لتقدير مدى تدفقات الهجرة استنادا إلى نتائج العمليات التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط قبل عام 2014، مع العلم بأن تطور الظواهر الديمغرافية يتغير عامة ببطء ما عدا إذا قدر الله عند الكوارث الطبيعية والجفاف. وتتعلق البيانات الإحصائية المتاحة عن الهجرة في المغرب ببعض الدراسات المنجزة على أساس المعطيات التي تم جمعها في إطار إحصاء 2004 بالنسبة للفترة ما بين 1999 و 2004 .

وينبغي أن نذكر أن جهة بني ملال خنيفرة ورثت مجالات عن جهة تادلة أزيلال والشاوية ورديغة و مكناس تافيلالت. وهذه الجهات ذات صلة بالهجرة وذات دينامية كبيرة، ولقد اجتذبت الجهة أعدادا كبيرة من المهاجرين. وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة لمدينة بني ملال بصفتها عاصمة الجهة. وقد عرفت كل من خريبكة والفقيه بن صالح وثيرة كذلك لا يستهان بها تحت تأثير الضغط الديموغرافي خاصة فيما يتعلق الهجرة القروية.

واستنادا إلى الأرقام الرسمية والدراسات المتاحة ، و بالإضافة إلى بيانات التشخيص الترابي التي أظهرت أن معدل النمو السكاني في الجهة منخفض وسلبي بالنسبة لبعض الأقاليم؛ ولكن تجدر الإشارة إلى أن مناطق عديدة من الجهة تشهد نموا سكانيا كبيرا، على الرغم من أن مجالات أخرى تفرغ من سكانها باستمرار. والواقع أن العمل الذي اضطلع به فريق خبراء تقرير الديناميات والتفاوتات المجالية المنجز سنة 2016 من طرف مديرية إعداد التراب الوطني والذي يطرق لمستوى الهجرة بالمغرب، يكشف عن الجهات الرئيسية التي تعاني من العجز في الفترة 2010/2009 (انظر الخريطة أسفله المتوفرة بالتقرير الوطني المعني)، وتمثل ما يزيد عن ثلث التدفقات الوطنية المقدرة: مراكش تنسيفت الحوز، دكالة-عبدة، تادلة أزيلال وتازة الحسيمة تاونات. والجهات المستفيدة الرئيسية، والتي تمثل 36٪ من الهجرة الوطنية: الدار البيضاء الكبرى (15%)، سوس ماسة (12.5%) والرباط سلا. ويتراوح هذا الرصيد الصافي السلبي من 24,000 شخص في جهة مراكش تانسيفت الحوز إلى رصيد صاف إيجابي قدره 24,000 لجهة الدار البيضاء الكبرى سنويا.

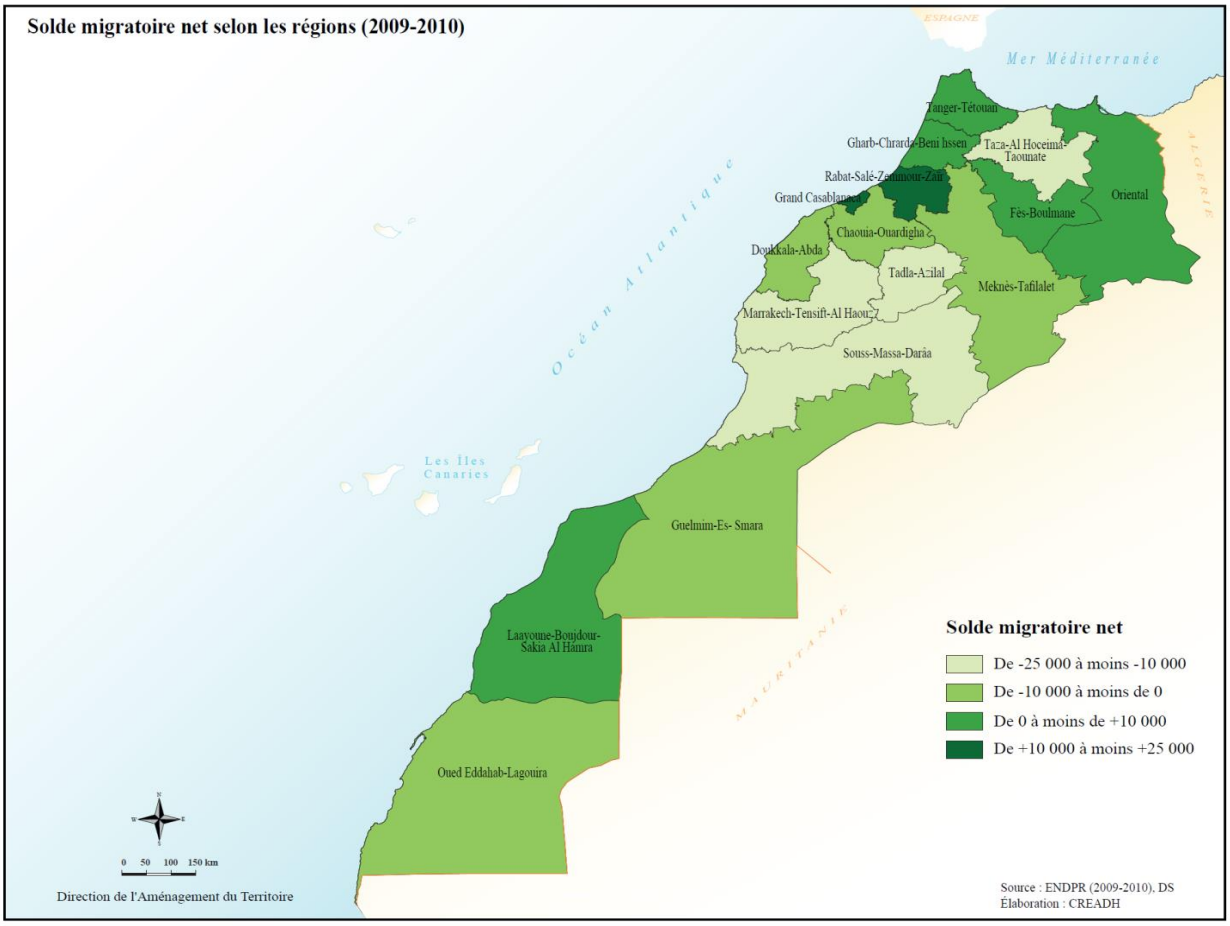

خريطة 8 : رصيد الهجرة الصافي حسب الجهات (2009-2010)

ووفقاً للبحث الوطني الديمغرافي ل2010/2009، فإن معدل الهجرة السلبية لجهة تادلة أزيلال، بوصفها المجال الأوسع لجهة بني ملال خنيفرة، هو 10 000-شخص في السنة بعد أن كانت 11 000-شخص بين عامي 1999 و2004 (عبد الإله زرو: النتائج الجديدة للدراسة السنوية لعام 2004، 26 مارس 2007).

فيما يتعلق بإقليم خريبكة، واستنادا إلى معطيات إحصاء 2004، فقد بلغت الهجرة الصافية السنوية السلبية 11377 –على مستوى خريبكة وحدها. وفي الواقع، وعلى مدى السنوات الخمس، التي حددت من خلال التاريخ المرجعي، تبين الإحصائيات أن خريبكة مجال لحركات الهجرة التي عرفت خلال 5 سنوات. وفيما يتعلق بخنيفرة فإن انخفاض متوسط معدل النمو السنوي البالغ 0.36 في المائة المسجل في هذا المجال بين عامي 2004 و2014 يشير إلى أن هذا الإقليم يخضع لتدفقات هجرة كبيرة.

ومقارنة بمكونات أخرى من حيث مؤشر الولادة والوفيات لكل من خنيفرة وأزيلال، يتبين أن هذه المجالات الجبلية تنمو بعيدا عن المستوى الوطني، وأن إقليم خنيفرة يخضع لتيارات هجرة أكثر كثافة من أزيلال. وفي مواجهة نقص المعلومات عن تدفقات الهجرة في خنيفرة فيمكن القول إن خنيفرة لديها على الأقل توازن سلبي من الكثافة يماثل ما يحدث في تادلة أزيلال، ويمكننا أن نقدر بما يتناسب مع الحجم الديموغرافي لذلك المجال مقارنة بجهة تادلة أزيل في عام 2004 على النحو التالي:

X= (-10000*359933) /1450519 =2482-نسمة

وبالتالي، فإن جهة بني ملال خنيفرة الجديدة سيكون لها في المجموع هجرة صافية سلبية من:

-10 000 – 11377 – 2482 = – 23859نسمة

جدول15: موجز تقديرات أرصدة الهجرة بأقاليم الجهة

المجال	الحاصل	المصدر
جهة تادلة أزيلال	-10 000	**مغاري محمد: بعض نتائج الهجرة 2010/2009، مديرية الإحصاءات، 17 يونيو 2011.**
إقليم خريبكة	- 11377	**زهير لحريزى: تدفقات الهجرة من جهةالشاوية ورديغة استنادا إلى بيانات من الإحصاء العام 2004، سطات، 2009.**
إقليم خنيفرة	-2482	**تقديرات مكتب الدراسات**
جهة بني ملال خنيفرة	- 23859	-

ومع ذلك، فإن بعض المهاجرين الذين غادروا خريبكة في عام 2004 أو دائرة خنيفرة في العام نفسه اختاروا بني ملال أو أزيلال كوجهة لهم مما يجعل تقديرنا بالنسبة لمغادرين الجهة 22 000. وسيستمر حجم هذه التدفقات بنفس المعدل تقريبا حتى عام 2030، إلا إذا أمكن توفير فرص الشغل بالمجال المدروس. واعتبارا من عام 2030 نتوقع أن ستستقر الحالة تدريجيا في مختلف الجماعات حيث ستشهد الكثافة عتبات منخفضة ستشع من بقي هناك على الإستقرار.

ويمكن للسياسات العمومية أن تعكس مسار هذا التطور قبل عام 2030 عن طريق الحد من حالات المغادرة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن إنشاء المرافق العمومية وحدها دون إيجاد فرص عمل لن يكون كافيا لإبقاء السكان في بيئاتهم الأصلية. وسنعود لهذه المسألة عند مرحلة اقتراح برنامج مشاريع التصميم الجهوي,

9. تطور اتجاه التنمية البشرية في جهة بني ملال خنيفرة

تعتمد الاتجاهات المرتقبة على مستوى التنمية البشرية على مدى الجهود التي ستبذل على مستوى مختلف أقاليم جهة بني ملال خنيفرة على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأثر البنية الديمغرافية المتوقعة بحلول عام 2044. ونقترح تحقيق نظرتنا إلى الاتجاهات الكبرى في التنمية البشرية بحلول عام 2044 استنادا إلى فرضيتين:

الفرضية الأولى: سيتم الإبقاء على النسق التناقصي للفقر المالي بين عامي 2001 و2014 وبين عامي 2020 و2044، مع اعتبار تباطء معدل الفقر في القرى على مدى العقد الماضي. وتأخذ هذه الفرضية في الاعتبار أيضا توزيع السكان حسب العمر، المتوقع بحلول عام 2044 وفقا للإسقاطات الديمغرافية، التي ستكون حتما مؤهلا لتحقيق التنمية البشرية. وبعبارة أخرى، نفترض أن نفس نمط التطور والجهود ستستمر خلال الفترة 2020-2044 مع تحقيق نتائج مماثلة لتلك التي تحققت على مستوى جميع قطاعات الجهة بين عامي 2001 و2014؛ مما سيؤدي إلى نفس الاتجاه التطوري تقريبا من حيث التنمية البشرية. إذن هذه الفرضية تعتمد استمرار مستوى التطور السابق للمؤشرات كذلك بين 2014 و 2044.

الفرضية الثانية: سيتحقق المنحى التنازلي للفقر النقدي بين عامي 2001 و2014 بوتيرة أسرع بين عامي 2014 و2044 عقب تنفيذ:

- نموذج جديد للتنمية في المغرب وجهاته؛
- المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- التصميم الجهوي لإعداد التراب؛
- مختلف استراتيجيات التنمية القطاعية الحالية والمستقبلية؛
- المخططات الجهوية وبرامج عمل الجماعات.

وتأخذ فرضية 2 في الاعتبار أيضا البنيات الديمغرافية المتوقعة بحلول عام 2044.

1-9 فرضية 1 التي ستستمر فيها اتجاهات التنمية البشرية في المستقبل وفقا للاتجاه الذي لوحظ بين عامي 2001 و2014:

ويبين البيان الوارد أسفله أن معدل الفقر النقدي في جهة بني ملال خنيفرة انخفض بنسبة 35 في المائة تقريبا من 14.4 في المائة إلى 9.3 في المائة بين عامي 2001 و2014. وشهد هذا المؤشر نموا سلبيا بنسبة 3.3 في المائة، يمكن تقديرذلك على النحو التالي:

$$9,3\%= 14,4\ \%(1 + t)^{13}, \text{ c'est-à-dire que } (1 + t)^{13} =9,3\% /14,4\% = 9,3/14,4$$

$$\text{Ce qui donne } t = \text{Racine 13ième } (9,3/14,4) – 1 = -0,033072568$$

$$= - 3,3\%$$

وبهذا المعدل، و الذي بعد 13 عاماً من عام 2014: أي في عام 2027، سيكون معدل الفقر النقدي في جهة بني ملال خنيفرة حوالي 3،6 في المائة. ووفقاً لفرضية 1، سيكون معدل الفقر النقدي لسكان جهة بني ملال خنيفرة حوالي بحلول عام 2044؛ 3.3%.

وبعبارة أخرى، في ظل الظروف المتغيرة للتنمية البشرية في جهة بني ملال خنيفرة بين عامي 2001 و2014، سيستغرق الوصول إلى مستوى التنمية البشرية يقارب مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة 31 عاما.

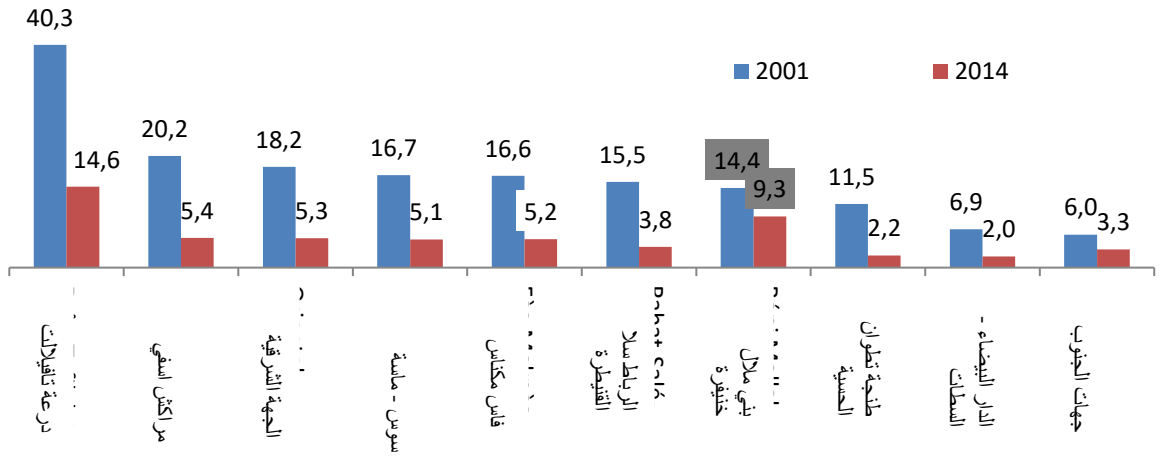

مبيان 6 : تطورمستوى الفقر النقدي بين عامي 2001 و 2014 في جهات المغرب الـ 12

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

2-9 الفرضية المعقولة: إن انخفاض الفقر النقدي الذي لوحظ بين عامي 2001 و2014 سيستمر بين عامي 2020 و2044 ولكن بوتيرة أسرع

من 14.4 في المائة إلى 9.3 في المائة بين عامي 2001 و2014، انخفض معدل الفقر النقدي في جهة بني ملال خنيفرة بنحو 35 في المائة في وقت كان فيه انخفاض معدلات الفقر في جهات أخرى أعلى بكثير على سبيل المثال، 63.7% و68.7% على التوالي في جهة درعة تافيلالت وفاس مكناس المجاورتين. ويعزى هذا التأخير مع الجهات الأخرى أساسا إلى مستوى العزلة الجبلية في الجهة، بسبب الظروف المناخية وغياب التبادل الاقتصادي بسبب عدم كفاية الطرق والربط مع الجهات المجاورة. كما أن ضعف فرص العمل بأجر لائق، يدفع الساكنة إلى الهجرة بحثا عن العمل وتحسين ظروف العيش.

ومن المؤكد أن حالة الأقاليم التي كانت سائدة خلال العقدين الأولين من القرن الحالي ستخضع للتحسن الجزئي على الأقل بحلول عام 2044 بعد تنزيل:

- نموذج جديد للتنمية في المغرب وجهاته؛
- المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- التصميم الجهوي لإعداد التراب؛
- مختلف استراتيجيات التنمية القطاعية الحالية والمستقبلية؛
- المخططات الجهوية والجهوية وبرامج عمل الجماعات

هذه الفرضية الثانية هي بالتأكيد الأكثر احتمالا.

تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات المتعلقة بتحسين البنيات الأساسية وإنشاء إطار للاستثمار وحدها لن تكون كافية إذا لم تكن مصحوبة بخلق فرص عمل يمكن أن توفر الحد الأدنى من الدخل الفردي على المستوى المحلي. وبعبارة أخرى، حتى لو كانت الأسرة تقيم في بيئة مجهزة بالتجهيزات الأساسية (المدرسة، والمستشفى، والطرق...)، وفي غياب الحد الأدنى من الوسائل المالية لتلبية الاحتياجات اليومية للأسرة، فإن الهجرة تكون مصيرها.

ومع ذلك، فجهة بني ملال خنيفرة قادرة إلى حد كبير على خفض الفقر النقدي في السنوات الـ 25 المقبلة على الأقل بمعدل قريب من المعدل المسجل في درعة تافيلالت خلال الفترة 2001-2014، حيث انخفض هذا المؤشر بنحو 63٪ فيما يقرب من 13 عاما. ويمكن اعتبار أنه يمكن أن ينخفض بسهولة بنسبة 50 في المائة خلال كل فترة من فترات السنوات الـ 13 من عام 2014 إلى عام 2044 بدلا من نسبة 35 في المائة المسجلة خلال الفترة 2001-2014.

وهكذا، فإن معدل الفقر النقدي في جهة بني ملال خنيفرة سيكون في الفترة من عام 2014 إلى عام 2027 حوالي 9.3 في المائة -4.65 في المائة. وبعد ذلك بثلاثة عشر عاماً، أي في عام 2040، سيكون ذلك في حدود 2.3% القريب من مستوى الفقر الذي وجد في جهة طنجة تطوان الحسيمة في عام 2014. وسيكون هذا المؤشر في عام 2044 عند المستوى المسجل في جهةالدار البيضاء في عام 2014 .

9. 3. انخفاض الفقر المتعدد الأبعاد نتيجة للتحسن المستمر لمؤشراته

اعتبارا من عام 2008 تم اعتماد الفقر المتعدد الأبعاد لتحليل ظواهر الفقر والهشاشة وأوجه التفاوتات الاجتماعية؛ وتم تحديد العوامل التي تسبب هذه الآفات بشكل أفضل. وقد تعزز هذا الاتجاه بعمل منظمة OPHI، التي كان لها ميزة كبيرة في توسيع نطاق استخدام هذا المنهج على نطاق عالمي. وتتجلى الأبعاد والمكونات التي ينطوي عليها تقدير مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في التعليم والصحة وظروف العيش (الماء، الكهرباء، الطرق، التطهير، الملكية، ...).

جدول 16 : أبعاد، مكونات، مؤشرات، عتبات وأوزان مؤشر الفقر متعدد الأبعاد(IPM)

الأبعاد	المكونات	المؤشر: تعريف الحرمان	الترجيح	
التعليم	تمدرس الأطفال	إذا كان أحد الأطفال في سن 6-14 لا يذهبون إلى المدرسة	1/6	1/3
	تمدرس الكبار	إذا لم يكمل أي فرد من أفراد الأسرة البالغ من العمر 15 عامًا أو أكثر خمس سنوات من الدراسة	1/6	
الصحة	الإعاقة	إذا كان أحد أفراد الأسرة غير قادر على أي من الوظائف البدنية التالية: الرؤية، السمع ، المشي ، القدرة الإدراكية (تذكر أو التركيز) ، العناية بالجسم والتواصل	1/6	1/3
	وفيات الأطفال	إذا مات طفل يبلغ من العمر أقل من 12 شهرًا في الأسرة	1/6	
ظروف العيش	الماء الصالح للشرب	إذا كانت المياه الصالحة للشرب تتطلب من الأسرة أكثر من 30 دقيقة من المشي من المنزل	1/18	1/3
	الكهرباء	إذا كان المنزل غير مزود بالكهرباء	1/18	
	الصرف الصحي	إذا لم يكن لدى الأسرة مرحاض خاص أو نظام صرف صحي	1/18	
	تغطية الأرضيات	إذا كانت أرضية المنزل متسخة أو رملية أو ترابية	1/18	
	طريقة الطبخ	إذا كانت الأسرة تطهو بالخشب أو الفحم أو السماد	1/18	
	الممتلكات	إذا لم يكن لدى الأسرة سيارة أو جرار / شاحنة، ولم تمتلك على الأقل اثنين مما يلي: الهاتف ،التلفزيون ،الراديو، دراجة نارية، دراجة وثلاجة	1/18	

وقد عرفت جميع المكونات المعنية المتعلقة بجهة بني ملال خنيفرة انخفاضا بشكل ملحوظ على مدى السنوات العشرين الماضية وسوف تشهد انخفاضا مستمرا في السنوات المقبلة، وسوف يؤدي إلى انخفاض مستوى الفقر.

وفي الواقع، بحلول عام 2044، سيعمم تمدرس الأطفال. وفي عام 2014، بلغ معدل تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 سنوات و12 سنة على مستوى الـ 94.2 في المائة. كما أن السكان البالغين في عام 2014، أي أولئك الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر، هم أكثر من 30 في المائة بمعدل الفقر المتعدد الأبعاد.

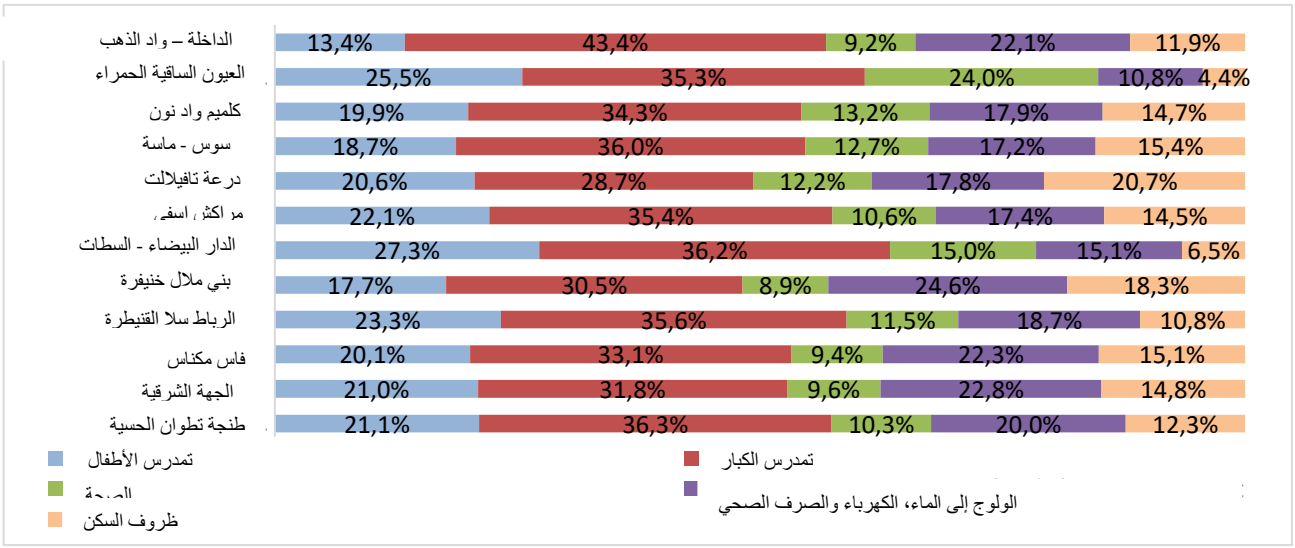

مبيان 7 : تحليل الفقر المتعدد الأبعاد حسب الجهةومصدره

ستشهد جميع المؤشرات تحسنا يدعم الحد من الفقر المتعدد الأبعاد. ولن يكون لتعليم الأطفال أي وزن تقريباً في عام 2044. وينطبق الشيء نفسه على الحصول على المياه، الذي كان له أثر سلبي بنسبة 25 في المائة في عام 2014. ومن المؤكد أن الفقر المتعدد الأبعاد سيتقلص إلى حد كبير؛ وقد انخفض بالفعل بنسبة 57 في المائة بين عامي 2004 و2014 (انظر الشكل 6 أدناه).

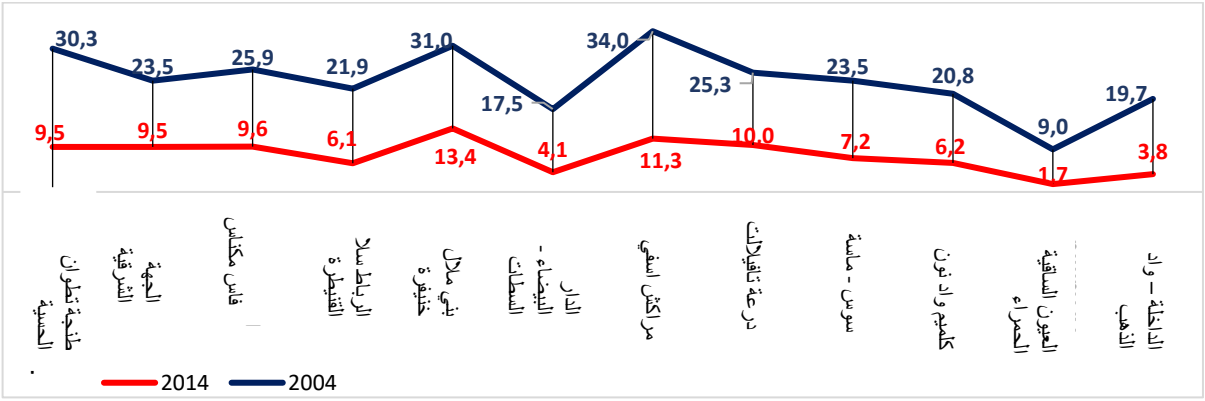

مبيان 8 : التغيرات في انتشار الفقر بين عامي 2004 و 2014

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

في حين أن معدل الفقر يصنف جهة بني ملال - خنيفرة على أنها الأكثر فقرا، فإن جهة مراكش -أسفي هي التي تضم أكبر عدد من الفقراء في المغرب. وبلغت مساهمتها في الفقر المتعدد الأبعاد على الصعيد الوطني 18.5 في المائة في عام 2014، تليها جهات فاس -مكناس (14.7 في المائة)، وبني ملال -خنيفرة (12.3 في المائة) طنجة تطوان الحسيمة (12.3%). وتشكل هذه الجهات الأربع نسبة 57.8 في المائة من هذه الساكنة المتعلقة بالفقراء المتعددي الأبعاد.

خلاصة: الاتجاهات الكبرى لديمغرافية الجهة

- يبلغ عدد سكان الجهة2,520,776 نسمة في عام 2014، والجهة متوسطة الحجم ديموغرافيا مقارنة بجهات أخرى

من المملكة.

- توزيع متوازن لسكان الجهة بين مكوناتها المجالية. وتضم كل جهة حوالي خمس السكان، باستثناء خنيفرة، التي لا يتجاوز عدد سكانها 15 في المائة من مجموع سكان الجهة؛
- معدل تمدن يبلغ 49.1 في المائة على الصعيد الجهوي أقل بكثير من المعدل المسجل على الصعيد الوطني (60.4 في المائة)؛
- يتركز ثلاثة أرباع سكان المدن في بني ملال وخنيفرة وخريبكة؛
- ومن بين الأقاليم الخمس في الجهة، احتفظ جهتان بطابعهما القروي، وتطورت أعداد سكانها تطورا إيجابيا. وهي الفقيه بن صالح وأزيلال. ومن ناحية أخرى، شهدت خنيفرة وخريبكة انخفاض عدد سكانها القرويين؛
- تشكل الكثافة في الجهة89.7 نسمة/كم2 وهي أعلى من تلك التي لوحظت على الصعيد الوطني.

ومن بين الإشكاليات الهامة التي ينبغي إبرازها أهمية تدفقات الهجرة التي أثرت سلبا على عدة مجالات قروية. وهذا هو التفسير المعقول لنزوح السكان الذي شهدته السنوات الخمسين الماضية في الجماعات القروية البالغ عددها 119 بلدية؛ 42%. ويبين صافي رصيد الهجرة السلبي في الجهة أن الجهة تفقد ما يقرب من 000 22 شخص سنويا من مواردها البشرية، على الرغم من أن بعض مجالاتها شهدت نموا سكانيا سريعا منذ عام 2000.

ويتميز الهرم العمري للسكان بارتفاع نسبة الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا نشطين والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة؛ 60.8% من مجموع السكان. وإذا كان عدد سكان القرى أكبر من عدد سكان المدن فإن نسبة الأسر الحضرية (55.2 في المائة) أعلى من الأسر القروية. وإذا زاد عدد الأسر بنسبة 20 في المائة بين عامي 2004 و2014، فإن حجم الأسر سيشهد، من ناحية أخرى، انخفاضا في عدد الأفراد من 5.6 إلى 4.6 أشخاص. وسيكون متوسط حجم الأسرة القروية (5.5 أشخاص) أكبر من حجم الأسرة الحضرية (4.3 أشخاص).

وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت الإسقاطات الديمغرافية النتائج التالية: 57، 3 في المائة من سكان الجهة سيقيمون في عام 2044 في التجمعات الحضرية في الجهة. وسيتسم الهرم السكاني بالشيخوخة. وفي الواقع، فإن وزن الفئة السكانية البالغة من العمر 60 سنة فأكثر سيكون ثلاثة أضعاف ما لوحظ في عام 2014، وسيكون 29.1 في المائة.

وتكشف الاتجاهات الكبرى الناجمة عن الإسقاطات الديمغرافية عن مايلي:

- **زيادة سكانية متواضعة نسبيا**:

تتميز الجهة الجغرافية التي تغطيها الدراسة بزيادة طفيفة في عدد السكان، وهي نتيجة لانخفاض الخصوبة، ولا سيما حركات الهجرة (الهجرة الداخلية والهجرة الداخلية) التي أثرت بشكل كبير على النمو الطبيعي. وسيكون معدل النمو السكاني السنوي 0.4 في المائة خلال الفترة 2014-2044 مقارنة بنسبة 0.9 في المائة خلال الفترة الفاصلة بين الفترات 2004-2014.

- **تزايد عدد السكان المسنين:**

وبالمثل، سيخضع الهرم العمري للسكان لتغيرات كبيرة تتسم بشيخوخة السكان وانخفاض نسب الشباب الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة. وهكذا، فإن نسبة المسنين (الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر) ستتضاعف ثلاث مرات تقريباً بين عامي 2014 و2044 من 10 في المائة إلى 29 في المائة، في حين أن النسبة المئوية للشباب دون سن 15 عاماً سترتفع خلال الفترة نفسها من 29.2 في المائة إلى 16.1 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، سيرتفع متوسط عمر السكان من 30.1 سنة في عام 2014 إلى 33.6 سنة في عام 2024، ليصل إلى 42.7 سنة في عام 2044.

وتجدر الإشارة إلى أن الشيخوخة المتوقعة للسكان ستؤدي إلى تغييرات كبيرة في تكوين الأسر وسيتطلب إنشاء مرافق خاصة (مرافق الشيخوخة، والمرافق الصحية وتكييف نظام التأمين والرعاية للمسنين).

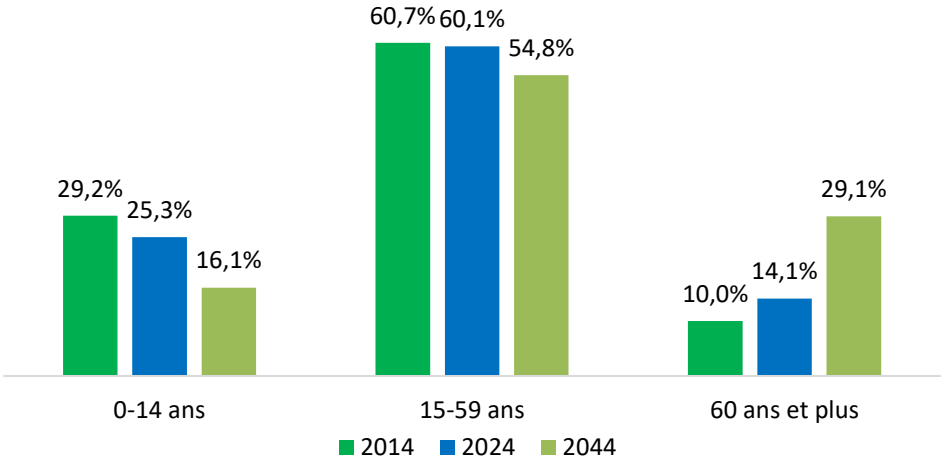

مبيان 9 : تطور الفئات العمرية الكبيرة خلال الفترة 2014-2044

- **سيظل وزن السكان الذين يحتمل أن يكونوا نشطين كبيرا:**

وفيما يتعلق بالسكان الذين يحتمل أن يكونوا نشطين، فإن حصتها ستكون كبيرة نسبيا، من 60.7 في المائة في عام 2014 إلى 55 في المائة في عام 2044. وهذا جيد للاقتصاد الجهوي. والواقع أن هذه فرصة بقدر ما هي رأس مال بشري مفيد للنمو الاقتصادي وتنمية قطاعات النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، من التحديات المطروحة ضرورة بذل جهود كبيرة لضمان التكوين الكافي من أجل ولوج سوق الشغل، وتشجيع الاستثمار، وإيجاد الفرص الشغل.

- **العجز في الهجرة الذي يحتاج إلى حل:**

خلال عملية التشخيص، بروز إشكالية الهجرة التي ستستمر في السنوات المقبلة إذا لم تتخذ تدابير لتنظيم هذه التدفقات والتخفيف من حدتها وتهيئة الظروف اللازمة للحفاظ على السكان في مجالاتهم الأصلية. ويجب أن تبذل الجماعات الترابية جهودا، ولا سيما في مجال توفير المرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وفي نهاية المطاف، ستشهد الجهة تطورا جيدا من حيث التنمية البشرية. ويكفي تنفيذ الإجراءات التي ينبغي اتخاذها، ولا سيما ما سيتقرر في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب.

أ. الاتجاهات الكبرى للشبكة الحضرية للجهة

وفقا للتوقعات السكانية، ستكون المجالات الحضرية بالجهة موطنا لأكثر من1.61 **مليون** نسمة بحلول عام 2044، أو ما يقرب من 57 في المائة من مجموع سكان الجهة. وستقتصر معظم التجمعات الحضرية على مثلث يحده المدن الجهوية الرئيسية الثلاث: بني ملال -خريبكة -خنيفرة. وتحتل هذه الجهة المكتظة بالسكان، وهي 20 مدينة من أصل 35 مدينة ومركزا حضريا في الجهة، أما الجزء الأوسط من أراضي الجهة فتمتد على ثلاث مجالات : الدير، سهل تادلة، وهضاب الفوسفاط.

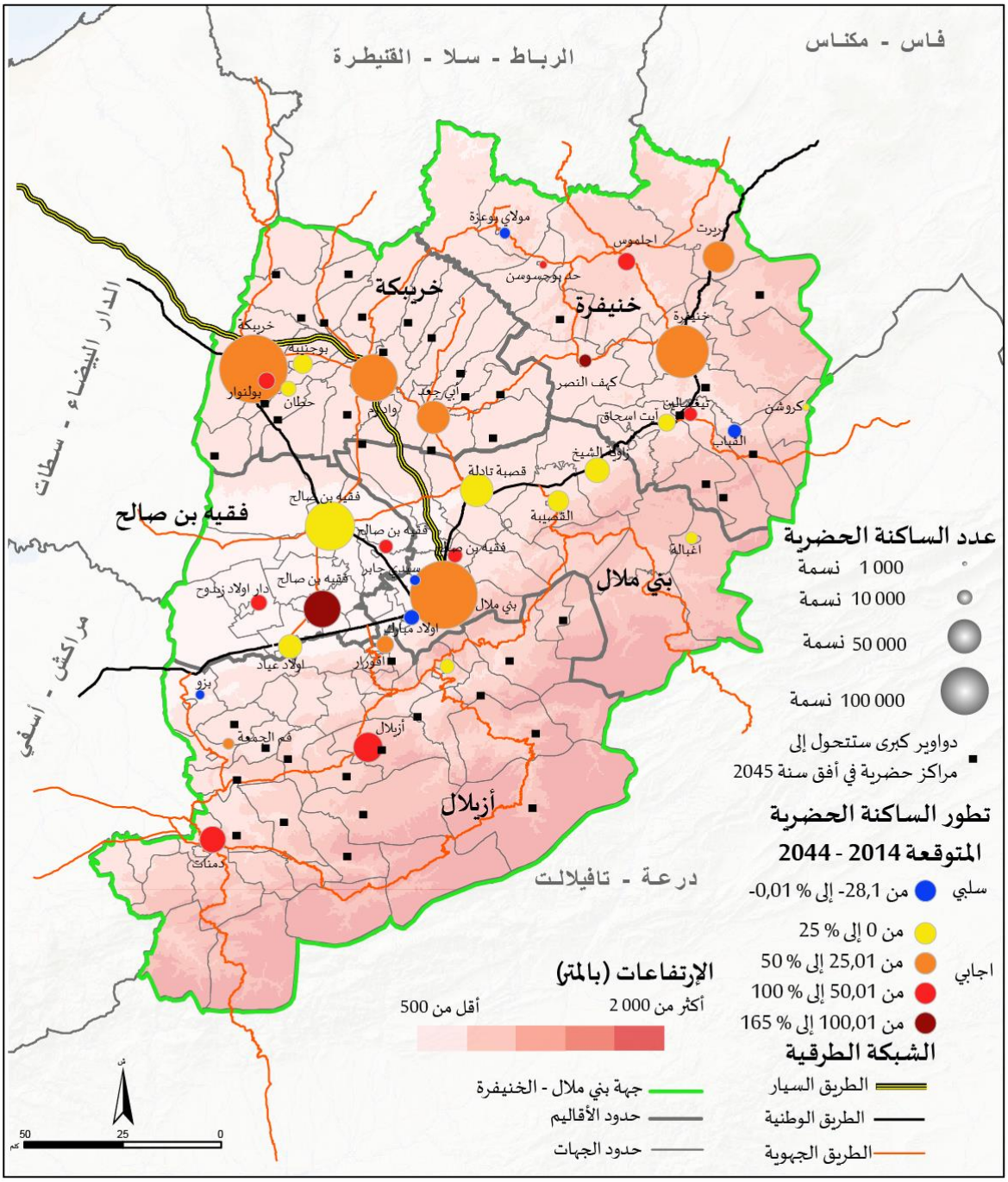

خريطة 9 : تطور النسيج الحضري لجهة بني ملال خنيفرة، 2014-2045

بحلول عام 2044، سيتم تنظيم الشبكة الحضرية وتنشيطها من قبل بني ملال وخريبكة وخنيفرة وأزيلال. ومن المتوقع أن تطور التجمعات الثلاث وظائف حضرية كبيرة من حيث هيكلة المرافق والخدمات وجهات النشاط وستكون مدينة خريبكة أول تجمع في الجهة حيث ستضم حوالي 268.978نسمة، تليها بني ملال 244.126 نسمة وخنيفرة مع أكثر من 148.125نسمة.

ومع ذلك، لا يزال هذا النسيج الحضري مرتبطا بالعواصم الوطنية الكبرى (فاس ومكناس والرباط والدار البيضاء ومراكش) وواجهاتها البحرية والجوية. وهو مهيكل حول محور مركزي يربط خنيفرة بمحور بني ملال "طريق السلطان" التاريخي الذي يربط فاس بمراكش، وثلاثة محاور أخرى التي تربطه بالواجهة الأطلسية:

-المحور: خنيفرة، أكلموس، مولاي بوعزة إلى الرمانى - الرباط؛

- محور بني ملال، قصبة تادلة، واد زم، خريبكة إلى الدار البيضاء؛

- محور بني ملال -الفقيه بن صالح، خريبكة إلى الدار البيضاء - سطات.

وسيتم إعطاء الأولوية للشبكة الحضرية في الجهة وفقا للوظائف والعلاقات البعيدة المدى، وتبرز ثلاث مجموعات من المدن:

1- المجموعة التي تطور وظائف حضرية مهمة من خلال البنية التحتية، والخدمات: الإدارة، والمهن الحرة، والتجارة، والتعليم العالي، والبحث، والصحة، والرياضة، والثقافة، وتتكون من: بني ملال وخريبكة وخنيفرة. وهذه المجموعة مدعوة إلى توفير وظيفة الاستقطاب للنسيج الحضري بأكمله في الجهة.

2- المجموعة التي تطور وظائف حضرية متوسطة وتتحسن باستمرار. فالتجمعات التي تشكل هذه المجموعة مدعوة إلى مواصلة تطوير وظائفها الإدارية للإشراف الجهوي، ولكن أيضا وظائفها في مجال الخدمات والأنشطة التي يتزايد تنويعها وتكييفها مع احتياجات السكان المتزايدة باستمرار. والمدن التي تمثلها هذه المجموعة هي: واد زم، وأبي الجعد، والفقيه بن صالح، وسوق السبت أولاد نمة، وقصبة تادلة، ومريت، وأزيلال، ودمنات.

3- وفي عام 2044، سيتم تعزيز المجموعة الذي تتألف من مراكز ناشئة لتصبح تجمعات حضرية. وتنمي هذه المجموعة وظائف الخدمات الموجهة أساسا نحو احتياجات سكان القرى. ولا تزال هذه المدن في هذا الأفق غير جذابة لتطوير وظائف حضرية حقيقية بسبب العجز المستمر في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية. وتتشكل هذه المجموعة من: القصيبة، وزاوية الشيخ، والقباب، ومولاي بوعزة، وبزو، وأولاد مبارك، وأكلموس.
وستعرف بعض المدن من هذه المجموعة انخفاضا في عدد السكان ويتعلق الامر بزو، تغزة، مولاي بوعزة، القباب وسيدي الجابر

4- وأخيرا، تتألف المجموعة الرابعة من الدواوير الكبيرة التي يطلب منها تحويل نفسها إلى مراكز في الجهات المحيطة بالمدن، لجذب سكان القرى. وستؤدي هذه المراكز الحضرية في المستقبل دورا رئيسيا في استقرار السكان الرحل في المرتفعات، وتعزز النسيج الحضري والقروي للجهة.

ومن الضروري توقع هذا التحول في المناطق (القروية والحضرية) التي ستتسم بزيادة التمدن في الجهة، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياجات إلى التجهيزات الأساسية والسكن والخدمات.

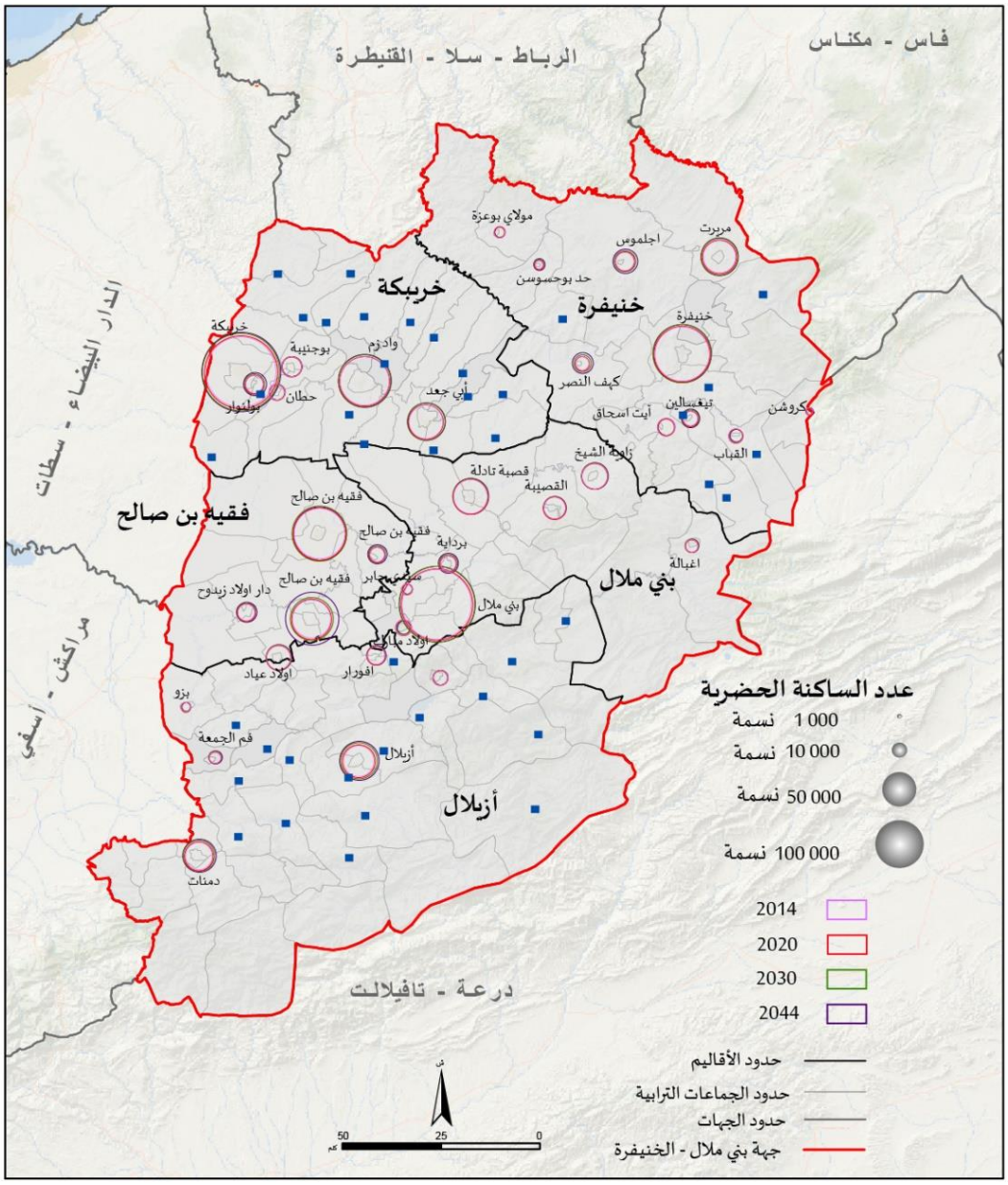

المصدر : المندوبية السامية للإحصاء 2014 - إنجاز وحساب : مجموعة سود - أنزار

خريطة10 : عدد الساكنة الحضرية بين سنة 2014 و 2045 بالجهة

جدول17 : التغيرات في عدد سكان المدن والمراكز في الجهة

تطور الساكنة الحضرية						
المدينة والمركز الحضري	**2044**	**2030**	**2029**	**2025**	**2020**	**2014**
خريبكة	268978	249213	246306	233812	216828	195478
بني ملال	244126	233473	231523	222625	209563	192056
خنيفرة	148125	140100	139069	134270	127047	117152
الفقيه بن صالح	123449	123953	122848	117927	110907	101694
واد زم	120735	113853	112959	108894	102947	94980
سوق السبت	120735	76132	75253	71474	66331	59858
أب الجعد	62019	57846	57277	54776	51268	46736
مريرت	61105	56285	55520	52271	47926	42554
أزيلال	65716	56060	54957	50469	44841	38320
قصبة تادلة	55890	54117	53863	52562	50398	47220
دمنات	47984	40948	40263	37421	33750	29366
زاوية الشيخ	30376	29335	29177	28395	27134	25319
أولاد عياد	29082	27499	27342	26587	25411	23755
القصيبة	22464	21981	21932	21616	20986	19958
أكلموس	25861	19426	19114	17817	16134	14113
بوجنيبة	17823	17352	17323	17123	16702	15999
بولعوان	22234	17068	16813	15752	14370	12702
أفورار	16896	14977	14914	14581	14010	13151
دار أولاد زيدوح	17769	14429	14271	13586	12645	11450
أولاد يعيش	18208	13475	13245	12295	11074	9625
ايت اسحاق	12688	12397	12429	12489	12423	12163
كهف النسور	18855	11924	11589	10284	8757	7116
برادعة	16304	11844	11621	10716	9585	8275
تغسالين	14445	11407	11264	10651	9819	8775
حطان	11019	10931	10947	10959	10860	10603
واويزغت	10512	9958	9963	9927	9767	9433
أولاد مبارك	7801	9068	9205	9721	10288	10851
القباب	7394	7794	7857	8069	8247	8341
أغبالة	7862	7287	7279	7205	7033	6732
فم الجمعة	7038	6413	6398	6305	6118	5811
مولاي بوعزة	5084	5149	5175	5254	5294	5264
سيدي جابر	4380	4496	4524	4611	4667	4667
حد بوحسوسن	5759	4256	4183	3881	3494	3035
بزو	3642	3879	3913	4032	4136	4201
كروشن	2215	2129	2132	2132	2108	2050
المجموع	**1616638**	**1 496454**	**1482448**	**1420489**	**1332868**	**1 218803**

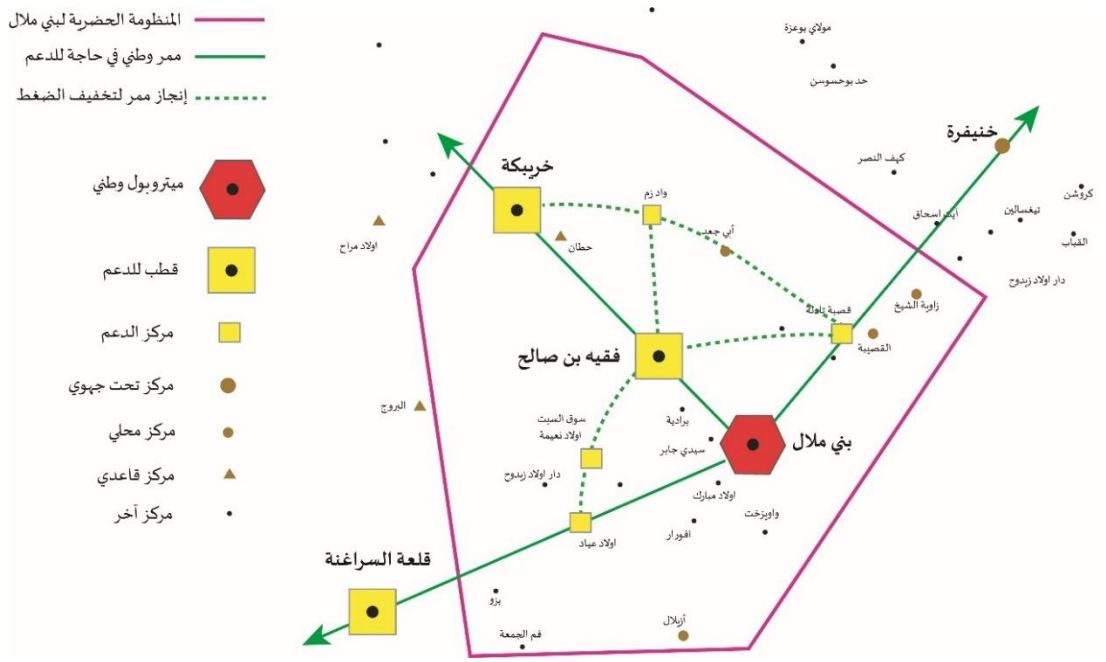

رسم توضيحي2 : مخطط النسيج الحضري لجهة بني ملال -خنيفرة الذي اقترحه التصميم الوطني للشبكة الحضرية

المصدر: الدراسة الوطنية حول الشبكة الحضرية، 2017

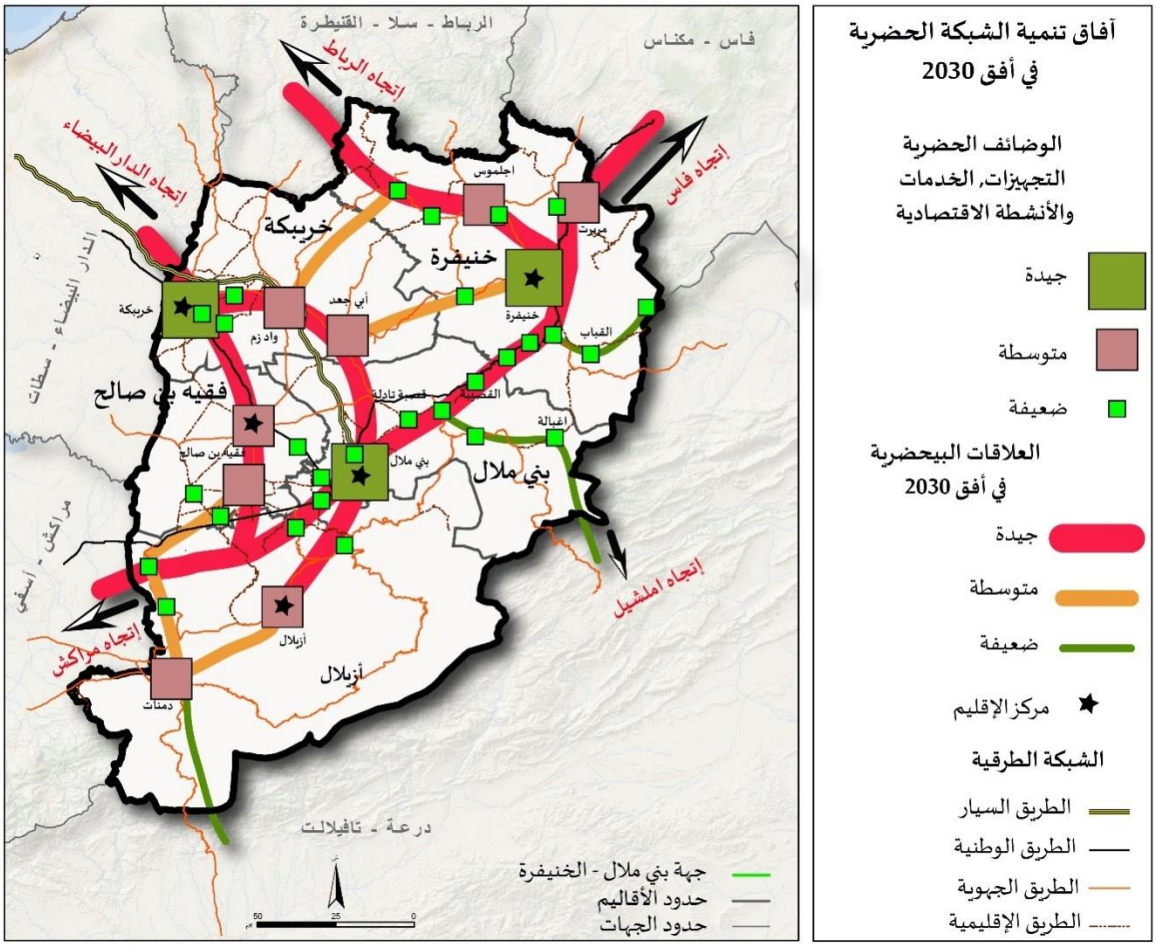

خريطة 11 : منظور تطوير النسيج الحضري بحلول عام 2030

ب. توقعات السكن والاحتياجات من العقار

1. احتياجات السكن المستقبلية

استنادا إلى نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي، يقدر الحجم الإجمالي للاحتياجات السكنية بـ 262 689 وحدة سكنية متوقعة للفترة 2015-2044. ويشمل هذا الحجم خفض العجز المسجل في عام 2014 والاستجابة للأسر الجديدة الإضافية كما يلي:

- ينطبق العجز في عام 2014 على الأسر التي تقطن في السكن غير اللائق والتي تعيش في مساكن مشتركة؛
- وقدر هذا العجز بـ 26 716 وحدة سكنية، منها 17 950 وحدة سكنية (67 %) الجهات الحضرية و8 766 (33 %) الجهات القروية؛
- وبحلول عام 2044، ستستقبل جهة بني ملال -خريبكة ما يقرب من 235 973 أسرة جديدة في الفترة 2015-2045.

جدول18: مجموع الاحتياجات السكنية حسب الجهة ووسط العيش

الأقاليم	مجموع الخصاص **2014-2044**	العجز **2014**	الأسر الجديدة **2014-2044**	النسب
أزيلال	31 393	3 164	28 229	12%
بني ملال	78 233	6 349	71 884	30%
الفقيه بن صالح	46 920	4 505	42 415	18%
خنيفرة	38 263	4 820	33 443	15%
خريبكة	68 022	8 020	60 002	26%
المجموع	**262 689**	**26 716**	**235 973**	**100%**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ومكتب الدراسات

ووفقا للإسقاطات السكانية، ينقسم العدد الإجمالي للأسر الجديدة في عام 2044 إلى 204 877 أسرة حضرية (86.8 %). و31 096 في المناطق القروية (13.2 %) على النحو التالي:

جدول19: توزيع الاحتياجات السكنية حسب الجهة والبيئة السكنية

الاقليم	القروي			الحضري		
	المجموع **2014-2044**	العجز 2014	الاسر الجديدة **2014-2044**	المجموع **2014-2044**	العجز 2014	الاسر الجديدة **2014-2044**
أزيلال	11 467	1 803	9 664	19 926	1 361	18 565
بني ملال	21 282	2 280	19 002	56 951	4 069	52 882
الفقيه بن صالح	13 824	1 966	11 858	33 096	2 539	30 557
خنيفرة	-4 910	1 563	-6 473	43 173	3 257	39 916
خريبكة	-1 659	1 296	-2 955	69 681	6 724	62 957
المجموع	**39 862**	**8 766**	**31 096**	**222 827**	**17 950**	**204 877**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ومكتب الدراسات

وفيما يلي توزيع هذه الاحتياجات السكنية حسب الجهة:

- تبلغ نسبة الاحتياجات السكنية الجهوية في بني ملال 30 %، 73 % منها في المجالات الحضرية. توقع إنشاء ما يقدر بـ 78 233 وحدة سكنية في أفق25 سنة؛
- خريبكة: 26% من إجمالي الاحتياجات في الجهات الحضرية. ومن المتوقع أن يقدر عدد الوحدات السكنية بـ 68 022 وحدة سكنية في أفق 25 سنة. وبدلا من ذلك، ستشهد المناطق القروية انخفاضا في معدل نمو الأسر بسبب ارتفاع معدلات الهجرة.
- الفقيه بن صالح: 18% من إجمالي الاحتياجات السكنية، 71% منها حضرية. أي 46,920 وحدة سكنية سيتم التخطيط لها في أفق25 سنة؛

- خنيفرة: 14 % من مجموع الاحتياجات السكنية في الأوساط الحضرية التي تقدر بـ 263 38 وحدة سكنية متوقعة في أفق 25 سنة. وبدلا من ذلك، ستشهد الأوساط القروية انخفاضا في معدل نمو الأسر بسبب ارتفاع معدلات الهجرة.
- أزيلال: 12 % من مجموع الاحتياجات السكنية، منها 63 % في المناطق الحضرية. وهذا يقدر بـ 393 31 وحدة سكنية متوقعة في أفق25 سنة.

والسؤال الواضح هو كيف يمكن تلبية هذه الاحتياجات؟ ماهي التحديات التي يطرحها؟

إن العجز السكني الحاصل بالجهة يصل إلى 689 262 وحدة سكنية خلال الفترة بين 2014 و2044. ويشمل العجز الذي تم تحديده خلال الفترة ما بين 2014 و2019 الذي يشمل العديد من البرامج السكنية العمومية والخاصة وكذا السكن غير المهيكل الذي يعرف نشاطا وتسارعا كبيرا في المراكز الناشئة وفي مدن الجهة.

ويقدر الفاعلون المحليون في القطاع أن 000 70 وحدة سكنية تم إنجازها خلال السنوات الأخيرة. وهو رقم أقرب إلى الواقع بالنظر إلى الاحصائيات الصادرة عن المنعشين العقاريين وعن الفاعلين العموميين ووزارة السكنى.

وبالنظر إلى طبيعة المشاريع التي تم إنجازها يتضح أنها تندرج في إطار مشاريع تستجيب للحاجيات المحلية وللظروف العقارية والمالية للجهة. إن الرؤية التي يقترحها التصميم الجهوي لإعداد التراب تعتبر رؤية جهوية للتنمية المستدامة والإدماجية. وعليه ففي إطار هذا التصور وجب وضع السياسة السكنية الجهوية من خلال محاربة التوسع العمراني العشوائي على حساب الأراضي الفلاحية وتجديد محتوى وثاق التعمير بالاستناد إلى مجالات المشاريع التي يقترحها التصميم وإلى أحواض الشغل والعيش التي يقترحها.

إن الاستجابة للحاجيات السكنية للجهة في أفق 2044 يستدعي انخراط الفاعلين المحليين في إطار رؤية مندمجة ومشتركة للتنمية الجهوية المستدامة التي يقترحها التصميم. إن هذا التصميم قيد الإنجاز يشكل الأرضية المناسبة لخلق الشراكات بين مختلف الفاعلين: العموميين والخواص والمجتمع المدني المحلي والدولي من أجل تعبئة الموارد الكفيلة بخلق فضاءات عيش مندمجة وظروف عيش كريمة.

هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات استباقية من جانب الفاعلين في جهة بني ملال - خنيفرة وفي إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب، من أجل تعبئة الموارد البشرية، التقنية والمالية. ويعد التصميم فرصة مثالية لإقامة شراكات متنوعة مع نهج مشاورات محلية موسعة تدمج جميع المتدخلين: القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية...

1. الاحتياجات من العقار

استنادا إلى معايير التخطيط الحضري التي تقدر متوسط كثافة التجزئات المختلطة بـ 50 مسكناً للهكتار الواحد مع أسرة تبلغ حوالي 5 أشخاص لكل مسكن، سيكون الحاجة إلى العقار كما يلي:

جدول20: تقدير العقارات الخاصة للتعبئة

الاقليم	عدد المساكن المتوقعة 2015 و 2044	العقار بالهكتار
أزيلال	31 393	600
بني ملال	78 233	1500
الفقيه بن صالح	46 920	900
خنيفرة	38 263	700
خريبكة	68 022	1300
المجموع	**262 689**	**5000**

المصدر: حسابات المكتب

ومع مراعاة المساكن المنجزة منذ عام 2015 إلى عام 2020، سواء كانت عامة أو خاصة، يمكن مراجعة توقعات المساكن التي سيتم بناؤها في الجهة نحو الانخفاض، لكون الديناميات في السنوات الأخيرة والنمو الاقتصادي بشكل عام كان منخفضا نسبيا. ومع ذلك، يمكن تحسين تعبئة العقارات بشكل كبير، لأن الجهة تعرف امتدادا حضريا يستهلك الكثير من المساحة. وهذا يتطلب، اختيار التعمير العمودي لتلبية الاحتياجات الجديدة.

إن الفاعلين المحليين يتوفرون على هوامش مهمة من أجل وضع استراتيجية عقارية ملائمة. وعليه فإن الحاجيات العقارية المتوقعة (5000 هكتار) يمكن تخفيضها من خلال انخراط السياسة السكنية في إطار المشاريع المقترحة من خلال التصميم الجهوي لإعداد التراب.

د. التوقعات الاقتصادية: تراجع كبير

يعرض تحليل التوقعات الاقتصادية لجهة بني ملال خنيفرة، النتائج والاتجاهات المتعلقة بالأداء الاقتصادي الجهوي، ويضع مقترحات للتوجيه من أجل تنمية هذه الجهة. وفي السنوات الأخيرة، فشلت جهة بني ملال خنيفرة في تسريع وتيرة نموها الاقتصادي. والواقع أن تحليل التطورات الأخيرة في الأحجام الرئيسية لاقتصادها يكشف عن نتائج مقلقة.
في السنوات الأخيرة ، لم تتمكن جهة بني ملال خنيفرة من تسريع وتيره نموها الاقتصادي. والواقع ان تحليل التطورات الاخيره في الاحجام الرئيسية لاقتصاد يكشف نتائج تستدعي الانتباه.

تطور إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الجهوي بنسبه 4.48 في المائة بين 2013-2017 ، مقارنه بالمتوسط الوطني ال18.42 في المائة. وانخفض القطاع الاولي بنسبه 6.72 في المائة مقابل زيادة 9.31 في المائة علي الصعيد الوطني. وانخفض القطاع الثانوي بنسبه 5.18 في المائة مقابل زيادة قدرها 18.35 في المائة علي الصعيد الوطني. ونما القطاع الثالث بنسبه 11.53 في المائة مقابل زيادة 14.7 في المائة علي الصعيد الوطني. وتظهر هذه الأرقام ان الجهة قد ازدادت نموا في القطاع الثالث الذي أصبح القطاع المهيمن في الاقتصاد بنسبه 35 في المائة. وانخفضت مساهمه القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الوطني بنسبه 14.7 في المائة ، 19.9 و 2.8 في المائة علي التوالي في القطاعات الأولية والثانوية والثالثية. وهذه حاله صعبه للغاية بالنسبة لجهة ذات موارد كبيره في عده مناطق ، بما فيها المعادن ، التي لا يزال اثرها الاقتصادي غير واضح.

جدول21 : نمو الناتج الداخلي الخام في الآونة الأخيرة في جهة بني ملال خنيفرة

	2013	2017	التغيرات %
الجهة			
الناتج المحلي الإجمالي	59101	61750	4,48%
الأولي	12370	11539	-6,72%
الثانوي	22758	21580	-5,18%
الثالث	19920	22217	11,53%
النسبة	6,60%	5,80%	-11,77%
الناتج المحلي الإجمالي الفردي	23277	24070	3,41%
الوطني			
الناتج المحلي الإجمالي	897923	1063351	18,42%
الأولي	120228	131419	9,31%
الثانوي	234973	278087	18,35%
الثالث	463212	531325	14,70%
الناتج المحلي الإجمالي الفردي	26901	30510	13,42%
النسبة			
الأولي	10%	9%	-14,66%
الثانوي	10%	8%	-19,88%
الثالث	4%	4%	-2,77%
الناتج المحلي الإجمالي الفردي	87%	79%	-8,83%

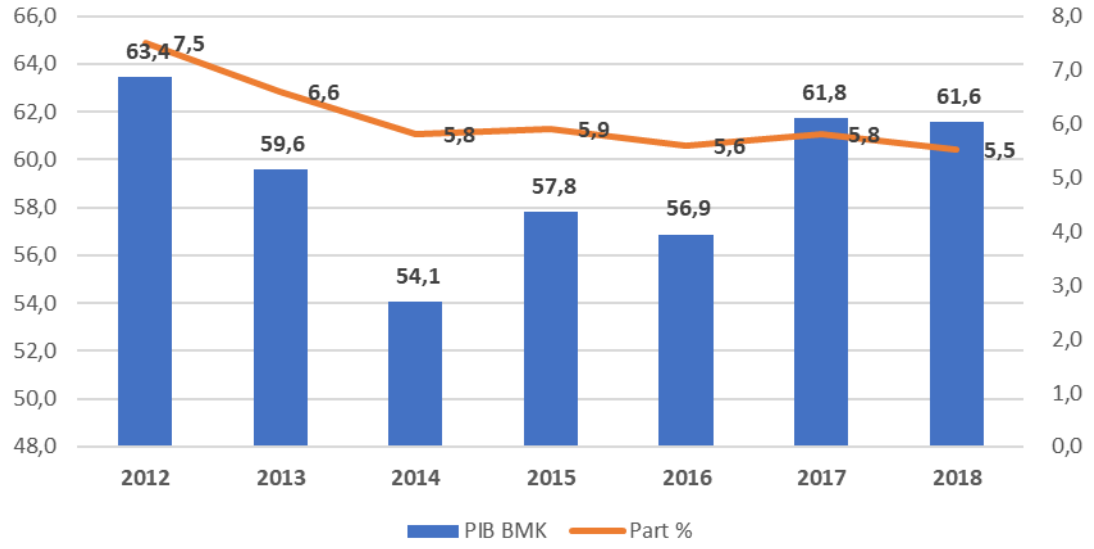

مبيان : تطور الناتج الداخلي الإجمالي للجهة مابين 2012 و 2018

ويبين التحليل الاستشرافي، القائم علي فرضية النمو الخطي للمؤشرات الماكروقتصادية، ان حصة الجهة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني ، بعد زيادتها من 6.6 في المائة إلى 5.6 في المائة ، ستصل إلى 2 في المائة فقط في 2044 ، اي في الناتج المحلي الإجمالي للجهة سيكون في حدود 60.5 مليار درهم. وعلي الصعيد الوطني، سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي من 1,108.4 في ال2018 إلى 3073.0 مليار درهم في أفق 2044.

جدول : توقعات تطور الناتج الداخلي الإجمالي للجهة مابين 2020 و 2044

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2025	2030	2040	2044
PIB BMK	63,4	59,6	54,1	57,8	56,9	61,8	61,6				
Part %	7,5	6,6	5,8	5,9	5,6	5,8	5,5				
Part moyenne % par période		**6,6**				**5,6**		**4,2**	**3,5**	**2,3**	**2,0**

جدول : توقعات تطور الناتج الداخلي الإجمالي الوطني مابين 2020 و 2044

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2025	2030	2040	2044
PIB	**847,9**	**901,4**	**925,4**	**988,0**	**1 013,6**	**1 059,9**	**1 108,4**	**1458,6**	**1774,6**	**2626,8**	**3073,0**
TxC		6,3%	2,7%	6,8%	2,6%	4,6%	4,6%				
TxCP		5,2%			3,9%						

وفيما يتعلق بخلق الشركات، يبدو أن جهة بني ملال خنيفرة تبتعد عن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتشجيع إنشاء الشركات الصغرى والمتوسطة. على الرغم من أن الشركات الناشئة تنمو بمعدل سنوي متوسط قدره 3.5٪ وحصة الشركات العاملة في الجهة من إجمالي عدد الشركات المسجلة على المستوى الوطني هي 3.6٪ في المتوسط، وهذه الحصة تشهد انخفاضا سنويا بحوالي 4.6٪.ومن شأن استمرار هذا الاتجاه أن يجعلها ضعيفة من الناحية الاقتصادية.

جدول22: تطور الشركات المحدثة في جهة بني ملال خنيفرة

	2014	2018	معدل التغير السنوي
احداث الشركات	2551	2894	3.5
النسبة الوطنية	3,8	3,1	-4.6

وفي مجال الفلاحة، حدثت زيادة كبيرة في إنتاج الحبوب على مدى السنوات الخمس الماضية بمعدل سنوي متوسطه 32 في المائة تقريبا. ويصل وزن هذا الإنتاج على المستوى الوطني 13٪. ومن الأهمية الحفاظ على معدل الإنتاج هذا في الأجلين المتوسط والبعيد. وفيما يتعلق بتربية الماشية، فإن النتائج المسجلة خلال هذه الفترة لا تذكر. وتنمو الأغنام، التي تقارب 3 ملايين رأس سنويا، بمعدل سنوي متوسطه 0.01-في المائة مقابل 2.0 في المائة للماعز 4.5في المائة للأبقار. ونسبة كل منهما على الصعيد الوطني تبلغ على التوالي حوالي 15.15 في المائة و14.5 في المائة و10.5 في المائة.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة، فإن تطوره على مدى السنوات الخمس الماضية لا يعكس دينامية واعدة. وينخفض عدد المنشآت الصناعية التي يبلغ وزنها الوطني حوالي 4 في المائة بمعدل سنوي متوسطه 0.7 في المائة تقريبا. ومع ذلك، حدثت زيادة بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط نحو 2.7 في المائة للشغل و6.5 في المائة للإنتاج، وهو وزن لا يتجاوز 1 في المائة على الصعيد الوطني. وبالتالي، يمكن استنتاج أن النسيج الصناعي لجهة بني ملال خنيفرة لا يزال محدودا ولا يعرف حضورا في الاستراتيجيات والخطط المعتمدة على الصعيد الوطني لتنمية قطاع الصناعة.

وفي المقابل، لا يزال قطاع السياحة يتسم بتطور متواضع يتجلى في زيادة عدد أسرة المؤسسات السياحية المصنفة بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 2 في المائة وعدد الليالي السياحية في هذه المؤسسات بمعدل سنوي متوسط قدره 4.2 في المائة. وباختصار، تبين هذه الحالة أن النشاط السياحي الجهوي لا يتناسب بما فيه الكفاية مع الرؤى الاستراتيجية لتنمية السياحة التي تم اعتمادها على الصعيد الوطني.

جدول23: تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لجهة بني ملال خنيفرة

	2012	2015	سنوي (%)
انتاج الحبوب مليون قنطار	6,20	14,2	38.5
رؤوس الابقار	351755	399524	4.5
رؤوس الماعز	1027615	1090643	2
رؤوس الاغنام	2772561	2771535	-0.01
عدد الأسرة في المؤسسات السياحية	5017	5324	2.0
تطور الليالي السياحية	161774	177764	3.3
عدد المنشآت الصناعية	345	313	-3.1
تطور الشغل الصناعي	4441	4637	1.5
تطور الإنتاج الصناعي	3,21	4,9	17.5
البطالة	15,6	5,9	-20.7
الساكنة النشيطة	661 200	597 518	-3.2
معدل النشاط	43,7	44,50	0.6
خلق الشغل 2018	4500	-8000	-92.6
	2015	**2018**	**سنوي (%)**
استهلاك الاسمنت	875 749	690 802	-7.0
الوطني	14 251 482	13 791 222	-1.1
%	6,1	5,0	-6
استهلاك الاسمنت للفرد	348	267	-7.8
الودائع البنكية		2,6%	
السلف البنكي		0,6%	
الودائع للمهاجرين		6,4%	

وبالإضافة إلى النتائج الاقتصادية المبينة أعلاه، يتميز قطاع البناء على مستوى جهة بني ملال خنيفرة، بتراجع مقلق. في الواقع، من خلال مؤشرات الاستهلاك من الأسمنت، نلاحظ في الفترة الأخيرة من السنوات الخمس الماضية أن الاستهلاك الإجمالي الجهوي للأسمنت قد انخفض بمعدل سنوي متوسط قدره7مقابل انخفاض 1.1 في المائة سنويا في المتوسط على الصعيد الوطني. وانخفضت حصة هذا الاستهلاك الجهوي بالنسبة للاستهلاك الوطني للأسمنت، التي تتراوح بين 6.1 في المائة و5 في المائة، بمتوسط قدره 6.0 في المائة سنويا.

وبالمقارنة مع السكان، انخفض الاستهلاك الجهوي للأسمنت للفرد بمتوسط قدره 7 في المائة سنويا. هذا الانخفاض في البناء الذي يشكل عنصرا اقتصاديا في جهة بني ملال خنيفرة، هو ظاهرة مقلقة للغاية. وينبغي عكس اتجاه الانخفاض المسجل بإحداث دينامية مستدامة في قطاع البناء تؤدي إلى الإنتاج المستمر.

ل. البنيات التحتية والنقل

تعتمد الجهة بالنظر إلى شساعتها ووعورة تضاريسها على نوعية البنيات التحتية للنقل والطرق لتعزيز تنميتها.

2. ملاحظات واتجاهات

تجعل الظروف الجيومورفولوجية والمناخية (المناطق الجبلية، الثلوج، والأمطار الغزيرة...)التواصل صعبا بين المجالات وخارجها في جهة بني ملال - خنيفرة. كما أنه مع وجود شبكة سكك حديدية **ضعيفة**، ومطار **لا يزال في طورالنمو**، وعدم وجود واجهة بحرية، يظل الطريق هو السبيل الوحيد لولوج الجهة. فهي تستفيد من شبكة طرق مهمة (الطريق السيار، الشبكات الوطنية، الطرق السريعة). ولكن الجهة تعاني عموما من سوء حالة الطرق، ولا سيما تلك التي توجد في المناطق الجبلية كأزيلال وخنيفرة.

وفيما يتعلق بحركة السير على الطرق، حدثت زيادة كبيرة في التدفقات الداخلية إلى الجهة على الطريقين الوطنيين رقم 8 و11 وكذلك على الطرق التي تصل المراكز الرئيسية في الفقيه بن صالح (سوق سبت، أولاد عياد...) وتلك الموجودة في خريبكة (بجعد، واد زم ...).

ويجري ربط الجهة بالجهات لمجاورة. وتشمل هذه المجالات بناء الطريق السيار بين الدار البيضاء وبني ملال، وتطوير الطريق الوطني رقم 8 بين خنيفرة وقلعة السراغنة. وبالإضافة إلى هذه المشاريع الهامة، من المتوقع أن تعزز الروابط الأخرى التي تصل هذا المجال بالجهات المجاورة لمراكش -آسفي وفاس مكناس.
ومن ناحية أخرى، لا تزال إمكانية الولوج على الصعيد الجهوي أقل مما يلاحظ على الصعيد الوطني. ومع ذلك، فإن التدخلات التي تتم في إطار البرنامج الوطني للطرق القروية تتماشى مع تحسين وضعية المسالك القروية. إن تعزيز حالة شبكة الطرق بوجه عام وشبكة الطرق القروية في بعض المجالات النائية أو الجبلية أمر أساسي لتحسين ظروف العيش لسكان القرى عن طريق ضمان تحسين الولوج إلى المرافق والخدمات الأساسية (الإدارات، والأسواق، والمدارس، والمراكز الصحية...). .

3. وضعية الشبكة الطرقية بالجهة

أبرز التشخيص الترابي المشاكل الرئيسية في جهة بني ملال - خنيفرة، بما في ذلك:

- عدم التوازن بين مختلف مجالات الجهة من حيث البنية التحتية للطرق؛
- تنظيم شبكة الطرق الجهوية وفقا للتضاريس. وفي سهل تادلة، الذي يسهل الوصول إليه، شبكة الطرق ضيقة وكثيفة؛
- وفي الأوساط الجبلية تستجيب شبكة الطرق أساسا للحاجة إلى فك العزلة. وبالتالي فهي شبكة واسعة ويمكن أن تضيق في بعض الأحيان في المجالات القروية.

جدول24: كثافة شبكة الطرق حسب الاقاليم

	الطول (كلم)	الكثافة المجالية كلمع/100كلم^2	التواجد كلمع/1000نسمة
بني ملال	642,2	14,2	1,17
ازيلال	891,7	8,9	1,61
الفقيه بن صالح	547,4	21,5	1,09

خنيفرة	830,6	12,4	2,24
خريبكة	734,3	17,3	1,35
الجهة	3 646,2	13,0	1,45
الوطني	42 158	5,9	1,25
كلمع: عدد الكيلومترات المعبدة			

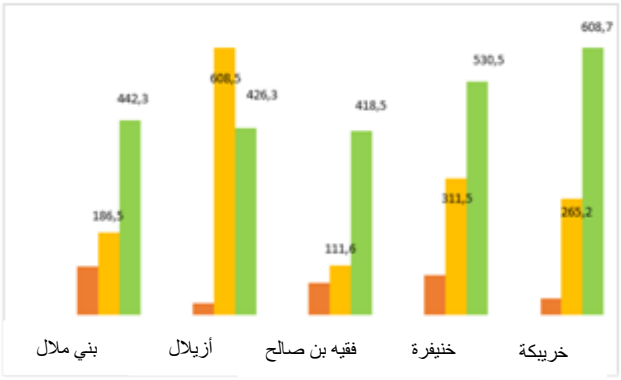

مبيان 10 : توزيع شبكة الطرق حسب الفئة والاقاليم

ويلاحظ من خلال هذا المبيان أن إقليمي أزيلال وخنيفرة لديهما أقل شبكة طرقية.

4. عدم التوازن في الجهة من حيث مستوى التنمية وحالة شبكة الطرق

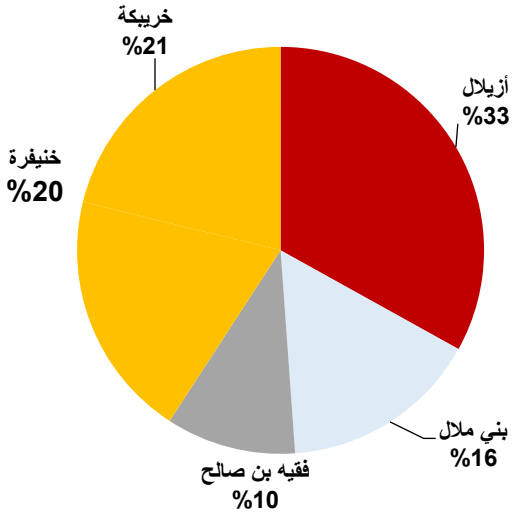

مبيان 11 : توزيع الطرق الضيقة حسب ألأقاليم

أكثر من 57.6٪ من الطرق المعبدة في الجهة لديها عرض أقل من 6 متر مقارنة مع 50٪ على الصعيد الوطني. ويبين توزيع هذه الطرق الضيقة حسب الاقاليم أن أزيلال تحتوي على أضيق الطرق (33% من الطرق الضيقة في الجهة) تليها

خريبكة 21%. وخنيفرة (20٪). وفيما يتعلق بحالة الشبكة، فإن 57,6% من شبكة الطرق المعبدة في الجهة هي عموما في حالة مقبولة (مؤشر أ+ب) في عام 2018، مقارنة بنسبة 60,5% على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن توزيع هذه الحالة من الطرق حسب الاقاليم يبين أن إقليم خنيفرة لديه الشبكة الأكثر تدهورا في الجهة، مع أدنى نسبة (50,4 % في أ+ب) وأعلى معدل للشبكة في الحالة السيئة في إقليم خريبكة (36,1 % في (د)).

جدول25: الحالة العامة للطرق مرتبة حسب الاقاليم

	الحالة%				
	جيدة (أ)	مقبولة(ب)	أ+ب	متوسطة (س)	سيئة (د)
أزيلال	36,6	24,2	60,8	16,4	22,8
بني ملال	51,3	15,3	66,6	13,2	20,2
الفقيه بن صالح	33,2	23,7	56,9	15,1	28,0
خنيفرة	33,9	16,5	50,4	28,1	21,5
خريبكة	33,4	19,1	52,5	11,4	36,1
الجهة	37,5	20,1	57,6	14,9	27,5
المغرب	44,5	16,0	60,5	15,8	23,7

المصدر: مديرية الطرق/ تفحص الطرق لسنة 2018

ويختلف مستوى التدهور أيضا حسب فئة الطرق:

- بالنسبة للطرق الوطنية: 58 ٪ من الطريقين الوطنيين في "حالة مقبولة "(أ+ب) و21,2 ٪ في حالة سيئة، مقارنة بنسبة 71,8٪ و12,8 ٪ على التوالي على الصعيد الوطني. وتقل معدلات الطرق الوطنية الجيدة في جميع الاقاليم عن هذا المتوسط. وعلى وجه الخصوص، فإن شبكة خنيفرة لديها أعلى معدل للطرق الوطنية في حالة سيئة (39,5 ٪)، تليها خريبكة (32,1 ٪)
- بالنسبة للطرق الجهوية 22,7 ٪ من الطرق الجهوية في حالة سيئة، أي أعلى بنحو نقطتين من المستوى الوطني (20,4 ٪) و62,7% من الطرق الجهوية في حالة جيدة، أقل من المستوى الوطني بنسبة 65%. والشبكة الجهوية أكثر تدهورا في خريبكة وأزيلال؛
- شبكة الطرق الإقليمية هي الأكثر كثافة، حيث تمثل أكثر من 57 ٪ من إجمالي الطرق في الجهة. وتضطلع هذه الشبكة بدور رئيسي في فتح أبواب سكان القرى وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وتظهر حالة هذه الطرق الجهوية في الجهة مستوى تدهور يعادل المتوسط الوطني، حيث تبلغ نسبة الحالة السيئة في الجهة 31,7 ٪ مقارنة بنسبة 29,5 ٪ على الصعيد الوطني لهذه الفئة من الشبكة. والشبكة في خنيفرة وخريبكة هي الأكثر تدهورا في الجهة حيث توجد على التوالي 45,1 ٪ و34,7 ٪ في حالة سيئة.

5. مجموعة من المجالات تعاني من العزلة الموسمية في الجبال

يبلغ متوسط مسافة الوصول إلى أقرب طريق معبد في الجهة 3.4 كيلومترات مقارنة بـ 3 كيلومترات على الصعيد الوطني. ويبلغ متوسط المسافة هذه 5.7 كيلومترات في أزيلال، وهي أكثر من 10 كيلومترات أو في بعض الأحيان 20 كيلومترا لبعض الجماعات القروية في الجهة. وبالإضافة إلى ذلك، تجعل الثلوج ظروف السير في فصل الشتاء صعبة وتلحق أضرارا بجزء كبير من الطرق بالجهة (من المرجح أن يكون أكثر من 970 كيلومترا مغطى بالثلوج على مدى ما مجموعه 5 000 كيلومتر على الصعيد الوطني).

وقد قدرت حركة السير على شبكة الطرق الوطنية في عام 2016 بـ 99.35 مليون عربة في كلم في اليوم مقارنة بـ 93.70 مليون عربة في كلم في اليوم في عام 2015. وتبلغ حصة هذه الحركة في جهة بني ملال -خنيفرة 5 ملايين عربة في كلم في اليوم أو 5 في المائة من حركة السير على المستوى القطري. غالبية حركة السير في الشبكة الوطنية (38.7٪) تليها الشبكة الجهوية، 34.9٪، ومن ثم شبكة الاقاليم18.4٪.

ويبين تحليل أحجام حركة المرور على الطرق وجود درجة عالية من تركيز حركة المرور على عدد قليل من الطرق الجهوية والرئيسية، بما في ذلك:

- الطريق السيار رقم 4 في خريبكة.

- الطريق الوطنية 8 بما في ذلك القسم بينها وبين بني ملال بحركة مرور يتجاوز 15,000 عربة في اليوم؛
- ط و رقم 11 على عدة أقسام. ويعرف هذا الطريق أيضا حركة المرور كثيفة؛
- ط ج 312 بين واد زم وبجعد وبين خريبكة وواد زم.
- ط ج 309 بين الفقيه بن صالح وأولاد نمة.

6. تقييم التوجهات بخصوص البنيات التحتية

يقتصر تقييم الاتجاهات في البنيات التحتية للطرق على ثلاثة مؤشرات لمحاولة تلبية الاحتياجات في المستقبل:

- حظيرة السيارات؛
- حجم حركة السير؛
- الكثافة الطرقية بالنسبة لعدد السكان.

تطور حظيرة السيارات الجهوية

يلخص الجدول التالي تطور عدد المركبات المسجلة في الجهة على النحو المبين في البيانات الإحصائية الواردة من كل مركز تسجيل السيارات:

جدول26 : تسجيل المركبات الجديدة في السنة ولكل مركز

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ازيلال	327	537	276	321	286	454
بني ملال	1511	2907	1770	1341	1365	1604
الفقيه بن صالح	1654	1444	962	694	792	795
خنيفرة	484	739	492	504	423	590
خريبكة	1714	2600	1041	921	875	957
الجهة	5690	8227	4541	3781	3741	4400

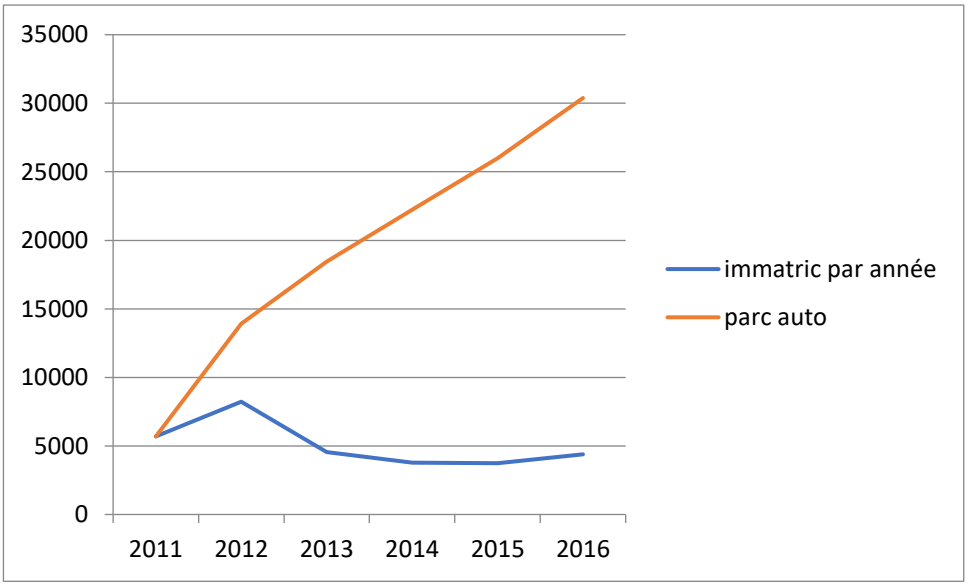

مبيان 12 : تطور حظيرة السيارات فيالجهة

تطور حجم السير الطرقي

يمكن ملاحظة الازدحام أثناء عبور بعض الجماعات أو في المدينة خلال ساعة الذروة. وبوجه عام، يظهر تطور حركة المرور على الطرق تدفقات كبيرة على الطرق العابرة، من ناحية، وبعض الاستقرار على الطرق الرئيسية، من ناحية أخرى.

وبشكل عام، لا تتجاوز هذه التغييرات على معظم الطرق المتوسط الوطني البالغ 0.92% زيادة في حركة المرور. ومع ذلك، كانت هناك زيادة بنسبة 22٪ في حركة المرور على الطريق الوطنية رقم 8 بين أفورار وبني ملال. من ناحية أخرى، كان هناك انخفاض بنسبة 11٪ في حركة المرور على الطريق الوطنية رقم 11 بين بن أحمد وخريبكة. ويظهر تحليل تطور حركة المرور على الطرق الجهوية بين عامي 2015 و2016 انخفاضا بنسبة 2.6٪ في حركة المرور بين خريبكة وواد زم.

ومن ناحية أخرى، لا يزال حجم حركة المرور على شبكة الطرق منخفضا نسبيا، من ناحية، بسبب الضعف النسبي للتجارة بين المراكز القروية وبعض المراكز الحضرية، ومن ناحية أخرى، بسبب الانخفاض الشديد في معدل الحركة بالسيارات في المناطق الحضرية و القروية. وفي جهة بني ملال -خنيفرة، ينبغي الإشارة إلى أن الشبكة توفر 18.4 في المائة من حركة المرور على شبكة الطرق.

وبالتالي فإن بيانات حركة المرور على الطرق في الجهة لا تبرر استقرار معدل التغيير، بل نأخذ افتراض معدل التغير في حركة المرور على الطرق على الصعيد الوطني كمتوسط لكل صنف من أصناف الشبكة كما هو ملاحظ خلال الفترة بين 2009 و 2016:

جدول27: معدل تغير حركة المرور على الطرق من عام 2009 إلى عام 2016

	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	معدل
RN	9,70%	3,60%	8,70%	1,60%	-2,98%	-3,70%	3,50%	2,92%
RR	3,65%	7,70%	-0,30%	6,20%	1,33%	2,70%	7,40%	4,10%
RP	8,60%	10,90%	2,25%	5%	14,22%	3,80%	3,60%	6,91%

ومن خلال الحفاظ على نفس التوزيع لحركة المرور في عام 2016 حسب فئة الطرق، سيكون حجم حركة المرور على الطرق المتوقع بحلول عام2044حجم 16,58مليون عربة في كلم في اليوم، أي ثلاثة أضعاف الحجم المسجل في عام 2016. ويرد في الجدول أدناه توزيع هذا الحجم حسب صنف الطرق:

جدول28: حجم حركة المرور لعام 2044

	حركة السير سنة 2016	**نسبة الزيادة السنوية**	**حركة سير مرتقبة سنة 2044**
	مليون عربة*كلم في اليوم		**مليون عربة*كلم في اليوم**
الطرق الوطنية والطرق السيارة (46,7 %)	**2,335**	**2,92%**	**5,23**
الطرق الجهوية (34,9 %)	**1,745**	**4,10%**	**5,38**
الطرق الإقليمية (18,4%)	**0,92**	**6,91%**	**5,97**
مجموع	**5**		**16,58**

طول الطرق المتوقعة 2044 حسب الاسقاطات السكانية

وعلي افتراض فك تام للعزلة الطرقية علي الصعيد الجهوي ومع مراعاه الاحتياجات علي الطريق المؤدي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي والنقل البري في الطرق، ولا سيما السلع ، فطول الشبكة الطرقية المتوقعة في أفق ال2044 تقدر بنحو 4076 5كيلومتر تتوزع علي الأقاليم علي النحو التالي:

جدول29 : احتياجات الطرق بحلول عام 2044

الإقليم	**طول الطرق المعبدة سنة 2016**	**معدل الولوج للطرق 2014**	**طول الطرق المعبدة متوقعة سنة 2044 (كلمع)**	**معدل الولوج للطرق**
	(بالكم)		**(en km)**	
بني ملال	891,7	1,7	1078,7	٪ ٥

ازيلال	642,2	5,7	1269,2	
الفقيه بن صالح	547,4	1	657,4	
خنيفرة	830,6	4,9	1369,6	
خريبكة	734,3	2,8	1042,3	
الجهة	**3 646,20**	**3,4**	**5417,2**	

كلمع: عدد الكيلومترات المعبدة

وتتعلق النتائج الثلاثة المتوقعة بالعوامل التي تؤثر بشكل مباشر على البنية التحتية للطرق، وتظهر جميعها الحاجة إلى بدء برامج تطوير شبكة الطرق لتكييفها مع احتياجات حركة المرور التي ستتضاعف ثلاث مرات مع 2044 وأسطول متزايد. وتشير التغيرات الديمغرافية أيضا إلى ضرورة توسيع شبكة الطرق والحفاظ على الشبكة القائمة لتلبية احتياجات تحسين الظروف لسكان الجهة من خلال تحسين الخدمات في مجال الخدمات والدعم الكافي للتبادلات بين مختلف مجالات الجهة.

7. التجهيزات الاساسية

أ. التجهيزات المدرسية

تتألف البنية التحتية المدرسية لجهة بني ملال -خنيفرة من شبكة تضم 828 مدرسة عمومية تتألف من 593 مدرسة للمدارس الابتدائية، و143 مدرسة للاعدادية، و92 مدرسة للثانوي التأهيلي. كما تتوفر على ما مجموعه 16422 فصلا مقسمة إلى 66 في المائة للمرحلة الابتدائية، و20 في المائة للمدارس الاعدادية، و14 في المائة الثانوي التأهيلي.

ولتحديد التوقع بالبنية التحتية المدرسية في عام 2044، يفترض المرء ما يلي:

- معدل التمدرس في عام 2044: التعليم الابتدائي: 100 في المائة؛ الاعدادي: 95 في المائة؛ الثانوي: 80%
- عدد التلاميذ في كل فصل: 24 بالنسبة للابتدائي و25 بالنسبة للإعدادي والتأهيلي
- عدد الفصول الدراسية لكل مدرسة: 15 في المرحلة الابتدائية؛ 20 للمدارس الإعدادية
- توزيع السكان حسب الفئة العمرية: 6-11 سنة: 10 في المائة؛ 12-14 سنة: 8 في المائة؛ 15-17 سنة: 5 في المائة

جدول30: الحالة المتوقعة حسب المستوى والأقاليم لعام 2044 في التعليم العمومي

		الحالة الراهنة				توقعات سنة 2044					
مستوى	**عمالة/إقليم**	عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	عدد التلاميذ بالقسم	عدد السكان سنة 2044	نسبة التمدرس	التلاميذ المتمدرسين سنة 2044	عدد التلاميذ بالقسم	عدد الأقسام سنة 2044	عدد المؤسسات سنة 2044
ابتدائي	أزيلال	159	3 383	83 008	25	631 606	100%	91 406	24	4 087	201
	بني ملال	104	2 122	60 624	29	677 784	100%	71 170	24	2 763	170
	فقيه بن صالح	87	2 036	62 467	31	574 701	100%	68 791	24	2 866	134
	خنيفرة	123	1 699	42 585	26	355 710	100%	40 534	24	1 689	146
	خريبكة	124	1 896	52 599	28	598 109	100%	62 802	24	2 348	144
	الجهة	**597**	**11 136**	**30 1283**	**28**	**2 837 910**	**100%**	**334 703**	**24**	**13 753**	**795**
إعدادي	أزيلال	41	702	25 081	36	631 606	95%	51 511	25	2 060	103
	بني ملال	26	760	26 874	35	677 784	95%	48 002	25	1 920	96
	فقيه بن صالح	21	623	21 204	34	574 701	95%	43 677	25	1 747	87
	خنيفرة	20	533	18 986	36	355 710	95%	27 033	25	1 081	54
	خريبكة	35	741	25 440	34	598 109	95%	45 456	25	1 818	91
	الجهة	**143**	**3359**	**117 585**	**35**	**2 837 910**	**95%**	**215 679**	**25**	**8 627**	**431**
تأهيلي	أزيلال	18	386	12 310	32	631 606	80%	27 111	25	1 084	54

بني ملال	22	525	17 179	33	677 784	80%	25 264	25	1 011	51
فقيه بن صالح	16	382	12 448	33	574 701	80%	22 988	25	920	46
خنيفرة	16	376	11 570	31	355 710	80%	14 228	25	569	28
خريبكة	20	568	18 534	33	598 109	80%	23 924	25	957	48
الجهة	**92**	**2237**	**72 041**	**32**	**2 837 910**	**80%**	**113 515**	**25**	**4 541**	**227**

وبالتالي، فإن عمليات المحاكاة المعروضة أعلاه تعطي بحلول عام 2044 عددا يقدر ب1453 مؤسسة مقسمة إلى 795 مدرسة للمدارس الابتدائية، و431 مدرسة للاعداديات، و227 مدرسة للمدارس الثانوية. وتدل هذه التوقعات على زيادة بنسبة أكثر من 33% بالنسبة لأقسام المستوى الإبتدائي و2.5 إلى 3 مرات العدد الحالي لأقسام مستويات التعليم الإعدادي والتأهيلي.
وترجع الفجوة بين المستويين الابتدائي والثانوي أساسا إلى الرغبة في الحد من اكتظاظ الاقسام.

فيما يخص التعليم العالي تشير إحصائيات إلى إعداد الناجحين في الباكلوريا في السنوات الأخيرة إلى تزايد ضعيف:

سنة	2015	2016	2017
عدد الناجحين في الباكلوريا	**16193**	**14422**	**15380**

لذا المقترح تدعيم التعليم العالي بالجهة بفروع ونواة جامعية في كل إقليم.

ويتراوح عدد الحاصلين على الباكلوريا في الجهة بين 15,000 و 16,000 في السنه. بالمقابل فان قدره الجامعة الحالية تتجاوز بكثير احتياجات الجهة. على هذا الأساس يجب مراعاتها الناصر التالية في التخطيط الطويل الأجل للعرض من التعليم العالي بالجهة:

1. ينبغي ان نختار بين تحسين نوعية العرض الحالي من التعليم العي بصرف النظر عن نسبة لتغطيه الكاملة لأقاليم الجهة. وهذا يعني الحفاظ علي الطاقة الحالية وتحسينها. ضد خيار تطوير العروض الجامعية في جميع المدم الكبرى في الجهة. ويمكن ان يكون هذا الخيار مكلفا وقد يؤثر حتى علي جوده عرض التعليم العالي. خارج بني ملال ، فان المدن الأخرى ليس لديها الحجم الديمغرافي الكافي لتبرير بناء أنوية جامعية جديدة.
2. تنويع العروض التكوينية في اطار البنية التحتية القائمة.
3. تركيز هذا العرض نحو الاحتياجات الإنمائية الجهوية والوطنية

ب. التجهيزات الصحية

وفي عام 2016، ضمت جهة بني ملال خنيفرة 304 **مرفقا صحيا** في 10 مستشفيات و294 مرفقا لخدمات القرب، وهو ما يعطي التوزيع التالي:

جدول31: البنية التحتية الصحية في عام 2016

	التجهيزات العمومية				القطاع الخصوصي					
	المستشفيات		مراكز الرعاية الصحية		عيادات خصوصية	مراكزالفحص للطب العام	مراكز الفحص المتخصصة	مختبر بالأشعة	مختبر التحاليل	طب اسنان	صيدلية
	عدد	أسرة	قروي	حضري	عدد	عدد					
ازيلال	1	130	76	5	0	21	0	0	0	3	46
بني ملال	2	645	33	13	13	60	74	4	11	60	169
الفقيه بن صالح	2	90	41	5	2	45	17	0	4	24	117
خنيفرة	2	214	32	10	3	36	5	0	3	14	77
خريبكة	3	386	35	14	5	138	42	1	5	70	189
الجهة	10	1465	217	77	23	300	138	5	23	171	598
المغرب			2012	779							

المصدر: وزارة الصحة

لتحديد توقعات سنة 2044 من ناحية عدد المؤسسات الاستشفائية تم الاعتماد على مؤشر عدد السكان لكل مركز لسنة 2017. ونظراً لضعف نسبة الزيادة السنوية الملاحظة بين 2016 و2017 لهذا المؤشر تم تحديد العدد المتوقع في أدنى المؤشرات الثلاثة: معدل إقليمي أو معدل الجهة أو معدل وطني. بعد ذلك نستنتج عدد المؤسسات بالنظر إلى عدد السكان المتوقع سنة 2044

جدول32: العدد المتوقع للمراكز الصحية لعام 2044

	الساكنة لكل مركز		**توقعات سنة 2044**		
	2016	2017	الساكنة	ساكنة لكل مركز	عدد المراكز
ازيلال	6942	7067	677784	6942	98
بني ملال	12234	14153	631606	9708	65
الفقيه بن صالح	11111	11936	574701	9708	59
خنيفرة	8953	8872	355710	8953	42
خريبكة	11242	11490	598109	9708	62
الجهة	**9708**	**9967**			**326**
الوطني	**12279**	**12238**			

جدول33: الأطر الاستشفائية في عام 2016

	الأطر الطبية				الأطر شبه الطبية		
	طبيب عام	طبيب متخصص	طبيب أسنان	صيدلي	ممرض	مولدة	تحصصات اخرى
مصالح الجهة	-	1	-	1	7	4	4
ازيلال	61	35	2	1	262	74	63
بني ملال	50	72	6	3	295	48	111
الفقيه بن صالح	28	18	3	1	142	34	32
خنيفرة	44	43	3	3	213	52	71
خريبكة	82	53	5	4	282	56	105
الجهة	265	222	19	13	1201	268	386

المصدر: وزارة الصحة

لتحديد توقعات 2044 تم اعتماد نفس المنهجية المقترحة لعدد المراكز الاستشفائية، حيث تم وضع مؤشر عدد السكان لكل طبيب وعدد السكان لكل ممرض في سنة 2017، ثم أخذ مؤشرسنة 2044 يساوي المعدل الوطني الحالي. بعد ذلك يستخرج عدد الأطباء أو عدد الممرضين بالنسبة لعدد السكان المتوقعة لسنة 2044.

جدول34: تقدير التأطير الاستشفائي لعام 2044

	عدد السكان لكل طبيب			عدد السكان لكل ممرض			توقعات سنة 2044		
	2016	2017	2044	2016	2017	2044	ساكنة	طبيب	ممرض
ازيلال	5082	5769	3114	2008	1745	1179	677784	218	575
بني ملال	4138	4355	3114	1379	1313	1179	631606	203	536
الفقيه بن صالح	10874	10265	3114	2061	2789	1179	574701	185	487
خنيفرة	4530	4234	3114	1357	1246	1179	355710	114	302
خريبكة	3747	3752	3114	1446	1467	1179	598109	192	507
الجهة	**5055**	**5007**	**3114**	**1694**	**1592**	**1179**	**2837910**	**911**	**2407**
المغرب	**4040**	**3114**		**1339**	**1179**				

وهكذا، بحلول عام 2044 يجب إنشاء 326 مرفقا للرعاية الصحية الأولية وإدارة تضم 911 طبيبا و2 407 ممرضات أي ضعف المتوفر حاليا.

ت. مستقبل البيئة والموارد

تتوفر جهة بني ملال -خنيفرة على موارد طبيعية كبيرة تزودها بإمكانات واعدة للتنمية. والجهة هي:

- أول مدار مسقي واسع في المغرب (تادلة)؛
- ممر تاريخي بين فاس ومراكش في اتصال مع بعض البيئات الطبيعية الأكثر تناقضا في جميع أنحاء البلاد.
- مصدر منجمي بامتياز: إنتاج الفوسفاط؛
- احتياطي هام من حيث الموارد المائية؛
- الثراء الجيولوجي والبيولوجي: سلاسل الجبال من الأطلس الكبير والأطلس المتوسط؛

وتتميز الجهة أيضا بما يلي:

- معدل التمدن 49.14 %: أقل من المعدل الوطني (60.36 %)؛
- كثافة 88.8 نسمة لكل كيلومتر مربع: مرتفعة جدا مقارنة بالمتوسط الوطني (47.6 هاب/كلم مربع)، وبالتالي تحتل المركز السادس من حيث الكثافة على المستوى الوطني؛
- عدد كبير من الجماعات القروية الصغيرة: 135 جماعة بما في ذلك 16 جماعة حضرية و119 جماعة قروية (وهو ما يتطلب تنظيما معينا، ولا سيما من حيث الخدمات المتعلقة بالحصول على المياه والصرف الصحي وتدبير النفايات)؛
- توزيع متوازن ديموغرافيا بين الأقاليم: 15% من السكان في خنيفرة، و20% في الفقيه بن صالح، و21% في خريبكة، و22% في أزيلال وبني ملال لكل منهما.

وقد أظهر التشخيص بوضوح أن جهة بني ملال خنيفرة غنية من الناحية الإيكولوجية والمناظر الطبيعية. ويواجه هدف التنمية المتوازنة للجهة الضغوط المتزايدة على المناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي، وبشكل خاص على الموارد الطبيعية. وعلى أساس هذا التشخيص الاستراتيجي، نقدم أدناه المبادئ التوجيهية الاستراتيجية التي يمكن أن تعزز الموارد الطبيعية وتعالج أي شكل من أشكال التلوث أو تدهور البيئة المحلية من أجل التنمية.

1. الموارد المائية

تتميز جهة بني ملال -خنيفرة بمواردها المائية السطحية والجوفية. ويعبرها أطول نهر في المملكة "واد أم الربيع": 555 كلم. كما ان الطبيعة الكيلسية تسهل تشكيل جداول المياه في جهات واسعة حيث تشكل 21.9٪ من الأحجام المعبأة في المغرب. وتنقسم الموارد المائية إلى:

- المياه الجوفية: 600 مم^3/سنة. ما يمثل 60 % من فرشاة تادلة العميقة وفرشات بني موسى وبني أمير والدير والفرشة الجبلية.
- المياه السطحية: 3147 مم^3/سنة. وهي تشمل الأحواض التي تهيمن عليها السدود: أحمد الحنصالي، وبين الويدان، والحسن الأول، ومولاي يوسف.

وتشمل الجهة عشرات السدود، وهي من بين أكبر السدود على الصعيد الوطني من حيث القدرة على التخزين. وتكفل هذه المنشآت تلبية لكل من حوض أم الربيع والأحواض المجاورة الحاجة إلى مياه الشرب والمياه الصناعية والفلاحية، فضلا عن دعم التدفقات اللازمة لسلامة المجاري المائية. وتعبئ هذه البنية التحتية الهيدروليكية، في المتوسط، ما يقرب من 3550 مليون متر مربع. وتستخدم هذه الموارد في توفير مياه الشرب والري وغير ذلك من الأنشطة الصناعية وأنشطة التعدين.

2. الماء الصالح للشرب

يتم توفير إمدادات مياه الشرب إلى مدينة بني ملال من قبل RADEET. وتزود المكتب الوطني للماء والكهرباء بقية المجالات الجهوية (خريبكة وخنيفرة وأزيلال). وبالنسبة للمناطق التي لم تستفد بعد من الخدمات ، يتم توفير الماء عن طريق الاستغلال المباشر للموارد (العيون والآبار). وفي العالم القروي، لا تزال الربط بمياه الشرب محدودة وأدنى من المتوسط الوطني، ولا سيما في أقاليم خنيفرة وخريبكة.

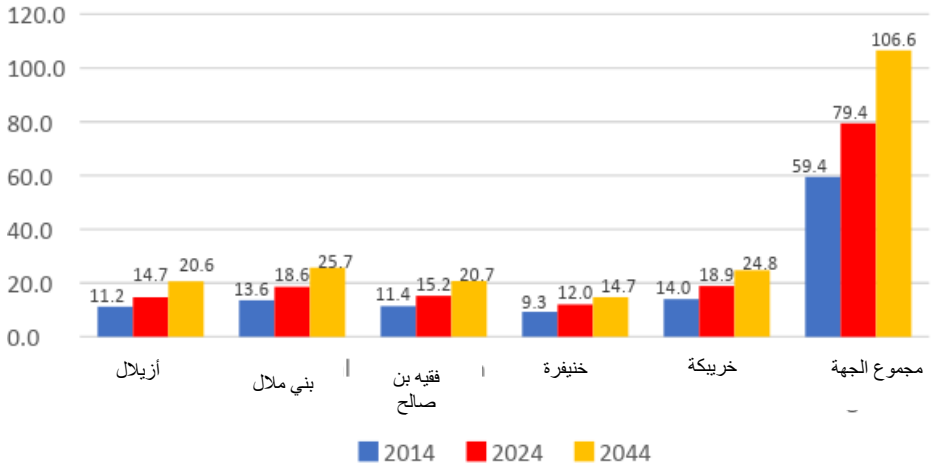

مبيان 13 : الاحتياجات المتزايدة من المياه الشرب في الجهة$م^3$

وبحلول عام 2044، ستحتاج الجهة إلى ما يقرب من 107 ملايين متر مربع للاستهلاك المحلي (دون احتساب استهلاك الصناعة). وسيبلغ استهلاك المياه في المجالات الحضرية 79.5 مليون متر مربع (يقدر على أساس التزايد في عدد السكان والحصة اليومية للفرد الواحد). وللتذكير، فإن الطلب الحالي على الزراعة والصناعة يتجلى فيما يأتي:

- الزراعة: أساسا من محيط بني موسى وبني أمير 895 مليون متر مكعب.
- الصناعة: الاستهلاك الحالي حوالي 35 $مم^3$ (28 مليون متر مكعب للمكتب الشريف للفوسفاط من أحمد الحنصالي).

3. التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة

ويقدر حجم مياه الصرف الصحي في عام 2014 بـ 40 مليون متر مربع، 72 % منها ترتكز في المجالات الحضرية. ويتراوح معدل جمع مياه الصرف الصحي في هذه الأوساط بين 85 % و90 %. وتنتشر في جهة بني ملال -خنيفرة 13 من محطات المعالجة. وتبلغ الطاقة الإجمالية لمعالجة مياه الصرف الصحي في هذه المحطات 558 57 مترا يوميا، أي ما يقرب من 21 مليون متر مكعب في السنة. وهي تغطي ما يقرب من 72 % من حجم المياه الحضرية و52 % فقط من مجموع المياه العادمة في الجهة.

ويتم تصريف معظم المياه المعالجة في المناطق الطبيعية. وقد تم وضع مبادرات لمعالجة المياه المستعملة في الجهة. وهذا هو الحال بالنسبة لخريبكة، واد زم وقصبة تادلة والفقيه بن صالح حيث يتم استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في غسل الفوسفاط. وتواجه جميع محطات المعالجة مشكلة تدبير المخلفات، التي يمكن استعمالها في مصانع الأسمنت (بني ملال) بعد المعالجة (التجفيف). وهناك حاجة إلى استثمارات لمعالجة المياه المستعملة التي سيتم إنتاجها في الجهة. وسيزداد حجم المياه المستعملة المنتجة في المناطق الحضرية من 28.8 مليون متر مربع 2014إلى 56.9 مليون في عام 2044. يمثل الرسم البياني أسفله ارتفاع إنتاج المياه المستعملة في المناطق الحضرية.

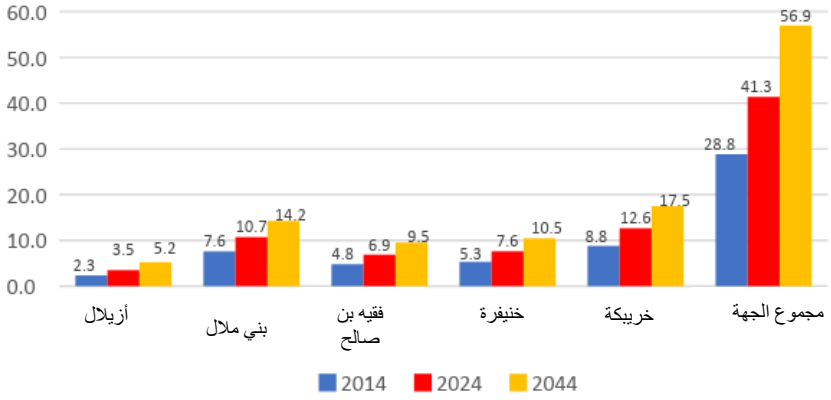

مبيان 14 : أحجام مياه الصرف الصحي الحضرية في الجهة(م ^{3})

المصدر: توقعات الخبراء

4. تدبير النفايات المنزلية والصناعية

- **النفايات المنزلية:**

ينتج سكان جهة بني ملال خنيفرة حوالي 0.5 مليون طن من النفايات سنويا (73 % في المجالات الحضرية و28 % في المجالات القروية) أو ما يقرب من 7 % من الكمية المنتجة على الصعيد الوطني. ويتم جمع النفايات المنزلية في المناطق الحضرية لكل من مدن خريبكة والفقيه بن صالح وخنيفرة وبني ملال من طرف أربعة شركات. وتغطي عملية الجمع 66 % من النفايات الحضرية في الجهة و48 % من الحجم الإجمالي. وبدعم من البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، تم تجهيز مدن بني ملال وخنيفرة وخريبكة بثلاثة مراكز من أجل التخلص وتثمين النفايات المنزلية.

وتتلقى مطارح النفايات في هذه المدن ما يقرب من 371 300 طنا من النفايات سنويا، أو ما يقرب من 83 % من النفايات الحضرية المنتجة في الجهة (و60 % من الكمية الإجمالية: الحضرية والقروية). ومن المقرر أيضا إنشاء مطارح أخرى (2018-2020). ولا يزال استعمال النفايات محدودا لأن المنصة الوحيدة قبل المعالجة المخطط لها في بني ملال لم تبدأ العمل بعد. وتمارس إعادة تدوير النفايات، شأنها شأن المدن الأخرى في المملكة، عن طريق القطاع غير المهيكل.

وفي عام 2044، ستبلغ كمية النفايات المنتجة في الجهة 611 ألف طن، أي بزيادة قدرها 21 %. وستتطلب هذه الزيادة إنشاء مرافق فعالة لمعالجة النفايات في الجهة. وقد أخذ تحديد كمية النفايات المستقبلية في عين الاعتبار مستقبل التمدن بالجهة وتحسن ظروف عيش الساكنة (نسبة الإنتاج في المجالين الحضري والقروي).

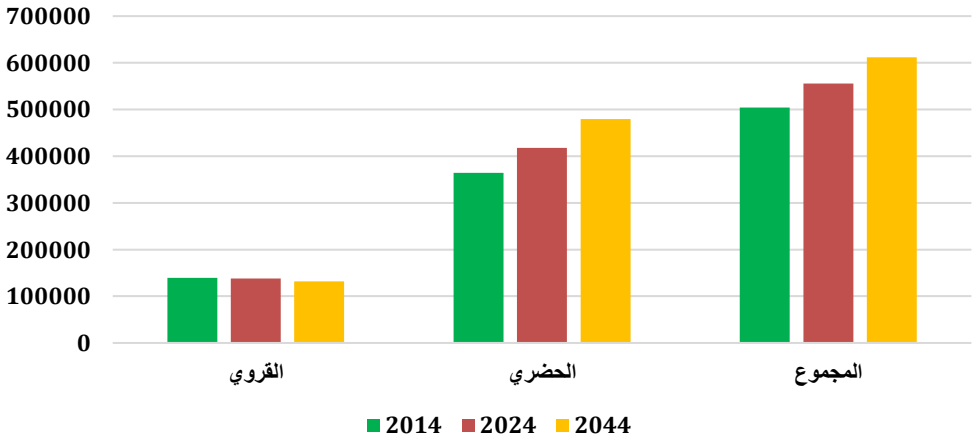

مبيان 15 : التغيرات في كمية النفايات المنزلية ف الجهة

- **النفايات الصناعية الخطيرة**

يصعب تحديد كمية النفايات الخطيرة التي يمكن إنتاجها مستقبلا لعدم توفر المعطيات الكافية. وعليه فيجب وضع المخطط الجهوي لتدبير النفايات غير الخطرة (الصناعات الغذائية والخاملة) في أقرب الأجال من أجل التوفر على المعطيات الكافية الناجمة عن التحريات لدى المنتجين لمثل هذه النفايات.
وتقدر كمية النفايات الصناعية الخطيرة في الجهة بـ 7350 طنا في عام 2010: أي ما يقرب من 2.8 % من النفايات على الصعيد الوطني. ومع معدل تطور قدره 3%، ستكون كمية هذه النفايات في الجهة 9300 طن في عام 2018. ويرد توزيع هذه النفايات حسب القطاع وطريقة المعالجة في الرسوم البيانية أدناه.

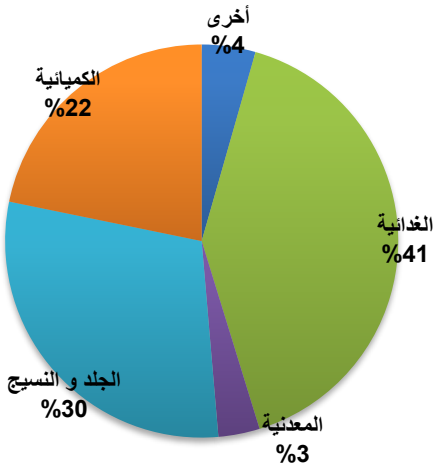

مبيان 16 : توزيع النفايات الصناعية الخطيرة حسب القطاعات لسنة 2010

المصدر: مكتب الدراسات

ولهذه النفايات أثر سلبي على البيئة بسبب عدم وجود مرافق مخصصة لمعالجة هذه الأنواع من النفايات. والمرفق الوحيد في الجهة هو مصنع سيمات (CIMAT)، الذي يمكنه التخلص من بعض هذه النفايات وتثمينها. وأقرب منصة لمعالجة النفايات هي تلك الموجودة في الكارة (إيكوفال).

5. الموارد الغابوية

وللجهة إمكانات غابوية تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، سواء من خلال الاستخدامات المختلفة للأخشاب كمواد خام والغابات كمراعي للماشية. ولذلك فهو مصدر حقيقي للشغل والدخل للأفراد. وتتسم الموارد الغابوية في الجهة بثروة كبيرة. و التي تقدر مساحتها بـ 830,000 هكتار، موزعة على جميع الأقاليم، بمعدل حوالي 30%. فإقليم أزيلال لديه أكبر مساحة من الغابات التي تغطي 364,541 هكتار. وتليها غابة خنيفرة 406 232 هكتار، والغابات الواقعة في بني ملال والفقيه بن صالح تغطي مساحة 807 152 هكتار، وغابة خريبكة 246 80 هكتارا.

وتعتبر غابات السهول وهضبة الدير وبعض غابات أيت همامة وأيت عبدي غابات للحماية، حيث تكرس غابات الأطلس المتوسط لإنتاج الحطب من خشب البلوط الأخضر وإنتاج الخشب يظهر كما يلي:

- حطب التدفئة: 200،000 طن / سنة،
- الخشب الصناعي: 1100متر مكعب في السنة،
- الخشب النجارة: 180 73 متر مكعب

ومن الأنواع التي تشكل الغطاء الغابوي (البلوط الأخضر والبلوط الفليني والبلوط) وكذلك (الأرز والعرعر والصنوبر، الخروب، الحلحال،....). ويتم استعمال الغابات في المجالات الجبلية، فضلا عن النباتات العطرية والطبية (الزعتر، الخزامى، ...). تقوم المندوبية السامية للمياه والغابات بمجهودات للحفاظ على الغطاء الغابوي في الجهة. وبين عامي 2010 و2018، تغطي تدابير الحفظ ما يقرب من 400 000 هكتار على الصعيد الوطني. وتشكل مساحة الغابات المزروعة لنفس الفترة بحوالي 43 800 هكتار (أو ما يقرب من 11.2 مليون شجرة).

ويتعلق تثمين المنتجات الغابوية في الجهة بالغابات المخزنية من ناحية، والمنتجات الغابوية الخشبية وغير الخشبية من ناحية أخرى. حيث أنه تساهم الشراكات مع الخواص في حفظ النظم الإيكولوجية وتعزيزها وإعادة بنائها. ويبلغ متوسط المداخيل السنوية حوالي 30 مليون درهم. وفي الوقت الراهن، أي ما يقرب من 22 اتفاق شراكة مع أصحاب الحقوق، بما في ذلك 7 تعاونيات للفحم، و10 تعاونيات لتثمين منتجات الخروب. وعلى الصعيد الجهوي، تبلغ مساحة المجالات الرطبة 745 هكتارا. وللجهة أيضا 18 موقعا ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية تغطي مساحة إجمالية تبلغ نحو 500 90 هكتار، بما في ذلك منتزه خنيفرة الوطني.

صورة 4 : الغطاء الغابوي بجهة بني ملال -خنيفرة

6. المعادن والمقالع

تتوفر الجهة على نحو 570 منجما، 70 منها قيد الاستغلال و6 مناجم تدار عن طريق عقود الامتياز. ومن المجمعات المنجمية الرئيسية في الجهة هي: مناجم الفوسفاط التابعة للمكتب الشريف للفوسفاط في خريبكة، ومناجم تيغزا للرصاص والزنك، ورواسب الرصاص والزنك في تادغاست، ومناجم الرصاص والزنك في أغيرد نتازولت، ومناجم الباريتين ومناجم النحاس بتسرفت.

والموارد المعدنية في الجهة متنوعة: الفوسفاط والرصاص والزنك والنحاس والمنغنيز والباريتون. ويقدر إجمالي إنتاج التعدين في الجهة بـ 19 مليون طن. وتتمتع خريبكة بالمركز الأول على الصعيد الوطني من حيث إنتاج الفوسفاط.كما تتوفر الجهة على221 من المقالع، تمثل 11.7 % على الصعيد الوطني. وتقدم أنواعا مختلفة من المواد: الكرافيت، الرخام والطين وغيرها من المواد. وتدار هذه المقالع من طرف الأفراد أو الشركات على أساس مؤقت أو دائم. وهناك 157 مقلعا في الجهة (72 %)، مقابل 56 مقلعا مهجورة (25 %) و45 في توقف مؤقت (20٪):

- بني ملال 25 مقالع نشطة (40 %)، و37 مقالع في حالة توقف مؤقت (59 %) وواحد مهجور؛
- أزيلال 8 مقالع نشطة (42 %)، و3 مقالع مغلقة مؤقتا، و8 مقالع مهجورة (42 %)؛
- الفقيه بن صالح لديها 5 مقالع نشطة و2 مقالع متوقفة مؤقتا.
- خريبكة 26 مقالع نشطة (76 %)، و3 مقالع مؤقتة، و5 مقالع مهجورة (15 %)؛
- خنيفرة 93 مقالع نشطة (94 %) و5 مقالع مهجورة (6.%).

7. قطاع الطاقة

يتم إنتاج الطاقة في الجهة في المقام الأول من مصادر هيدروليكية. ولا تنتج الجهة أشكالا أخرى من الطاقة، بما في ذلك الطاقة الشمسية والريحية والحرارية. ويمثل الإنتاج الجهوي ما يقرب من 4.5 % من الإنتاج الوطني مع هيمنة الطاقة الكهرمائية (تنتج الجهة ما يقرب من 51 % من الطاقة الكهرمائية على الصعيد الوطني). والواقع أن معظم محطات الطاقة المغربية هي مستمدة من نهر أم الربيع. ويمثل استهلاك الطاقة في الجهة ما يقرب من 6 % من مجموع الاستهلاك الوطني. وهذا يضع الجهة في المرتبة الثامنة في وطنيا. وفيما يتعلق بالوقود الصلب (الفحم)، فإن استهلاك الجهة ضئيل يقرب من 0.1 % من الاستهلاك الوطني. وهذا مؤشر واضح على الطبيعة غير الصناعية لهذه الجهة.

ويفسر عدم وجود صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة بأن حصة الجهة شبه الثابتة. وينطبق الشيء نفسه على استهلاك المنتجات النفطية في الجهة. وتكشف البيانات التي تم جمعها وتحليلها فيما يتعلق بهذا القطاع عن قدر من الاتساق في حصة الجهة من استهلاك المنتجات النفطية السائلة. وهذا يعكس على طبيعة النسيج الاقتصادي والاجتماعي الجهوي ووتيرة تطوره. وينبغي ألا تهدف سياسة الطاقة في جهة بني ملال خنيفرة إلى "الاكتفاء الذاتي الجهوي"، بل ينبغي أن يتم تعزيز القدرة الجهوية على تنويع المصادر المحلية لإنتاج الطاقة مع تحسين التحكم في الاستهلاك.

1. قضايا المخاطر الطبيعية

ن حيث المخاطر الطبيعية ، تتعرض الجهة ، بسبب موقعها الجغرافي وشكلها وجيولوجياها ، لظواهر طبيعيه مختلفه يمكن ان تسبب اضرارا مثل الفيضانات وعواقب تغير المناخ. .

ويسهم الإفراط في قطع الأخشاب والرعي المفرط واستنزاف الغطاء النباتي في الغابات والمراعي والأراضي الرطبة للزراعة أو غيرها من الاستخدامات في زيادة تحات المياه والرياح ، ولا سيما علي اليابسة الذين هم بالفعل في حاله حرجه.

وتزداد هذه الظاهرة حده نتيجة للممارسات الزراعية السيئة وأثار تغير المناخ التي تتجلى في الفيضانات والفيضانات المفاجئة التي تمر عبر مدن كبني ملال (تعبرتها العديد من الوديان).

وتشهد المدن والأقاليم أيضا اشكالا من تدهور الموارد الطبيعية (الإفراط في الرعي ، استنزاف الغطاء النباتي، واستنزاف مياه الفرشة المائية ، وفقدان التنوع البيولوجي) ، مما يؤدي إلى التعرض السريع للأخطار الطبيعية (التصحر ، والفيضانات ، وما إلى ذلك).

وتتفاقم هذه المخاطر بما يلي:

1. التحضر غير الخاضع للسيطرة في مناطق الفيضانات ،
2. عدم صيانة المجاري المائية التي تعبرالمراكز الحضرية في الجهة
3. التعمير على المجال الهيدروليكي العام ؛
4. استنزاف الغطاء النباتي في مناطق الأحواض المائية مما يرفع مستوى التصحر ؛
5. ضعف أليات الإنذار المبكر.

ك. مؤهلات ومستقبل تنمية التراث بجهة بني ملال خنيفرة

ساعد التشخيص الترابي للإمكانات الثقافية والتراثية في الجهة على تسليط الضوء على ثروة الجهة في هذا المجال. ويبين التوزيع الجهوي لهذه الموارد وجودها في جميع الأقاليم، مع وجود اختلافات حسب المجالات. وفي هذا الصدد، ونظرا لخصوصية جهة أزيلال، يمكن اعتباره مركزا رئيسيا للاقتصاد التراثي على الصعيد الجهوي. واعتمادا على الاستنتاجات المتأتية من مرحلة التشخيص، من الممكن صياغة رؤية استشرافية للتراث في الجهة، بعد تذكير موجز بالموارد الرئيسية المخصصة لها.

1. إمكانات تراثية كبيرة ومتنوعة:

- التراث الجيولوجي: تزخر الجهة بتراث يعود إلى ملايين السنين آثار الديناصورات في دمنات وفي آيت بو غماز، بالإضافة إلى اكتشاف هيكل عظمي كامل تقريبا لديناصور.
- التراث الأثري: أراضي أزيلال هي أيضا تتوفر على مساحات كبيرة من المنحوتات الصخرية، والتي يعود تاريخها إلى العصر الحجري الحديث والعصور القديمة (الفترات المقابلة للغزوات الفينيقية والرومانية)، وخاصة في موقع تيزي نتغريست في آيت بو علي.
- التراث الطبيعي (المواقع والمناظر الطبيعية): الوديان ، البحيرات الطبيعية، بحيرات السد، والينابيع والشلالات الشهيرة دوليا، والغابات الشاهقة: السنديان الأخضر، الصنوبر...
- التراث المبني: على الرغم من عدم وجود المدن الكبيرة، فإن إمكانات الجهة غنية بشكل ملحوظ: ثلاث مدن صغيرة، القصبة، القصور والقرى زهي روائع حقيقية من العمارة الجبلية، والبقايا معزولة....
- معارف الأجداد وتقاليدهم وفنونهم الشعبية تتميز بتنوع وثراء يتعلقان بجميع أقاليم الجهة.

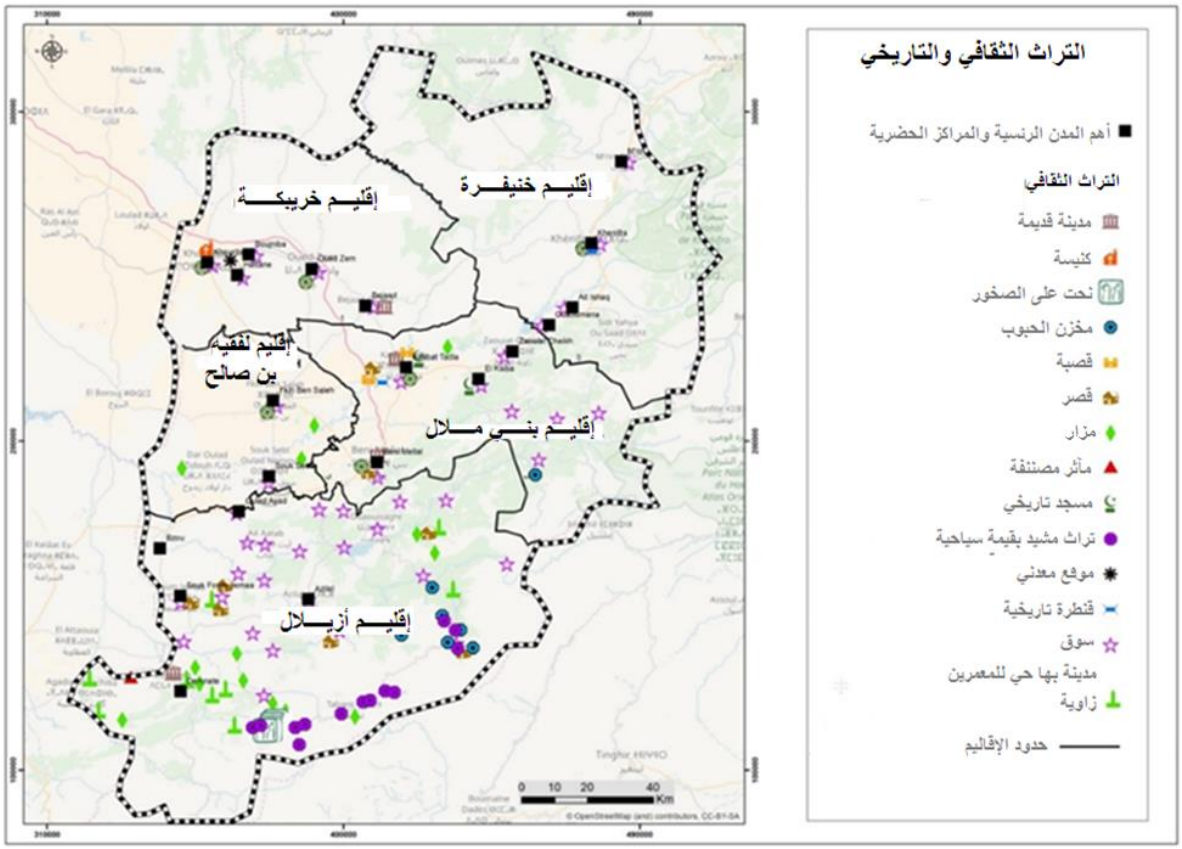

خريطة 12 : خريطة التراث بالجهة

2. العديد من الاكراهات التي يجب التغلب عليها:

- قيود التراث، لأن أي مورد جهوي ليس بالضرورة تراثا. كل التراث ليس تلقائيا مثمنا (فعلى سبيل المثال، لم ينظر إلى التراث الجيولوجي على أنه تراث قبل إنشاء الحديقة الجغرافية).
- ضرورة انضمام الفاعلين والساكنة إلى البرامج والإجراءات لحماية وتعزيز التراث
- الإكراهات المؤسسية المتصلة بمشاكل التنظيم والحكامة وتنسيق الإجراءات؛
- الإكراهات المتصلة بهشاشة القطع والموارد التراثية (تدهور المبنى، وخطر الجفاف، والتلوث، والاستغلال المفرط...)؛
- عدم وجود بنيات للمواقع التراثية: صعوبة الولوج، والافتقار إلى المرافق وخدمات الاستقبال؛
- الإكراهات المتصلة بنقص تكوين الجهات الفاعلة المحلية، في وضع المشاريع وإدارتها في إطار الشراكات،

- الإكراهات المتصلة بالموارد المالية المحدودة وصعوبات بناء الشراكات المناسبة؛
- صعوبة إدارة التناقضات والصراعات بين مختلف المستخدمين (الحماية، والتقييم، والاستخدام الفردي، والاستخدام الجماعي)؛
- ضعف تسويق المنتجات التراثية (الحرف اليدوية والمنتجات المحلية)؛
- قيود المنافسة الدولية وضغط العولمة...

3. تحديات على المدى المتوسط والبعيد:

- تصنيف المؤهلات لإنشاء قواعد بيانات دقيقة ومتاحة ومندمجة على أساس منتظم؛
- صياغة مشاريع متكاملة حول التراث، في إطار شراكات لإشراك مختلف الجهات الفاعلة والمؤسسية؛
- إعادة ترسيخ هوية الأقاليم في مواجهة العولمة؛
- توفير التكوين الأساسي والمستمر، المناسبين للمجتمع المدني؛
- توفير التجهيزات الأساسية للمجالات، التي يمكن أن يكون تراثها موردا صحيا (بما في ذلك سلسلة الجبال)؛
- إزالة التراث الثقافي من حالة "التعميم"، مع تجنب تشويه أسسه الأصلية؛
- إنشاء البنيات المناسبة للترويج للمنتجات التراثية (المتاحف والمعارض والمهرجانات...).

4. الاتجاهات المشاريع والإجراءات:

- الاتجاهات التطورية:

تكشف النتائج خلال مرحلة التشخيص عن بعض الاتجاهات الإيجابية بما في ذلك:

- تجدد اهتمام البحث العلمي والأكاديمي بالعناصر التراثية (إنشاء مركز مخصص للتاريخ والتراث والثقافة في جامعة مولاي سليمان في بني ملال)؛
- نضج أربعة مهرجانات رئيسية في الفقيه بن صالح وخريبكة وخنيفرة وأبي جعد؛
- تطوير مجموعات أحيدوس وعبيدات الرمى مع وجود اتجاه نوعي (مجموعات من الإناث والشباب)؛
- تطوير ومضاعفة مجموعات الفروسية، مع بحث لتطور نوعية الاحصنة.

وقد اتخذت العديد من الإجراءات كجزء من الرؤى الاستراتيجية التي تتعلق بالتراث والثقافة، أو التي تدمجها في المشاريع القطاعية. وتشمل هذه التدابير، بالاستراتيجية الوطنية للتدخل في الأنسجة القديمة والتاريخية، رؤية السياحة لعام 2020، ورؤية التنمية القروية لعام 2020، ومخطط "المغرب الأخضر"، ورؤية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لعام 2020. كما مندوبية المياه والغابات ومكافحة التصحر باتخاذ إجراءات متعددة لحماية وتثمين النباتات والحيوانات في كل المناطق المتعلقة بالجهة.

وفي الآونة الأخيرة، يجري الشروع في تنفيذ البرنامج الوطني لتحديد المواقع والآثار التاريخية، الذي أطلقته وزارة الثقافة، لتلبية حاجة ملحة وأساسية، من أجل تعزيز الإمكانات التاريخية والثقافية المحلية، الجهوية والوطنية. وهذه كلها رؤى واستراتيجيات وبرامج أخرى كثيرة يمكن أن تسهم في تنمية التراث، إما من خلال إجراءات محددة أو مشاريع متكاملة في إطار اتفاقات الشراكة.

- المبادرات الرئيسية التي تفتح آفاقا واعدة لتنمية التراث والموارد الثقافية. وقد تم تنفيذ العديد من المبادرات في الجهة إما من قبل السلطات العمومية أو من قبل الجمعيات بالشراكة مع الدولة. ومن المهم أن نذكر في هذا السياق مثال منتزه مغون الجيولوجي العالمي التابع لليونسكو، وفي مايلي عرض موجز عنه:

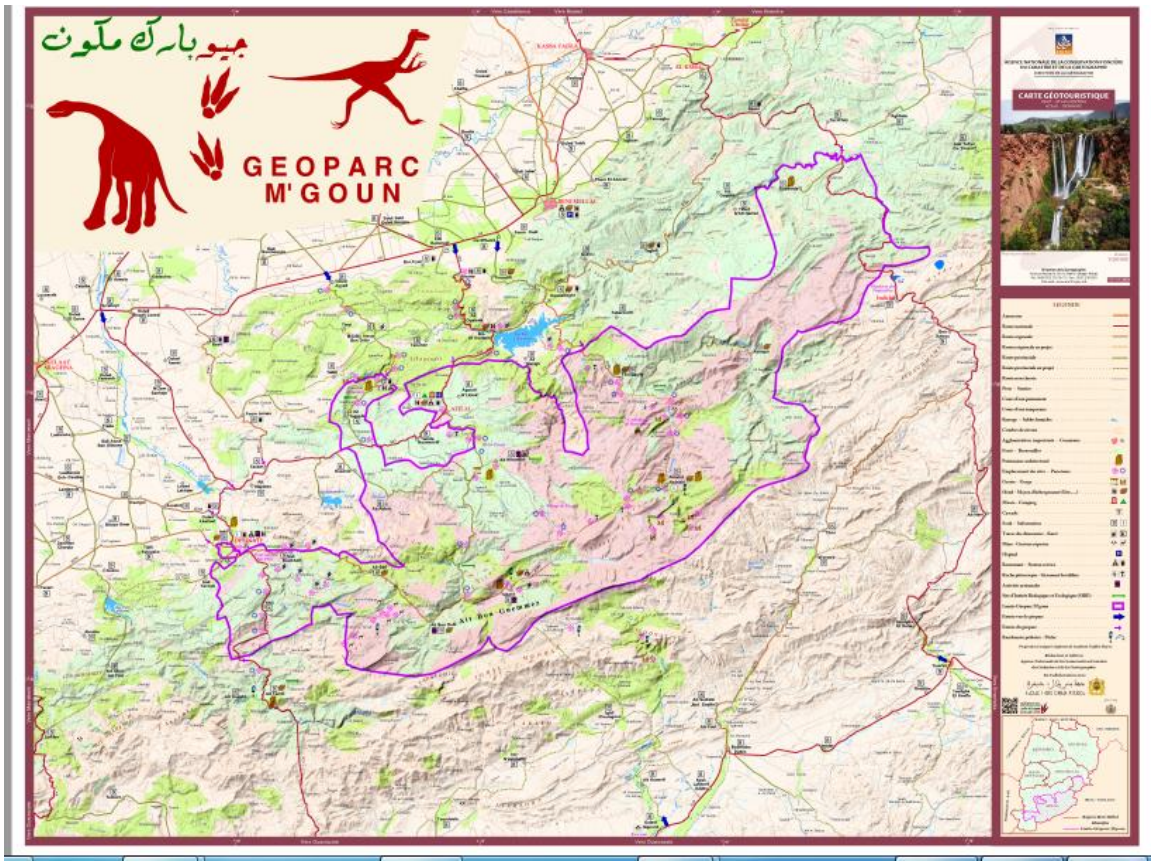

خريطة 13 : منتزه مغون الجيولوجي التابعة لليونسكو

يغطي المنتزه مساحة تقدر بـ 12,791 كلم^2، منها 5700 كلم^2 وصفتها اليونسكو بـ "المنتزه الجيولوجي العالمي لليونسكو" في شتنبر 2014 وتشمل 15 جماعة (أزيلال، دمنات، تيلوغوجيت، زاوية أحنصال، تابانت، آيت محمد، آيت تاغويلا، أغودي ن لخير، آيت عباس، آيت بولي، آيت بلال، سيدي بولخليف، تيفني، أنرغي بوتفردة). يهدف المنتزه الجغرافي إلى أن يصبح عاملا هاما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجهة وإطارا لمبادرات التنمية المستدامة. وهو يهدف إلى الشروع في تنمية السياحة، ولا سيما السياحة الجيولوجية، التي ستخلق الشركات المحلية، مما يولد مصادر جديدة للدخل للسكان. كما أن الحديقة الجيولوجية لليونسكو في مغون لها مهنة تعليمية. وتعتزم اقتراح برنامج تعليمي علمي وبيئي. وقد أدت جكامة هذا المشروع الضخم إلى تكريسه على الصعيد الدولي منذ أن أعيد تسميته مؤخرا بمنتزه جيو وورلد كما تدل على ذلك الشهادة جانبه.

UNESCO
Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture
Géoparcs mondiaux UNESCO

GÉOPARCS MONDIAUX UNESCO

Le Conseil des géoparcs mondiaux UNESCO a approuvé la revalidation de

M'Goun

comme
Géoparc mondial UNESCO

Les Géoparcs mondiaux UNESCO ont pour but d'explorer, de développer et de célébrer les liens entre patrimoine géologique et tous les aspects du patrimoine naturel et culturel. Ils cherchent à reconnecter notre société humaine à l'histoire de notre planète à travers 4600 millions d'années de son histoire qui a façonné chaque endroit de la terre et chaque aspect de nos vies.

DURÉE DE DÉSIGNATION
1 janvier 2019 - 31 Décembre 2022

DIRECTRICE GÉNERALE DE L'UNESCO

*Afin d'assurer la qualité continue des Géoparcs mondiaux UNESCO, la désignation est soumise à une revalidation tous les quatre ans.

وفي ضوء العناصر المحللة، يبدو أنه إذا لم يكن التراث في

الوقت الراهن ذا قيمة كافية، فإن التطورات المقبلة تفتح آفاقا للتنمية الجهوية، بما في ذلك التراث والثقافة. ويمكن أن يكون رافعة رئيسية في الإجراءات والبرامج التنموية في الجهة، اعتمادا على خصوصيات المجالات. وعلى سبيل المثال، فإن الكتلة المركزية للأطلس الكبير الدير هي بلا شك مركز اقتصاد تراثي.

خلاصة:

وفي إطار التوقعات السكانية، يبين التحليل المتوقع أن عدد سكان الجهة سيرتفع إلى معدل سنوي متوسطه 0.4 في المائة خلال الفترة 2014-2044. وبحلول عام 2044، سيكون عدد السكان هذا حوالي 910 837 2 نسمة، مقارنة بـ 455 516 2 نسمة في عام 2014. ووفقا لهذا التطور، فإن مجموع سكان جهة بني ملال خنيفرة سيمثل 6.65 في المائة من مجموع سكان المغرب.

وستبقى بنية السكان حسب الاقاليم لسنة 2044 كما هي في عام 2014 على حساب حدوث تغيير طفيف لصالح بني ملال، التي ستحتل المركز الأول بدلا من أزيلال. وكما تبين نتائج التوقعات التالية، فإن سكان خنيفرة سيشهدون انخفاضا بنسبة 4.1 في المائة بين عامي 2014 و2044 مقابل زيادات بمعدلات 23.4 في المائة لبني ملال، و14.5 في المائة للفقيه بن صالح، و14.2 في المائة لأزيلال، و10.5 في المائة لخريبكة. و12.8% للجهة ككل.

وبالقيمة المطلقة، بحلول عام 2044، ستشهد جهة بني ملال خنيفرة زيادة إجمالية في عدد سكانها بمقدار 321455 نسمة مقسمة إلى 128338 نسمة في بني ملال، و78601 نسمة في أزيلال، و72785 نسمة للفقيه بن صالح، و56.858 نسمة لخريبكة، غير أن مع تناقص من 15127 نسمة لخنيفرة.

وفيما يتعلق بسكان القرى، ستشهد الجهة بين عامي 2014 و2044 انخفاضا إجماليا قدره 68959 نسمة (5.4 -في المائة). وسجل أكبر انخفاض في خنيفرة وبلغ 85602 نسمة (59.8 -في المائة) تليها خريبكة بانخفاض قدره 65803 نسمة (-39.9%). وسيشهد سكان القرى في الأقاليم الأخرى زيادات قدرها 962 46 (20.9 في المائة) لبني ملال، 29375 نسمة (6.5%) لأزيلال و6109 نسمة (2.0%) للفقيه بن صالح.

وفيما يتعلق بالتمدن، سيرتفع معدل التمدن من 49.1 في المائة في عام 2014 إلى 57.3 في المائة في عام 2044. وسيبقى هذا المعدل متواضعا في أزيلال حيث يقدر على التوالي في هذه التواريخ بنسبة 18.1 في المائة و23.7 في المائة مقابل 40.9 في المائة و47.3 في المائة في الفقيه بن صالح، أي أن هاذين المجالين سيكونان قرويين في عام 2044.

أدى التحليل الاستشرافي لتطور الفقر والهشاشة في جهة بني ملال خنيفرة ومقارنتها بالجهات الأخرى إلى السيناريو الاختياري للحد من الفقر النقدي 2%، التي سجلت على مستوى الدار البيضاء في عام 2014. ومن المتوقع أن يكون المعدل في عام 2044 منعدما، بالنظر إلى التطورات الملحوظة التي شهدها الفقر المتعدد الأبعاد.

وفيما يتعلق بالنسيج الحضري الجهوي، تكمن الاتجاهات الكبرى للتنمية في المستقبل زيادة التمدن بالجهة بحلول عام 2044. وسيتطلب ذلك دعماً استباقيا من حيث التجهيزات الأساسية لتحسين ظروف العمل والعيش في المجالات الحضرية. وبالنظر إلى التغيرات المقدرة في البنيات الديمغرافية والحضرية، فإن التحليل الاستشرافي قادر على تقدير ما يلي:

- الاحتياجات السكنية في أفق 2044: 262689 وحدة سكنية، منها 84.8 في المائة في الجهات الحضرية و15.2 في المائة في الجهات القروية؛
- توزيع هذه الاحتياجات في الأقاليم هو 30% لبني ملال، و26% لخريبكة، و18% لفقيه بن صالح، و14% لخنيفرة، و12% لأزيلال.
- الحاجة إلى الأراضي اللازمة لتلبية الاحتياجات السكنية بمساحة 5 000 هكتار موزعة حسب الاقاليم وفقا لنفس النسب من الاحتياجات السكنية المذكورة أعلاه.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة استخدام الأراضي على النحو الأمثل عن طريق مكافحة التوسع الحضري في الجهة، وتشجيع التعمير العمودي.

ويبين التحليل الاستشرافي لاقتصاديات جهة بني ملال خنيفرة اتجاها يتسم بانخفاض القيم الرئيسية المتعلقة بأدائها الاقتصادي، ولا سيما الانخفاض في إجمالي الناتج الخام الجهوي بمتوسط 1.1% سنوياً مقارنة بانخفاض متوسط المعدل السنوي البالغ 2.5% للقطاع الأولي و6.6% للقطاع الثاني، ولكن مع زيادة سنوية بمعدل متوسط قدره 2.6% للقطاع الثالث.

وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، فإن مختلف القطاعات ستعرف تطورا هاما أساسا في إنتاج الحبوب مما يعطي الجهة وزنا قدره 13 في المائة على الصعيد الوطني مقابل 15.15 في المائة للأغنام، و14.5 في المائة للماعز، ففي المستقبل، سيكون

من المهم تشجيع مرافقة إنشاء قطاعات لتنمية المنتجات الزراعية والحيوانية، بما في ذلك الأغذية الزراعية والحليب واللحوم الحمراء والمشتقات، وما إلى ذلك.

أما النسيج الصناعي الذي تميز تطوره الأخير بانخفاض الوزن على المستوى الوطني لعدد المنشآت الصناعية (4%) بمعدل سنوي متوسط يقارب 0.7 في المائة، فلا يتطور بما يتماشى مع الأهداف المسندة إلى الاستراتيجيات الصناعية الوطنية. وعلى مدى السنوات القليلة القادمة، يجب إعادة تنظيم هذا القطاع في إطار دينامية تنموية حقيقية تعطي الجهة صبغة صناعية تقوم على إمكاناتها ومؤهلاتها وعلى التخصص في القطاعات الصناعية الغذائية والمعدنية.

وعلاوة على ذلك، فإن قطاع السياحة لا يشهد إلا تطورا متواضعا يتجلى في عدد أسرة المؤسسات السياحية المصنفة التي لا تتجاوز 2 في المائة وعدد الليالي السياحية في هذه المؤسسات والتي تصل 0.8٪. وهذا القطاع، شأنه شأن القطاع الصناعي، الذي يحتاج إلى إعادة تعريف من حيث ديناميات التنمية في إطار مندمج لتطوير الصناعة التقليدية وتعزيز التراث الطبيعي والثقافي.

وبدوره، فإن قطاع البناء في وضع مثير للقلق حيث أدت التطورات الأخيرة إلى انخفاض استهلاك الاسمنت بهذه الجهة للفرد بمعدل متوسط قدره 3.2 في المائة سنويا. وفي الأجلين المتوسط والبعيد، يجب الدفع نحو دينامية جديدة لإنعاش أنشطة البناء في جميع أنحاءها.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل والاتصالات، تحتاج الجهة إلى معالجة أحوال الطرق السيئة، ولا سيما تلك التي تؤدي إلى الجهات الجبلية في أزيلال وخنيفرة، وتصحيح عدم التوازن بين مختلف مجالات الجهة من حيث البنية التحتية للطرق.

وفيما يتعلق بالتعليم والصحة، يبين التحليل ا أن تحقيق أهداف تعميم التعليم المدرسي وتحقيق تعميم الحصول على الخدمات الصحية بحلول عام 2044 سيحتاج إلى بذل جهود كبيرة في كلا المجالين. وبالنسبة للتعليم، ينبغي أن توفر هذه الجهود 1453مؤسسة منها 795 مدرسة ابتدائية، و431 مدرسة ثانوية اعدادية، و227 مؤسسة للمدارس الثانوية التأهيلية. وفيما يتعلق بالصحة، ينبغي أن تؤدي هذه الجهود إلى خلق ما مجموعه 326 مرفقا للرعاية الصحية الأولية و911 طبيبا و407 2 ممرضا بحلول عام 2044.

ويبين التحليل التوقعي والمستقبلي للثروة البيئية التي تزخر بها جهة بني ملال - خنيفرة أنها تتمتع بمزايا وفرص كبيرة في هذه المجالات تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة. وللجهة مؤهلات من حيث الموارد المائية، وإنتاج الفوسفاط، والموارد الجيولوجية، والبيولوجية والتراث. كما يجب تثمين هذه الثروات لتلبية الاحتياجات السكانية واحتياجات التنمية الاقتصادية.

فعلى سبيل المثال، في مجال الولوج إلى الماء الصالح للشرب، وبحلول عام 2044، ستحتاج الجهة إلى ما يقرب من 107 ملايين متر مكعب من مياه الشرب للاستهلاك المحلي (دون احتساب مياه المتعلقة بالصناعة) مقارنة بـ 59.4 مليون متر مكعب في عام 2014. وسيبلغ استهلاك المياه في المناطق الحضرية 79.5 مليون متر مكعب (يقدر على أساس التغيرات في عدد السكان والحصة اليومية للفرد الواحد). وسيرتفع حجم المياه المستعملة المنتجة بـ 28.8 مليون متر مكعب في عام 2014 إلى 56.9 مليون في عام 2044، أي بزيادة إجمالية قدرها 97.5 في المائة. وتتطلب تلبية حجم هذه الاحتياجات بذل المزيد من الجهود.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن كمية النفايات المنتجة في الجهة في عام 2044 ستبلغ 611623 طنا مقارنة بـ 503968 طناً في عام 2014، أي بزيادة قدرها 21 في المائة. وستتطلب هذه الزيادة إنشاء مرافق كافية وفعالة لمعالجة هذه النفايات على الصعيد الجهوي.

وأخيرا، لا بد من إيلاء الاهتمام لمجالي الطاقة والتراث الطبيعي والثقافي على حد سواء. وبما أن الجهة هي مركز لإنتاج الطاقة الكهرمائية، فإنها مدعوة إلى تعزيز قدرتها الجهوية على تنويع المصادر المحلية لإنتاج الطاقة من خلال الطاقة المتجددة. إن التراث الطبيعي والثقافي متنوع وثري إلى درجة أنه لم يقدر بعد بما فيه الكفاية، ويمكن أن يكون موضوع استراتيجيات تثمين مناسبة وبرامج عمل متكاملة لجعله قطاعا احتياطيا يساهم في التنمية المستدامة في جميع أنحاء الجهة.

6. التوجهات الاستراتيجية للتصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة

1) تمهيد:

يهدف التصميم الجهوي لإعداد التراب إلى الاستجابة على المدى الطويل لعدة قضايا وأسئلة تتعلق بالجهة من حيث إمكانية تحقيق التنمية الترابية. ويجب أن يتم وضع أسس التنمية المستدامة والشاملة لصالح جميع المجالات المكونة للجهة من خلال التركيز على الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تعبئة جميع الموارد البشرية والطبيعية وإشراك جميع الجهات الفاعلة حول مشروع موحد هو مشروع الجهة؛
- البحث عن الظروف والسبل الكفيلة بزيادة جاذبية الجهة؛
- بيان الشروط اللازمة للشروع في عملية تنموية شاملة تمكن من ضمان رفاه اجتماعي أفضل لجميع المواطنين من خلال توزيع عادل للثروة التي تم خلقها.

ويتجلى الهدف الأسمى للتصميم في إثراء التطور المنشود في جهة بني ملال خنيفرة وأقاليمها، وأدوارها المحددة وعلاقاتها المتبادلة مع المجالات المجاورة، ضمن الإطار الأوسع للخيارات الوطنية وفي ظل السياق الدولي المتغير. ومن ثم، فإنه يحدد الاتجاهات الرئيسية لتنمية وتطوير جهة بني ملال خنيفرة، باعتبارها واحدة من الجهات الاثنتي عشرة في المملكة.

وبذلك، فإن التصميم هو المترجم للتطلعات المحلية إلى التنمية المتناسقة وتنفيذ السياسات التنموية. ويمكن توضيح هذه السياسات بدقة أكبر وتقسيمها جهويا إلى مجموعة متكاملة من البرامج الموضوعاتية المترابطة والتكاملية، بما في ذلك برامج فضاءات المشاريع. ومن المفترض أن يستجيب التصميم لتحديات واحتياجات حياة المواطنين، بما في ذلك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من خلال ما يلي:

- صياغة توجهات استراتيجية لضمان التنمية المستدامة لمختلف مجالات الجهة؛
- وضع أهداف ملموسة وطموحة لتنمية الجهة وفق منظور استباقي بحلول عام 2044؛
- تحديد تدابير التنفيذ، مشفوعة بتوصيات مفتوحة وغير ملزمة؛
- وضع إطار قانوني لتقاسم المسؤوليات والالتزامات؛
- اقتراح إنشاء بنية جهوية للإنجاز.

وقد مكنت عملية تحديث الحكامة الجهوية في المغرب من وضع تدريجي لبنية إدارية يسند لها اختصاصات قطاعية متمايز. وقد تم تبسيط هذه المجالات وتعديلها منذ منتصف السبعينات في ضوء اللاتركيز واللاتمركز والجهوية. وفي ضوء الجهوية المتقدمة، لابد من الربط بين المقاييس الترابية والتخصصات القطاعية. وبإسناد مهام متعددة القطاعات إلى الجهة، تم تحقيق تقدمين رئيسيين: تغيير في المفهوم بشأن الطريقة التي تعامل بها الخصوصيات الجهوية، من ناحية، وبروز قضايا في عدة مجالات من السياسة العمومية التي تتطلب التدخل المشترك من مستويات عدة من العمل ولكن تحت الإشراف المباشر للجهة.

ووفقا لأحكام القانون 111-14، فإن استراتيجية تنمية التراب الجهوي قد وضعت في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب، والتي يثري تنفيذها مخطط التنمية الجهوية (انظر المواد 5 و82-83 و88-90، ...). والواقع أن التصميم يعبر عن خيارات التنمية المستدامة لمجالات الجهة. ويهدف القانون 111-14 إلى التوصل إلى اتفاق بين الدولة والجهة بشأن تدابير تنمية المجال والارتقاء به، وفقا لرؤية استشرافية واستراتيجية، وذلك للسماح بتحديد التوجهات والخيارات المرتقبة لتنمية الجهة. وتسند المادة 89 من القانون التنظيمي المتعلق بالمناطق ثلاث وظائف رئيسية إلى التصميم:

- وضع إطار عام للتنمية الجهوية المستدامة والمتماسكة في المناطق الحضرية والقروية؛

- تحديد " الخيارات المتعلقة بالبنيات التحتية والتجهيزات المهيكلة في الجهة"؛
- تحديد "مجالات المشاريع الجهوية وبرمجة اجراءات تثمينها وكذلك مشاريعها المهيكلة".

وعلى هذا الأساس، ينبغي أن يكون التصميم مرجعا على المدى الطويل، فينبغي التشديد على ضرورة تطوير العديد من البرامج والمخططات القطاعية داخل الجهة.

2) الطموحات الجهوية القائمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة

يعتبر التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة وثيقة استشرافية بحلول عام 2044. وبعرض بعض الأرقام، يتبين أن معدل النشاط الجهوي يبلغ حاليا 60.7 في المائة، ويتجاوز معدل البطالة فيها 16 في المائة من السكان النشيطين. وبالنسبة لجهة تضم ما يقرب من 7% من مجموع السكان، والتي تساهم ب 5.6 في المئة في عام 2016 من إجمالي الناتج الداخلي للمغرب والتي يحتل معدل نموها المرتبة السادسة في ترتيب المناطق الاثنتي عشرة الجديدة، فإن التحديات كبيرة ومهمة. وبالنظر إلى طبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتراكم مظاهر الفقر والهشاشة في المجالات القروية والحضرية فإن جهة بني ملال خنيفرة ملزمة بالقيام بأكثر من "مجرد" حفظ ومواصلة ما تقوم به اليوم. ومن منظور التجديد والتطوير على وجه الخصوص، ينبغي تنفيذ خيارات التصميم، مع توخي المرونة اللازمة. ولكن أيضا لابد من البحث عن صياغة إيجابية للخيارات الاستراتيجية الأخرى للدولة. وينبغي ألا يترك هذا التنفيذ مجالا للتردد والنهج الخجول أو المتردد إزاء التنمية الاقتصادية الجهوية.

إن مناقشات ومداولات المجلس الجهوي، بشأن التشخيص الاستراتيجي، فضلا عن مناقشات جميع حلقات العمل التشاورية، تبين أن هناك اقتناعا تاما بأن مسار التنمية الجهوية يجب أن يشق طريقه في إطار استعمال مستدام للمجالات الجهوية. ويجب أن يكون هذا الإطار حاضنا للذين سينفذون مخطط التنمية من أجل تحويله إلى مشاريع حقيقية.

وقد بين التشخيص الاستراتيجي موقع الجهة وطنيا ودوليا. وهناك العديد من الاعتبارات التي يراها مكتب الدراسات المركزية والتي تتجاوز التوزيع المكاني للاستثمار العمومي، سواء من حيث استقبال الشركات الأجنبية أو احتمال تكثيف العلاقات مع الجهة الشمالية أو تأثير إعادة فتح الحدود الشرقية للبلاد... وتعتمد الاقتصادات الجهوية على الاقتصادات الوطنية والعالمية، وكل اقتصاد جهوي فريد من نوعه. إن الاختلافات في ديناميات الاقتصادات الجهوية تسلط الضوء على مواطن القوة والاكراهات التي تواجهها كما تبين الخصائص الهيكلية للمناطق وتسمح بتحقيق العديد من الأهداف المذكورة.
إن أهداف التصميم تتركز في وضع توجهات استراتيجية دون وضع أولويات معينة. وهذا هو السبب في أن المقترحات صيغت، بما يتجاوز ما يمكن تحقيقه، مع مراعاة المقصود والممكن في سياق تعزيز وتجديد الصبغة الجهوية. ولكن إذا كانت مسألة الصبغة الاقتصادية مهمة بالنسبة لأي مشروع تنموي جهوي، فلا ينبغي لها أن تلعب في اتجاه إبراز أو تجميد البنية الإنتاجية القائمة والتخصصات الناتجة عنه.

3) البرمجة الدقيقة للموارد والتعبئة العامة للفاعلين في مجال التنمية الجهوية

قد أظهر التشخيص الترابي بوضوح أن الإمكانات المستغلة للزراعة مهمة وأن المراكز الحضرية الرئيسية توفر، بالإضافة إلى تجديد الصناعة التقليدية، فرصا خاصة لوضع أسس صناعة متطورة وسلاسل خدمات عالية الأداء. ومن المهم تعزيز قواعد التصنيع القائمة، الذي من الموجب توجيهه نحو الأنشطة الدينامية ذات القيمة المضافة العالية بما في ذلك: الصناعة الغذائية. من أجل تجنب توقف حقيقي للوسط الناجم عن تنزيل التصميم والمخطط، من المهم العمل على ضبط الآجال النهائية من خلال البرمجة الدقيقة للموارد المالية وتعبئتها.

وتأخذ المقترحات في عين الاعتبار أيضا التمفصلات الأساسية للتصميم. وقد تم تعزيزها بضمان تكامل الديناميات والمخططات والبرامج التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على إعداد تراب الجهة. ومن المؤكد أن جهة بني ملال خنيفرة ومختلف الفاعلين فيها لهم حرية كاملة في العمل، ولكن في إطار الاستراتيجية العامة للدولة، التي ترجمت إلى مختلف السياسات العمومية. وعند

القيام بذلك، يجب عليها أن تدمج جزئيا القيود التي تتجاوزها، ولا سيما المحلية والدولية. وقد ورد ذكر تفاصيل السياسات العمومية على الصعيد الوطني في الوثيقة التشخيصية، وهي خلفية لمجموع البرامج والمشاريع التي تشكل العمود الفقري للتصميم ولمخطط التنمية الجهوي (20 سنة فما فوق).

ولدعم وتعزيز المشروع الجهوي، وبالإضافة إلى مفاتيح التوزيع والتحكيم التي سيتم تحديدها لصناديق التأهيل والتضامن، سيكون من المهم دراسة العلاقة بين التصميم والتحديثات التي عرفتها النصوص القانونية (قانون التعدين، والبيئة، والإسكان، والغابات...). ويتوقف نجاح العمل الجهوي أيضا على الجهود المبذولة لتخفيف عبء مجموعة من التحديات التنظيمية. وفيما يتعلق بهذه المدونات والأنظمة الأخرى، سيتم التذكير بالتغييرات والتعديلات اللازمة لتهيئة المجالات الحضرية، فضلا عن معايير حماية المناطق القروية.

وبالنظر إلى الإجراءات التي يتخذها المجلس الجهوي، التي ستحقق من خلال برامج التصميم، سيكون للعديد من الأهداف والتدابير أثر من حيث تنمية المجالات. ومن الضروري إجراء مشاورات مسبقة حقيقية مع الفاعلين بشأن هذا الموضوع من أجل تجنب أي أثر عكسي قد يؤثر على المكاسب المحققة. وينبغي أن تكون التنمية الجهوية مدعومة بمصادر التمويل والترتيبات المالية المناسبة. ولذلك ينبغي عدم إغفال هذا العنصر من حيث المساهمة والمشاركة في الجهود التنموية الجهوية.

4) الاستناد في تفعيل التصميم على تعاون جميع الفاعلين

وإذا كان الغرض من التصميم، بمجرد أن يعتمده المجلس الجهوي، أن يكون ديناميا وقابلا للتطوير، فيجب أن يكون المجلس قادرا على تقييمه وتكييفه. ويبقى الأهم هو أن يكون قادرا على استخدام التصميم كأداة حقيقية للتوجيه. ويجب أن تكون الأهداف الكمية قابلة للإنجاز على المدى البعيد على أساس الظروف الاقتصادية المتغيرة، والاحتياجات الجديدة في جهة بني ملال خنيفرة.
ولم تدخر المقترحات الواردة في مجالات المشاريع المختارة جهدا في إشراك القطاع الخاص في تهيئة المجال الجهوي. وإذا كانت الشركات الكبرى تعي أهمية مشاركة القطاع الخاص في إعداد التراب الجهوي، فإن النسيج الواسع جدا للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لم يترسخ لديه بعد الوعي بما يمكن أن تمنح لها المشاركة في هذا المجال. فبعض الإجراءات مفتوحة أمام القطاع الخاص وغيرها يبقى محصورا (توسيع جهة النشاط الاقتصادي، على سبيل المثال). وينبغي أن تصبح المساواة في التعامل القاعدة التي تسمح لمختلف فئات القطاع الخاص بالشروع في إجراءات معينة غير مفتوحة لها حاليا مع البقاء تحت مراقبة السلطات العمومية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون القطاع الخاص، قادرا على أن يكون بحق شريكا للسلطات العمومية وأن يستفيد من دعم الدولة، ليصبح مصدرا لتنفيذ أمثل للمشاريع المبرمجة.

وأخيرا، ونظرا لتباين الإقليم ذاتها، فإن تنفيذ مشروع التنمية الجهوية يثير مسائل مهمة تتعلق بالتتبع والتدبير. وتشير مسألة المقاييس الترابية وكيفية تنفيذ الأهداف إلى نمط الحكامة المعتمدة. وفي حين أنه لا يمكن إنكار أن لكافة الفاعلين دورا في وضع التصميم، فإن توافق الفاعلين مع فلسفة وأهداف التصميم يبدو هدفا عاما ينبغي العمل على إدراكه. ومن هنا تأتي الجهود المبذولة لتحديد فضاءات المشاريع على أساس معايير محددة. ومن المؤكد أن هذا البحث يعكس رغبة حقيقية في تعديل وتطوير البنيات الإدارية، وليس إضافة بنيات جهوية. فتشمل الأهداف المنشودة، تحميل الفاعلين المسؤولية والتي ستكون ضامنة للتنفيذ الناجح للمشاريع الجهوية في مجالاتها. ومن خلال هذه المسؤولية، ستتمكن الجهة من تحقيق التنمية الترابية.

5) فضاءات للمشاريع أساس نجاح المشروع الجهوي العام

تم اختيار فضاءات المشاريع بما يمكن من تأهيل النظم الاقتصادية المحلية وتعزيزها. وقد تم تقسيم المشروع إلى مجموعات فرعية يمكن التحكم فيها لتنفيذه وبالتالي لإنجازه ونجاحه على النحو الصحيح. كما أن إعادة تقسيم الدوائر الإنتخابية في ظل الجهوية المتقدمة يجعل التخطيط لإنجاز المشاريع ميسرا. والطريقة التي يشيع استخدامها لإنجاز مشروع ما وفقا لمتطلبات الجودة والتكلفة والوقت هي تقسيم المشروع إلى مراحل زمنية وأجزاء مجالية. وتقترن كل مرحلة بنهاية يتم فيها المصادقة على المرحلة الماضية قبل الانتقال إلى المرحلة التالية.

وركز التشخيص الترابي على نطاق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. ولمعالجة أوجه التفاوت بين الجماعات القروية والحضرية، وكذلك لمعالجة أوجه التفاوت داخل الأقاليم وفيما بينها، من المهم اعتماد شبكة للتحليل وطريقة للتدخل تستند إلى معايير النجاعة الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف استخدام فضاءات المشاريع إلى استحداث أشكال جديدة من النجاعة الاقتصادية تساهم في خلق نوع من المساواة بين المجالات.

ومن خلال تحديد فضاء المشروع سيتم بيان أهدافه بالنسبة لكل فضاء جهوي. وهذا أمر متروك لدراسة و تحديد ما إذا كانت الجهة من خلال وكالة تنفيذ المشاريع التابعة لها في وضع يمكنها من إنجاز المشروع. لكن من المهم أيضا دراسة المخاطر والصعوبات التي ينبغي توقعها في سياق كل مشروع أو برنامج ووسائل منعها، من ناحية، ومخاطر عدم القيام به، حالة عدم تنزيل المشروع.

6) تحسين نجاعة نموذج التنمية الجهوية

1) أية هوية اقتصادية لجهة بني ملال خنيفرة

تحتاج جهة بني ملال خنيفرة إلى هوية اقتصاديه واضحة تجعلها مرئية بالمقارنة مع الجهات الأخرى في المغرب. الهوية الاقتصادية تعتبر مسألة استراتيجية. وهي تؤدي دورا هاما في تحسين الجاذبية الجهوية وفي توجيه تدفقات الاستثمار. ويجب ان تستند هذه الهوية إلى نقط القوة والمزايا النسبية لهذه الجهة، التي تم تحديدها من خلال التشخيص الاستراتيجي الذي تم في المرحلة الثانية من هذه الدراسة. ووفقا للنتائج التي حققتها هذه المرحلة فان جهة بني ملال خنيفرة تتمتع بمزايا نسبيه مقارنة بالجهات الأخرى من المغرب في أربعه قطاعات استراتيجية: الزراعة والصناعات الزراعية والسياحة البيئية والتعدين والثقافة.

وعلي أساس هذه العناصر، يمكن ان تكون الهوية الاقتصادية الرئيسية للجهة هي الزراعة والصناعة الغذائية والمعدنية. ثم يمكن بناء الهوية الثانوية حول الخدمات والصناعة الرقمية والثقافية.

1. **مبررات الهوية الاقتصادية الرئيسية ما يلي:**

- للجهة قاعده زراعيه وتعدينية هامه
- التحكم في سلسله تتمين المواد الفلاحية في الجهة
- تتمين المعادن وسلسله المعالجة في المنطقة
- استهداف الأسواق المحلية والوطنية والدولية
- زيادة تدفقات رؤوس الأموال المحلية والوطنية والدولية

2. **تبرر الهوية الاقتصادية الثانوية ما يلي:**

- للجهة قاعده اقتصاديه هامه قابلة للتطوير
- مجموعه متنوعة من العروض السياحية التي تستهدف السوق الوطنية والدولية
- توفر راس المال البشري لتنميه اقتصاد المعرفة والصناعات الرقمية والثقافية العالية القيمة المضافة التي تعتبر الأداة الرئيسية للتنمية.

1. التموقع الاستراتيجي للجهة في أفق 2044:

على مدى السنوات الـ 24 المقبلة (بحلول عام 2044)، يجب على الجهة أن تتوفر على الوسائل اللازمة لتعزيز موقع الجهة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ولكي تتمكن من التموقع على الصعيد الوطني فلابد من أن تضع أهدافا استراتيجية ومحددة على المدى البعيد. وهذه الأهداف هي التي ستوجه الإجراءات التنموية في الأجلين المتوسط والبعيد. ومن حيث المبدأ،

يجب أن تعكس هذه الأهداف مواطن القوة، بل أيضا الإمكانات التنموية المتوفرة في الجهة. وبهذا المعنى، يمكن تلخيص الموقع الاستراتيجي لجهة بني ملال خنيفرة بحلول عام 2044 من حيث الأداء الذي يتعين تحقيقه:

- **القطب الثاني على مستوى الفلاحة**
- **القطب الثالث على مستوى الصناعة الغذائية**
- **القطب الثالث للصناعة الرقمية والخدمات المرحلة**
- **القطب الثالث للصناعات الكميائية،**
- **القطب الاول للسياحة الإيكولوجية والرياضية**
- **القطب الاول لاقتصاد الغابة**

إن هذه الاهداف الاستراتيجية قابلة للتحقيق ومتاحة للجهة، مع مراعاة جميع الإمكانيات المتوفرة ، شريطة النجاح في التعبئة الشاملة لمختلف الفاعلين والاستخدام الأمثل للموارد وخاصة الرأسمال البشري، وإدماج المرأة في سوق الشغل، وكذا إعداد البيئة المناسبة لإنعاش التنمية في سياق القطيعة مع الممارسات القديمة التي أدت إلى الوضع الحالي.

2. الأهداف الاستراتيجية الكمية للتصميم في أفق 2044:

ومن حيث المبدأ، يجب على التصميم أن يحدد الرؤية التنموية الشاملة للجهة على المدى البعيد. وهو مدعو أيضا إلى صياغة أهداف استراتيجية كمية توفر معايير محددة لعملية التنمية. والواقع أن مضمون تحديد المواقع الاستراتيجية المبينة أعلاه يجب أن يترجم إلى أهداف كمية يمكن أن توجه باستمرار العمل التنموي على المدى البعيد. وتتمثل هذه الأهداف في:

- احتلال المرتبة السابعة من حيث خلق الثروة، أي 112.61 مليار درهم سنويا بحلول عام 2030 و223 مليار درهم سنويا بحلول عام 2044؛
- جذب استثمارات قدرها 33.8 مليار درهم كمتوسط سنوي للفترة 2018-2030 و33.9 مليار درهم سنويا كمتوسط للفترة 2030-2044؛
- إحداث ما لا يقل عن 29 700 فرصة شغل في السنة كمتوسط للفترة 2018-2030 و58 800 فرصة عمل في المتوسط للفترة 2030-2044؛
- تشجيع إنشاء المقاولات: ما متوسطه 14 850 شركة/سنة كمتوسط للفترة 2018-2030 و29 400 مقاولة/سنة كمتوسط للفترة 2030-2044؛
- تخفيض معدل الفقر إلى 4 في المائة في الجهة ككل و5 في المائة في المناطق القروية بحلول عام 2030 و2 في المائة للفترة 2030-2044؛
- خفض معدل البطالة إلى أقل من 6 في المائة بحلول عام 2030؛
- خفض معدل الأمية إلى أقل من 15 في المائة بحلول عام 2030 وأقل من 5 في المائة بحلول عام 2044.

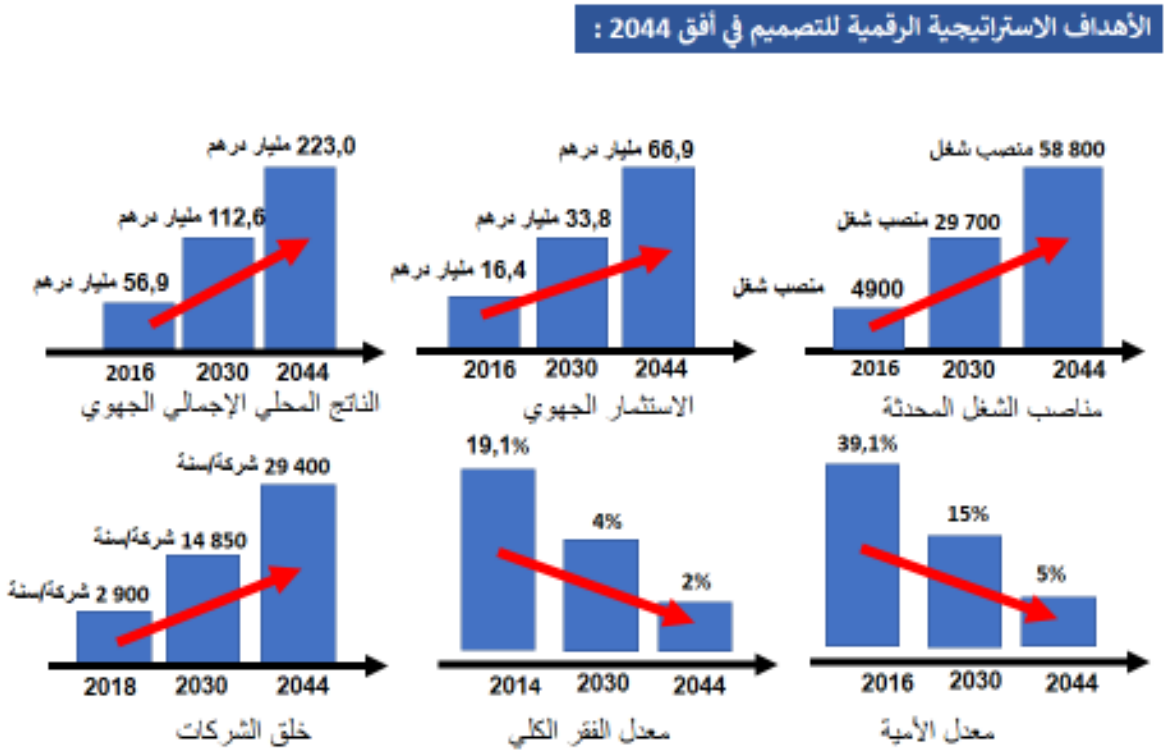

مبيان 17 : الأهداف الإستراتيجية الرقمية للتصميم في أفق 2044

ومن المرجح أن يؤدي تحقيق جميع هذه الأهداف المعبر عنها كميا إلى تحسين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بمقدار 3.4 مرات. وسيرتفع نصيب الفرد من متوسط قدره 22,365 درهم او سنة حاليا إلى 41,000 درهم في السنة في عام 2030 و78,500 درهم سنويا في عام 2044، مما يضع الجهة في المرتبة الخامسة مقارنة بهذا المؤشر التركيبي.

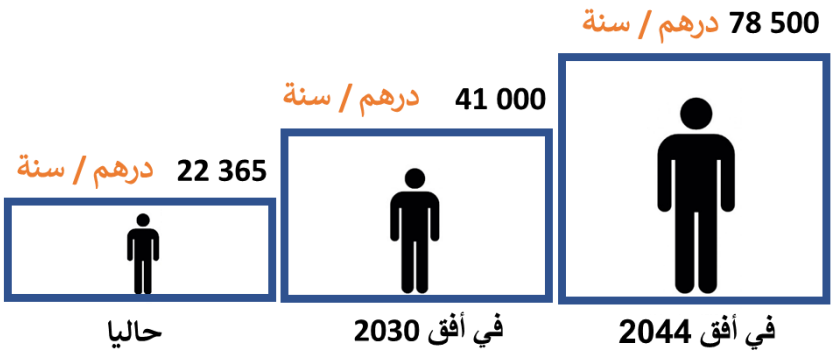

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جهة بني ملال خنيفرة في أفق 2044

وقد وضعت هذه الأهداف الاستراتيجية، حسب القياس الكمي، على أساس نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- الاتجاهات الكبرى السابقة في المؤشرات الاستراتيجية ذات الصلة (الناتج الداخلي الخام، والاستثمار، والشغل، والتصدير...)؛
- القدرة الإنتاجية الحالية؛
- الإمكانات من حيث الموارد الطبيعية المتاحة (الأراضي الزراعية والمياه والغابات والمناجم...) ورأس المال البشري؛
- مستوى التنمية في المناطق المتقدمة الأخرى؛
- حصة الجهة من مجموع الاقتصاد الكلي ينبغي ألا تقل عن 8.3 في المائة كحد أدنى يمثل المتوسط الجهوي.

وفيما يتعلق بطريقة حساب الأهداف الاستراتيجية الكمية، فهي كما يلي:

- فيما يتعلق بحساب الناتج الداخلي الخام، تم تحديد معدل نمو قدره 4.1 على أي أساس في المائة كهدف للسنوات الـ 25 المقبلة. ومعدل النمو هذا ممكن في ضوء نتائج التشخيص والأداء الجهويين الاستراتيجيين على مستوى المناطق الأخرى؛
- ويعتمد عدد مناصب الشغل التي سيتم إنشاؤها بصفة عامة على الاستثمارات التي سيتم القيام بها خلال هذه الفترة. وهناك ارتباط قوي بين تدفقات الاستثمار والمناصب التي يخلقها الاقتصاد. وعلى أساس هذه العلاقة، قدر عدد المناصب التي سيتم إنشاؤها مع مراعاة حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة؛
- وقد حدِد الاستثمار على أساس هدف الناتج الداخلي الخام المحدد عند مستوى النقطة الأولى. وفي المغرب، تبلغ نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الخام 30 في المائة في المتوسط على المدى البعيد. وعلى أساس هذه العلاقة، تم تحديد الاستثمار العام؛
- وقد حددت كمية الصادرات على أساس القدرة الحالية على الانتاج (الصناعة، والمنتجات الزراعية، والصناعة التقليدية...) وعلى أساس حصة الجهة من جميع صادرات البلد على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة؛
- ويحسب معدل الفقر على أساس الاتجاه السابق الذي لوحظ على الصعيد الجهوي، والبرامج الجارية على الصعيد الوطني التي تهدف إلى مكافحة الفقر والهشاشة بوجه عام، وأداء المناطق الأخرى، وعلى الصعيد الوطني، وافتراض تحسين الدخل لكل فرد 3.4 مرات؛
- ويحسب معدل البطالة على أساس الاتجاه السابق الذي لوحظ على الصعيد الجهوي، وأداء المناطق الأخرى، والمناصب التي ستخلق في السنوات المقبلة، والاستثمارات التي سيتم القيام بها في السنوات المقبلة؛
- ويحسب معدل الأمية على أساس الاتجاه السابق الذي لوحظ على الصعيد الجهوي، والبرامج الجارية على الصعيد الوطني بهدف مكافحة الأمية، وتحسين الظروف المعيشية ودخل السكان.

3. الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية لتحقيق تنمية مندمجة ومستدامة

تواجه تنمية جهة بني ملال -خنيفرة مشاكل رئيسية أبرزها التشخيص الاستراتيجي الترابي وهي:

- غياب نموذج تنموي متكامل قادر على تحقيق التنمية المجالية الشاملة للجهة والتثمين الجيد لمواردها
- ضعف التنمية الاقتصادية وتمركزها في بعض المناطق دون أخرى
- ضعف الجاذبية مما ينعكس سلبا على تدفقات الاستثمارات نحو الجهة
- لا تستفيد ساكنة الجهة من جزء هام من القيمة المضافة التي ينتجها اقتصاد الجهة
- اعتماد الجهة -بشكل كبير-على الاستثمار العمومي وعلى التحويلات التضامنية
- لا تتوفر الجهة على بنيات أساسية كبرى ذات إشعاع وطني قادرة على خلق دينامية اقتصادية واجتماعية تصاعدية
- الشبكة الحضرية متوسطة محدودة التأثير على المستوى الوطني وغير مهيكلة للجهة. وقد تعرف هذه الشبكة تشتتا ديموغرافيا قويا وهي غير مندمجة بشكل جيد في الشبكة الحضرية الوطنية
- ضعف مؤشرات التنمية البشرية مع تفاوتات مجالية وتواجد مناطق معزولة لا تستفيد من الخدمات العمومية والتجهيزات الأساسية، وهجرة قوية للشباب ولليد العاملة خارج الجهة

- تدهور مسترسل للمؤشرات البيئية
- استمرار التأثير الكبير للبادية على التنمية بالجهة
- تدهور البيئة
- تأثير التغيرات المناخية خاصة بالجبال (الجبال، الواحات و السواحل فهي جد حساسة للتغيرات المناخية)
- التعرية الريحية (42 في المئة من المجال المغربي معرض للتعرية الريحية)
- الفقر النقدي (معدل الفقر النقدي بالجهة 7 في المئة و 5.5 على الصعيد الوطني)

وبالنظر إلى مشاكل التنمية هذه في جهة بني ملال - خنيفرة، ونظرا لمهمة التصميم في تحديد التوجهات والخيارات الاستراتيجية للسنوات الـ 25 المقبلة، تم اقتراح 5 مبادئ توجيهية في المجالات الاستراتيجية التي تغطي المجالات الرئيسية للتنمية المندمجة والشاملة والمستدامة في الجهة. وهذه التوجهات هي:

- جعل الجهة الإطار الأنسب لالتقائية السياسات العمومية ولوضع آليات فعالة للتضامن المجالي للحد من التفاوتات المجالية ومن الفقر والهشاشة والتفاوتات على مستوى البنية التحتية والخدمات العمومية الأساسية ولتدارك العجز المسجل بالمناطق القروية،
- تطوير جاذبية الجهة من خلال استغلال الفرص الكامنة والموارد المتنوعة المتاحة في مختلف أقاليم الجهة وخلق المزيد من القيمة المضافة، وتثمين الموارد المادية واللامادية للجهة وجعلها رافعة للإشعاع وتنمية وظائفها الاقتصادية والاجتماعية.
- إعادة بناء القاعدة الاقتصادية للجهة على أساس أولويات جديدة تثمن بشكل أفضل مختلف موارد الجهة
- تطوير الشبكة الحضرية على مستوى وظائفها الاقتصادية والاجتماعية وكذا البنيات التحتية والاندماج الجهوي والوطني
- مواكبة التحولات الإيكولوجية والطاقية والحفاظ على الموارد الطبيعية للجهة وحسن تثمينها، وإيلاء أهمية خاصة لتدبير المخزون المائي

ويمكن بيان هذه التوجهات الرئيسية في مجال السياسة العمومية حسب مجال العمل على النحو التالي:

أ. الجهة هي إطار للتنمية البشرية المستدامة:

من الناحية الاستراتيجية، يجب تنظيم جهة بني ملال خنيفرة في إطار مناسب لتقارب السياسات والمبادرات العمومية لمختلف الجهات أثناء عملية تنفيذ الخيارات والتوجهات والأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك التحسين المستدام لمؤشرات التنمية البشرية والحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية:

- تقليل التفاوتات المجالية في مجال الولوج للخدمات الأساسية والتغطية الصحية والتعليم،
- تكثيف برامج محاربة الفقر والهشاشة وخصوصا بالمناط القروية والمناطق الجبلية
- تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية للسكان في وضعية هشاشة (مرافق الاستقبال للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة)
- الانخراط في الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني لرفع الكفاءات المهنية ولدمج أفضل للشباب في سوق الشغل؛
- تطوير البرامج التنموية المحلية المندمجة وخصوصا في المناطق الجبلية بدعم من هيآت التمويل الدولية.
- دعم برامج تطوير الأنشطة والمقاولات الصغرى الذاتية
- تثمين المنتجات المحلية من خلال التعاونيات
- تكثيف برامج القضاء على الأمية وخصوصا بين صفوف النساء
- تطوير وتحسين المؤسسات الصحية والتربوية بالمدن والبادية
- توجيه التعليم العالي نحو التخصصات الملائمة لحاجيات سوق الشغل وخصوصا الإعلاميات والتكنلوجيا
- الاهتمام بقضايا الشباب من خلال تطوير مختلف المرافق الثقافية والرياضية
- تطوير شبكات القروض الصغرى بالجهة لدعم تمويل الاستثمارات الصغرى
- الاهتمام بقضايا أصحاب الاحتياجات الخاصة
- تحسين وضعية المرأة خصوصا بالمجال القروي

ب. تحسين جاذبية الجهة:

يتطلب النجاح في عملية اللحاق بالركب الاقتصادي وإنعاش النمو الاقتصادي الجهوي تنفيذ المقترحات الرئيسية التالية في مجال السياسة مع تحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر الإدارية وجعله أكثر شفافية وتطوير الخدمات العمومية الرقمية

- تقديم تحفيزات متميزة لجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وخلق المقاولات
- وضع برنامج جهوي متكامل للترويج الاستثماري بالجهة
- تعبئة العقار والعقار العمومي على وجه الخصوص بأثمنة تفضيلية لجلب المزيد من الاستثمارات نحو الجهة
- تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص حول المشاريع المهيكلة الكبرى
- تطوير شبكة النقل (الطرقي والجوي والسككي) والتجهيزات اللازمة لها لتخفيض تكاليف النقل وتسهيل الوصول إلى مختلف مناطق الجهة
- إعطاء أهمية كبرى للمستثمرين من الجالية بالخارج
- خلق إطار مؤسساتي جهوي للتزويج الخارجي للجهة لجلب الاستثمارات الخارجية.

ت. إعادة بناء القاعدة الاقتصادية الجهوية وخلق أنماط حكامة جديدة:

يتطلب تحقيق الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية الجهوية للتصميم بحلول عام 2044، إعادة بناء القواعد الاقتصادية لجهة بني ملال خنيفرة في المجالات الفلاحية والصناعية والسياحية والصناعات التقليدية والبنية التحتية...، وتجديد وتحديث الحكامة على نطاق إقليمي.

وفي المجال الاقتصادي الفلاحي، هناك حاجة إلى توجيهات لإعطاء الفلاحة الجهوية دورا قياديا، بما في ذلك:

- تطوير الإنخراط في استراتيجية المغرب الأخضر
- تطوير شراكات مع القطاع الخاص الأجنبي لتنمية الضيعات الفلاحية الكبرى
- تثمين وتطوير المناطق السقوية، وتشجيع المراعي والمحاصيل العلفية؛
- تكثيف الإنتاج النباتي والحيواني بالجهة من خلال تعميم السقي الموضعي، وترشيد استخدام الأسمدة، واستخدام أفضل للمكننة الزراعية والرقمنة؛
- تنويع المنتجات الفلاحية وتطوير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية التي تحتاجها الأسواق العالمية
- تطوير سلسلة الإنتاج الفلاحي خاصة على مستوى التسويق والتخزين والنقل
- تطوير التكوين في مجال الفلاحة وتدبير الضيعات الفلاحية

وفي المجال الصناعي، من المفيد اتباع التوجهات التالية:

- العمل على الانخراط الفعلي للجهة في الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع الصناعي
- تعزيز مكانة الجهة كقطب صاعد للصناعات الغذائية؛
- تطوير الصناعات المعدنية لتثمين ودمج أفضل للثروات المنجمية لتنمية الاقتصاد الجهوي.
- تطوير المناطق الصناعية على محور الطريق السريع الدار البيضاء -بني ملال بأثمنة جد تفضيلية؛
- خلق جهة صناعية حرة بالجهة لاستقطاب استثمارات مباشرة أجنبية؛
- تطوير الخدمات اللوجستية والخدمات المرحلة بالجهة
- تسريع إنشاء المناطق اللوجستية الجهوية المبرمجة وخاصة الميناء الجاف؛
- تطوير الشراكات الصناعية مباشرة مع الدول المصدرة لرؤوس الأموال كإيطاليا والصين.

وفي مجال البنيات التحتية، تظهر التوجهات الأساسية الآنية وهي:

- تطوير ربط الجهة بأقطاب التنمية الاقتصادية الأخرى بالمغرب وتسهيل تفتحها على العالم الخارجي بتطوير النقل الجوي والسككي وشبكة الطرق السريعة،
- تعزيز التماسك والتضامن الجهوي من خلال تحسين التواصل داخل الجهة وخلق توزيع متوازن للتجهيزات الأساسية والبنية التحتية وتأهيل شبكة الطرق الوطنية الجديدة،

- تأهيل الطرق للاستجابة لكثافة حركة السير وذلك بخلق طرق سريعة (طرق مزدوجة أو سيارة)
- توسيع شبكة السكك الحديدية وربط المناطق الكبرى للجهة بهذه الشبكة
- فك العزلة على المناطق القروية وخاصة الجبلية وذلك بتوسيع شبكة الطرق القروية وتحسين الرصيد الطرقي الموجود،
- تحسين مختلف وسائل النقل الحالية بما فيها النقل الطرقي خاصة النقل القروي والنقل السككي والنقل الجوي؛

وفي قطاع السياحة، فأهم التوجهات الاستراتيجية تكمن في:

- تعزيز عقود البرامج في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص/الجهة، وكذلك إقامة شراكات مع المهنيين؛
- تعبئة الاستثمارات وزيادة وتنويع العرض السياحي وتنمية السياحة القروية والجبلية؛
- تحسين الجودة وتشجيع السياحة المحلية؛
- تنظيم قطاع النقل السياحي، ورفع مستوى الموارد البشرية المشاركة في إدارة الأنشطة السياحية والإشراف عليها.

وبطريقة متكاملة مع قطاع السياحة، يجب أن يتم تنمية الصناعة التقليدية والتراث في إطار الأهداف المشتركة. ولهذا الغرض، يجب أن يخضع قطاع الصناعات التقليدية للتحديث وفق ما يلي:

- تطوير وتثمين الصناعة التقليدية الجهوية؛
- وضع وتنفيذ استراتيجية تسويقية متكاملة للترويج للحرف الجهوية وتعزيزها
- دعم مبادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التقليدية.
- تطوير المناطق الحرفية والمعارض الدائمة بمختلف مدن الجهة
- تعزيز التكوين المهني المرتبط بالحرف التقليدية
- تطوير وتحفيز التعاونيات العاملة في مجال الصناعات التقليدية

وفيما يتعلق بمجال التراث، ساعد التشخيص الترابي على تسليط الضوء على التنوع الكبير وثراء الموارد التراثية في الجهة. وقد أظهر التحليل التوقعي أن هذه الموارد تتيح آفاقا واعدة في الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجهة. وسيتم تأكيد هذا المنظور باعتماد وتنفيذ المحاور والتوجهات الاستراتيجية الرئيسية التالية:

- تكريس الجهة كقطب تراثي ذو مكانة وطنية، يتموضع بين القطبين الرئيسيين، فاس مكناس (في الشمال) ومراكش (في الجنوب)، بهدف تعزيز "طريق تراثي" بين العواصم التاريخية.
- تثمين التراث في إطار برنامج جهوي مندمج بين مختلف القطاعات السياحة البيئية والثقافية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامن، التنمية البشرية المستدامة، التنمية القروية إلخ
- وضع برنامج جهوي لتطوير وتجهيز المواقع التراثية،
- وضع برنامج لإعادة تأهيل وحماية التراث العمراني في الجهة؛
- وضع برنامج جهوي متكامل للترويج لتراث الجهة (معرض جهوي، معارض إقليمية، متاحف، مهرجانات / مواسم ...)
- إعداد برنامج جهوي متكامل للتكوين وتطوير المعرفة والدراية في التراث (المعاهد الموسيقية للفنون الشعبية والحرف ...)
- وضع استراتيجية لدعم الفاعلين في مجال التراث (الجمعيات، التعاونيات،)
- وضع مخطط جهوي للمسارات التراثية، في برنامج متكامل.

إن نجاح عملية التنمية في جهة بني ملال خنيفرة وفقا للخيارات والتوجهات والأهداف الاستراتيجية المقترحة يتطلب تجديد وتحديث أساليب الحكامة في جميع أنحاء الجهة وفقا لما يلي:

- تزويد الجهة بالأطر العليا المتخصصة وتعميم تمثيليتها على مستوى الأقاليم
- تنويع وتطوير التعاون الوطني والدولي لنقل التجارب الرائدة وتكثيف الشراكات الهادفة وطنيا ودوليا
- وضع هيئات تنسيقية بين مختلف الإدارات والجهة لتتبع جل البرامج والمشاريع

- تطوير نظام إحصائي جهوي ومرصد لتتبع الظواهر الاجتماعية والاقتصادية بالجهة
- تعزيز التواصل مع مختلف الفاعلين وخصوصا من خلال موقع الأنترنيت الخاص بالجهة
- إنجاز بنك من المشاريع الجذابة المتعددة القطاعات، التي تعتبر قادرة على خلق دينامية حقيقية للتنمية الجهوية .

د. تأهيل وتحديث الشبكة الحضرية:

استناداً إلى نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي والاتجاهات في تطور النسيج الحضري للجهة، يقترح التصميم مبادئ توجيهية استراتيجية للتجمعات الرئيسية في الجهة من أجل تشكيل الشبكة الحضرية الجهوية وإعادة التوازن لها. وتشمل هذه المبادئ التوجيهية ما يلي:

- اعتماد تخطيط أفضل للمدن الكبرى والمتوسطة ودمجها في الشبكة الحضرية الوطنية؛
- تعزيز الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمدن الكبرى والمتوسطة بالجهة لجعلها أكثر جاذبية
- الرفع من الخدمات والتجهيزات والبنية التحتية للمدن بالجهة وجعلها في مستوى كبريات المدن الوطنية (معارض، ملاعب رياضية مستشفيات، محطات نقل المسافرين، ...؛
- دمج الإكراهات البيئية في مخططات تأهيل المدن بالجهة؛
- محاربة السكن الغير اللائق والسكن الغير قانوني؛
- تطوير البنيات التحتية والقاعدة الاقتصادية للمراكز الصاعدة والدواوير الكبرى
- إعادة الاعتبار للمدن والأنسجة القديمة للجهة
- تدبير المدن عبر أنظمة معلوماتية جغرافية وتطوير نماذج جديدة للأحياء السكنية تدمج الحداثة والعمارة المغربية
- الاستمرار في القضاء على كل أشكال العجز السكني بالجهة
- تطوير العروض السكنية الملائمة لكل الفآت الاجتماعية
- تطوير القرى النموذجية التي تأخذ بعين الاعتبار المورث الثقافي.

ه. تتبع التغيرات البيئية والطاقية

ركز التصميم جهة بني ملال خنيفرة على الاتجاهات الاستراتيجية التي ستسهم في تنمية التراث البيئي والموارد الطبيعية في الجهة، وفي الحفاظ على المؤهلات وتثمينها. ويمكن تلخيص هذه المبادئ التوجيهية على النحو التالي:

- تعميم محطات معالجة النفايات والمياه العادمة؛
- تشجيع المعالجة الثلاثية للمياه العادمة قصد إعادة استعمالها؛
- تعميم بناء مطارح مراقبة لطمر النفايات المنزلية؛
- اعتماد وتنفيذ المخططات الجهوية للنفايات المنزلية؛
- إعادة تأهيل وإغلاق المطارح الغير مراقبة؛
- اعداد المخطط الجهوي لتدبير النفايات الصناعية والزراعية الغير خطرة والنفايات الهامدة
- وضع حلول لمعالجة النفايات الخطيرة وتثمينها على مستوى الجهة؛
- تحسين شبكات توزيع مياه الشرب؛
- تثمين ترسبات محطات معالجة المياه العادمة؛
- تشجيع ودعم استعمال الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية) ومبادرات استعمال الوقود البديل؛
- الحفاظ عل المنتجات الغابوية وتثمينها بشكل عقلاني.
- اعتماد وتحفيز البدائل الطاقية الجديدة.

خلاصة:

ساعدت التطورات المذكورة أعلاه على تركيز الاهتمام على الأهداف والتوجهات الاستراتيجية التنموية في جهة بني ملال خنيفرة التي تم تصورها بحلول عام 2044. والعنصر الرئيسي في عملية التحليل هو التنمية المستدامة للجهة، التي ينظر إليها في إطار نموذج يتسق مع صبغة الجهة مما يوفر فرص النمو الحقيقية.

وينطوي مسار عملية التنمية المقبلة، على مواجهة مشاكل التنمية والتغلب على العقبات التي تعرفها والتعجيل بمواجهة العجز الاجتماعي المتراكم، مع القيام في الوقت نفسه بتنفيذ برامج لبناء تنمية إقليمية مندمجة وشاملة ومستدامة ورسم الصورة المستقبلية المنشودة لجهة بني ملال خنيفرة.

ومن هنا تظهر أهمية التوجهات الاستراتيجية الرئيسية: الجهة كإطار للتقارب والتنمية البشرية المستدامة، وتحديث وتعزيز جاذبية الجهة، وإعادة بناء الأسس الاقتصادية الجهوية وتجديد الحكامة، وإعادة تأهيل وتحديث الإطار الحضري ورصد التغيرات الإيكولوجية والطاقة.

وسيتم تنزيل هذه التوجهات الاستراتيجية من خلال كل مجال من مجالات المشاريع، وهي مجالات حقيقية للتنمية الجهوية في المستقبل، على النحو الوارد في الفصل التالي.

7. مجالات المشاريع: فضاءات المستقبل الجهوي

لا يمكن لإدارة التنمية الجهوية المندمجة والمستدامة أن تسفر عن نتائج كاملة إلا إذا كانت تجمع بطريقة متسقة ومتكاملة ومتزامنة بين اختيار المشاريع والمواقع المناسبة لتنفيذها من خلال تعزيز التكامل بين صبغتها الاقتصادية وإمكاناتها ومواردها. ومن ثم، فإن هذه المجالات، التي تحدد وفقا لمعايير موضوعية، هي التي تساهم في تحقيق العدالة المجالية والنجاعة الاقتصادية.

ولتحقيق هذه الأهداف، وضمان الاستمرارية، وضعت مجالات المشاريع التي تم تحديدها في إطار المجالات الرئيسية السابقة في مناطق مكناس -تافيلالت والشاوية -ورديغة وتادلة - أزيلال. وقد تم تحديدها وفقا لمعايير تتمثل في تعريفها، وتعيين حدودها، وتوجهات تطورها، وأنواع الإجراءات التي يمكن القيام بها.

وبعد ذلك، ومع مراعاة نتائج هذه التطورات وتلك الناجمة عن التشخيص الاستراتيجي لجهة بني ملال خنيفرة، ستعرض مجالات المشاريع وفقا للمعايير الرئيسية لتعيين الحدود وإعادة تقسيم الدوائر المقترحة. ووفقا للمادة 3 من دفتر الشروط الخاصة لهذه الدراسة، سيقترح أسفله تكييف المجالات مع التقسيم الجهوي الجديد، ونتائج التصاميم الجهوية الخاصة بالمناطق السابقة في تادلة -أزيلال، الشاوية -ورديغة ومكناس -تافيلالت، كما سيتم إجراء تقييم وتعديل للمبادئ التوجيهية العامة لهذه التصاميم في ضوء التقسيم الجديد.

1) مجالات المشاريع في التصاميم الجهوية لإعداد التراب للجهات الثلاث السابقة

1. التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة مكناس تافيلالت

تعريف مجالات المشاريع: تتوافق مع المجالات المتجانسة المختلفة في جهة مكناس تافيلالت، ذات أبعاد كبيرة وقادرة على تنفيذ الاستراتيجيات الجهوية. وكانت هذه المجالات متسقة إلى حد كبير مع تقسيم الدوائر الإدارية في الأقاليم.

المعايير المعتمدة:

الجغرافيا الطبيعية: أحواض المياه وخطوط التلال وهي مفتاح تحديد البيئات المعيشية، حيث أن خريطة أحواض المياه واضحة وتسمح بتحديد المجالات المتجانسة.

المجالات القبلية: على الرغم من أن أدوارها آخذة في التناقص حاليا، إلا أن القبائل لعبت دورا رئيسيا في تطوير الاستيطان والتنمية في جهة مكناس -تافيلالت. وتسمح خريطة قبائل المغرب، بترسيم المناطق التي تديرها وتسيطر عليها المجموعات العرقية المختلفة.

مناطق تأثير المدن: يظهر التقسيم حسب إمكانية الوصول إلى المدن (وبالتالي الخدمات) تفاوتات كبيرة ويؤدي إلى تقسيم الإقليم وفقا لخريطة التأثيرات الحضرية.

مجالات المشاريع التي اقترحتها التصميم الخاص بجهة مكناس-تافيلالت والتي تقع ضمن جهة بني ملال -خنيفرة الحالية:

تجمع مجالات خنيفرة بين ثلاثة فضاءات متكاملة:

- حوض أم الربيع ورافدها واد ساغرو؛
- مجال مريت -خنيفرة -أواويمانا، التي عززتها الطريق الوطنية الثامنة؛
- الجانب الجنوبي من الهضاب الوسطى.

يتميز مجال المشروع هذا بكونه متجانسا ماديا (حوض أم الربيع). وتحده التلال (هضبة منت إلى الشمال، أداروش إلى الشرق، إلى الجنوب الشرقي والتلال من الأطلس المتوسط والكبير). وتشمل منطقتها المركزية جميع الجماعات الواقعة بين

أكلموس وخنيفرة وأواويمانا والقباب ومريرت. أما الجماعات النائية فهي مولاي بوعزة وسبت آيت رحو، والحدود الجبلية لحوض واد ساغرو (كروشن أو سيدي يحيى أو سعيد) ولكنها تنتمي إلى نفس المجال.

ويعد هذا المجال تاريخيا أراضي زيان، الذين وجدوا هناك المراعي والغابات من الأطلس ومرتفعات الهضبة الوسطى، من ناحية، والسهول (الثقافات والمراعي الشتوية) حول مدينتي خنيفرة وإلحمام (مريرت وضعت في وقت لاحق مع استغلال مناجم جبل عوى) وهذا المجال يتوافق وإقليم خنيفرة الجديد.

2. التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الشاوية ورديغة

تعريف مجال المشروع: يواجه تقسيم التراب إلى مجالات للمشاريع صعوبة في عدم التوافق بين البيانات الإحصائية والاقتصادية والوظيفية. وستركز مقترحات التنمية على المجالات المتجانسة: أحواض المياه، والسهول، والجبال...، ومن ناحية أخرى، على الجماعات أو الدوائر.

المعايير المعتمدة: يتم تحديد مجالات المشاريع على أساس تحليل متعدد المعايير، يأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية الإثنية، التاريخية، الاجتماعية، الاقتصادية، الطبيعية، الفلاحية، المائية، الجيولوجية، المناخ... كما استخدمت خريطة القبائل، فضلا عن خريطة المناطق الزراعية المتجانسة في مخطط المغرب الأخضر في هذا التقسيم. وترتبط جميع هذه العناصر بالحدود الإدارية (المشتركة) لضمان تنفيذ الإجراءات التنموية وتحديد الجماعات الترابية التي ستتولى المشاريع في وقت لاحق.

مجالات المشاريع التي اقترحتها التصميم الخاص بجهة الشاوية ورديغة والتي تقع ضمن جهة بني ملال -خنيفرة الحالية:

مجال المشروع: هضبة ورديغة: هذه هي هضبة الفوسفاط حيث تنشأ مشكلة تحويل النشاط الاقتصادي بشكل حاد. والهدف من ذلك هو تنويع القاعدة الاقتصادية لهذه الجهة عن طريق تشجيع الأنشطة الفلاحية والخدماتية.

مجال المشروع: ممر خريبكة: تظهر في هذا المجال مسألة تأهيل المدن وخاصة بالنسبة لمدينة خريبكة، من أجل تمكينها من لعب دور مدينة الدعم لسطات. ومن المتوقع أن تستوعب المدن في هذه الجهة المزيد من السكان من المناطق القروية المحيطة، ولذلك ينبغي أن تستكمل وثائق التخطيط الحضري لتلبية احتياجات السكان الإضافيين. وسيتعين أن تكون الأنشطة أكثر تنوعا مع برمجة مناطق الأنشطة ذات التكنولوجيا العالية.

مجال المشروع: أبي الجعد: مجال تهيمن عليه الأنشطة الفلاحية (زراعة الحبوب والثروة الحيوانية). وهي مجال تنعكس أزمته في التدهور الديمغرافي لجماعة تاشرافت (-6 في المائة) التي يعرف ارتفاع معدلات الأمية والفقر.

مجال المشروع: بني خيران -أولاد عيسى -بني زمور: مجال لديه أكبر العوائق على المستوى الجهوي. وهو يتسم بفقدان الساكنة القروية، وارتفاع معدلات الأمية والفقر، والحاجة الكبيرة إلى توفير البنيات التحتية.

وتتوافق مجالات المشاريع الأربعة هذه مع مجالات إقليم خريبكة الحالي.

3. التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة تادلة أزيلال

تعريف مجال المشروع: يواجه تقسيم التراب إلى مجالات للمشاريع صعوبة في عدم التوافق بين البيانات الإحصائية والاقتصادية والوظيفية. وستركز مقترحات التنمية على المجالات المتجانسة: أحواض المياه، والسهول، والجبال...، ومن ناحية أخرى، على الجماعات أو الدوائر.

المعايير المعتمدة: يتم تحديد مجالات المشاريع على أساس تحليل متعدد المعايير، يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية الإثنية، التاريخية، الاجتماعية، الاقتصادية، الطبيعية، الفلاحية، المائية، الجيولوجية، المناخ... كما استخدمت خريطة القبائل، فضلا عن خريطة المناطق الزراعية المتجانسة في مخطط المغرب الأخضر في هذا التقسيم. وترتبط جميع هذه العناصر بالحدود الإدارية (المشتركة) لضمان تنفيذ الإجراءات التنموية وتحديد الجماعات الترابية التي ستتولى المشاريع في وقت لاحق.

وتم اختيار معايير وهي:

1) **البنية الإدارية**: يجب أن يحترم التقسيم بالضرورة حدود الجماعات، ولكن أيضا حدود الدوائر: فمجال المشروع هو بالضرورة دائرة أو جزء من دائرة وهذا لأسباب واضحة: كون الإدارة تلعب دورا رئيسيا، مما يقتضي عدم خلق مشاكل معقدة عن طريق خلق التداخل بين البنيات الإدارية؛

2) **الأحواض المائية**: تنظيم الحياة في الجبال يتم من قبل الوديان.

3) **إمكانيات وصبغة مختلف المناطق الجبلية**، أي الرأس المال الطبيعي والاقتصادي والبشري (مستوى التكوين، والتنويع، والدينامية المجتمعية)، التي تمت تعبئتها لتكون بمثابة الركيزة لصياغة المشاريع والالتزام بها. وقد سعينا إلى بناء أكبر قدر ممكن من المجالات المتجانسة في هذا الصدد.

مجالات المشاريع التي اقترحتها التصميم الخاص بجهة تادلة أزيلال والتي تقع ضمن جهة بني ملال -خنيفرة الحالية:

يقترح واضع التصميم الخاص بجهة تادلة ازيلال المجالات المشاريع التالية:

السهل:5 مجالات مشاريع وهي:

1- القصيبة، زاوية الشيخ، فم العنصر، تغزيرت، تانوغة، دير القصيبة، أيت أم البخث؛
2- قصبة تادلة
3- الفقيه بن صالح
4- سوق السبت
5- بني ملال

الجبال: 9 مجالات للمشاريع تستقبل مشاريع متجانسة

1- أسيف ويمرين (جماعة أغبالة وبوتفردة وناوور وتيزي تيسلي)
2- واويزغت (بين الويدان، واويزغت، أيت مازيغ، اسكسي، تيموليت، أيت وردة، أفورار)
3- بزو (بزو، فم الجمعة، تنانت، أيت تكلا، تباعبة، أيت عباس، بني حسان، رفالة، تيسكي، مولاي عيسى، بن دريس، بني عياط، تاونزة)
4- أزيلال (أزيلال، أكودي نلخير، أيت محمد، أيت عباس، تامدة نورمصيد)
5- مكون (أيت بوعلي، تبانت، زاوية أحنصال)
6- دمنات واد لخضر (دمنات، امليل، ايت مجدن، واولا، سيدي بةخالف، ايت بلال، تيفني، سيدي يعقوب، انزو)
7- دمنات تساوت (ايت تمليل وايت اومديس)
8- واويزغت الغابة (تاكلفت، تبروشت، تيلوكيت، ايت اوقبلي، تفرت نايتحمزة)
9- أنكري

2. التوجهات الاستراتيجية للتصاميم القديمة لجهة بني ملال خنيفرة

أ. تصميم مكناس تافيلالت

مجال حوض أم الربيع:تعاني من انجراف التربة، ومع ذلك لديها موارد هامة من حيث الفلاحة ولكنها تعاني من بعدها عن المراكز الحضرية، كما تعرف هجرة كبيرة. ومن المقترحات في التصميم القديم:

1) محاربة انجراف التربة؛
2) انجاز مشروع فك العزلة الطرقية؛
3) تفعيل برامج الكهربة القروية والماء الشروب في أجل 5 سنوات؛
4) تحسين الطريق الرابطة بين خنيفرة، ميدلت والقباب؛
5) تحسين الربط الثانوي بين القباب وكروشن بومية والطريق بين خنيفرة وزايدة؛
6) تأهيل مدينة القباب؛
7) تأهيل المرافق الأساسية في كروشن وبومزيل؛

8) إنعاش مشاريع الدخل في الجماعات القروية.

مجال مريرت خنيفرة أومانة: يحتوي على جماعة الدير والحافة وهما مجالات خصبان وتتوفر على مؤهلات مائية وسياحية هامة. ومن المقترحات التي تمت صياغتها في التصميم القديم والتي همت بالأساس مدينة خنيفرة:

1) تأهيل المدينة وتحسين مرافقها المختلفة؛
2) وضع برنامج طموح للمرافق العمومية للرقي بالمدينة؛
3) تثمين المجالات المتفردة للمدينة (تسويق اللحوم والاخشاب)؛
4) استباق التطور عبر تخصيص أراضي للمشاريع؛
5) وضع استراتيجية للتنمية السياحية الايكولوجية؛
6) تنظيم مهرجانات لتحسين جاذبية المدينة الثقافية.

الجانب الجنوبي للهضاب الوسطى: تشمل 5 جماعات (أكلموس، سيدي حسين، حد بوحسوسن، مولاي بوعزة، سبت أيت رحو) التي تعرف العزلة باستثناء أكلموس.

وقد اقترح التصميم 3 اهداف استراتيجية:

1) وضع حد للعزلة من خلال تحسين الطرق المؤدية إلى الدار البيضاء والرباط بما في ذلك الربط المباشر بين سبت رحو والطريق السيار برشيد بني ملال و R401الرباط واد زم .وعلى الرغم من أن هذه المحاور تقع جزئيا خارج حدود الجهة، إلا أنها ضرورية للهضبة الوسطى.
2) وضع حد للاستغلال المفرط والحفاظ على الغطاء الغابوي، مع اتخاذ تدابير تقييدية للماشية عن طريق تقديم تعويضات مالية تسمح للساكنة بإعادة خلق مزارع مستدامة. وتبين الأمثلة على المزارع المتواجدة إمكانية هذا التحول.
3) وبمجرد تحقيق الهدفين الأولين، يجب تطوير الأنشطة الترفيهية، والصيد، وفقا للإمكانيات التي يتيحها فك العزلة وحماية البيئة الطبيعية.

ب. تصميم الشاوية ورديغة:

تمت صياغة 3 محاور استراتيجية للتصميم في 2013 وهي:

- اختيارات مجالية؛
- عوامل الدعم؛
- مشاريع مهيكلة.

إن الخيارات المجالية والعوامل الداعمة هي توصيات عامة، وهي تتعلق بمجالات الجهة بأكملها. ومن ناحية أخرى، تم عرض المشاريع المهيكلة حسب مجالات المشروع. ومن الاقتراحات التي همت مجال خريبكة نجد:

- **مجال المشروع: هضبة ورديغة**
  - وضع مشاريع فلاحية مندمجة؛
  - تقوية البنيات التحتية؛
  - إحداث مناطق صناعية وخدماتية؛
  - برنامج فك العزلة عن حطان؛
  - خلق مناطق سياحية؛
  - بناء المسالك؛
  - إحداث مشاريع فلاحية؛
  - إحداث المراعي؛
  - إحداث السدود؛

- **مجال المشروع: ممر خريبكة**
  - مناطق أنشطة ذات تكنولوجية عالية؛
  - تحديث وثائق التعمير؛
  - تقوية البنيات التحتية؛
  - تشجيع السياحة القروية؛
  - تأهيل أحياء مدينة خريبكة.
  -
- **مجال المشروع: أبي الجعد**
  - مشروع التنمية الفلاحية؛
  - تطوير سلاسل إنتاج الحليب؛
  - إحداث تعاونيات للصناع التقليديين؛
  - تشجيع المنتجات المحلية؛
  - خلق فضاء سياحي بمنبع عين قيشر؛
  - خلق وحدات صناعية لإنتاج الحليب؛
  - إحداث مراكز التكوين الفلاحي؛
  - إحداث وحدة لتثمين النباتات الطبية في بني يخلف.

- **مجال المشروع: بني خيران أولاد عيسى بني زمور**
  - تنمية السقي الموضعي؛
  - تهيئة فضاء سياحي بوكردن؛
  - برنامج فك العزلة وبناء المسالك والبنيات التحتية؛
  - بناء المدارس؛
  - خلق فضاء سياحي بغابة لخريبة؛
  - خلق فضاء سياحي بسد شبيكة؛
  - تقوية البنيات التحتية؛
  - إحداث مناطق سياحية؛
  - تشجير الغابات؛
  - إعادة فتح منجم ايت عمار؛
  - خلق فضاء سياحي بسيدي سبيت؛

ت. تصميم تادلة أزيلال

تم اقتراح 3 توجهات أساسية وهي:

1) حل إشكالية الماء بتادلة عبر تدبير ناجع للموارد وتحويل نمط الزراعة والتجميع الفلاحي للأراضي؛
2) حماية الجبل من التدهور عن طريق حماية البيئة الطبيعية والتنمية الزراعية وتنمية السياحة الجبلية وفك العزلة؛
3) تعزيز الاندماج الجهوي من خلال شبكة طرق جديدة وتطوير نسيج حضري قوي.

وتم تقسيم جهة تادلة-أزيلال إلى 14 مجال مشروع: (5 مجالات مشاريع في السهل و9 مجالات مشاريع في الجبل) مما سمح لواضعي الدراسة بتقديم إجراءات مهيكلة مفصلة حول خمسة خيارات تنموية:

- السياحة الجبلية (الوطنية والدولية)؛
- فك العزلة الجبلية؛
- سياسة واقعية للغابات؛
- تطوير البنية التحتية الرئيسية للعاصمة بني ملال؛

- تجهيزات القرب وكيفية عملها.

وبعد هذا التحليل الموجز للتصاميم السابقة التي تغطي مجالات جهة بني ملال -خنيفرة الحالية، يلاحظ أن الخطوات المتخذة في تحديد مجالات المشاريع وتحديد التوجهات الاستراتيجية تختلف من جهة إلى أخرى. ويمكن تفسير هذا التمييز في النهج بالتمييز بين المجالات والمشاكل المطروحة. ومع ذلك، هناك ملاحظة مشتركة في التقارير الثلاثة السابقة، وهي الحاجة إلى ترسيخ تنمية المجالات في قطب حضري قوي وديناميي:

- خنيفرة للمجالات الشمالية للجهة، والتي من المقرر أن تستقبل برامج المرافق العمومية الطموحة؛
- قطب خريبكة للتعدين والصناعة، وهو مركز استراتيجي، تدعمه مراكز ثانوية مثل واد زم وأبي الجعد؛
- قطب بني ملال مع صبغة الصناعة الغذائية مع دعم للفقيه بن صالح.

وقد تم دمج هذه الأقطاب في جهة بني ملال خنيفرة لتكون بني ملال القطب الكبير من طراز المدن الكبرى الوطنية: الرباط- الدار البيضاء وفاس ومراكش. وتتميز الجهة بمؤهلات تسمح لها بلعب أدوار مهمة بين جهات المملكة.

ويعرف التصميم الوطني للشبكة الحضرية النسيج الحضري في بني ملال على النحو التالي: "إنه نظام صغير من حيث الحجم، ويضم 316 739 1 نسمة أو 7.4 في المائة من مجموع سكان النظم الحضرية التي يبلغ عدد سكانها 923 973 نسمة في المناطق الحضرية بنسبة 55.99 في المائة 13 مدينة و11 مركزا و63 جماعة قروية على مساحة 570 10 كيلومترا مربعا".

ومن الناحية التراتبية، فالنسيج الحضري للجهة يتكون من:

- المركز الجهوي لبني ملال؛
- 3 مراكز ترابية مهمة: خريبكة وخنيفرة والفقيه بن صالح؛
- مركزين محليين: واد زم، سوق السبت؛
- 19 وصلا محليا.

ومع معدل نمو قدره 0.98 في المائة سنويا بين عامي 2004 و2014 (مقارنة بنسبة 1.55 في المائة بين عامي 1994 و2004)، فإن الشبكة الحضرية تبقى ضعيفة. وعلى المستوى الجهوي، بدأ مركز الشبكة يعرف دينامية نمو في السنوات الأخيرة بمعدل منخفض، ولكنه انخفض من 0.98 في المائة إلى 1.64 في المائة (بزيادة 52646 نسمة في العقد الماضي) بنسبة 1.55 في المائة إلى 0.89 في المائة (بزيادة 131.568). ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض النمو الذي سجلته المناطق المحيطة يجعل المدن المحيطة (بزيادة 111,319 نسمة)، ولا سيما مدن الفقيه بن صالح (2.2 في المائة) وأزيلال (3.3%) التي لديها أعلى المعدلات. أما مدن ممر التعدين في خريبكة وحطان وبوجنيبة وواد زم وبجعد فتعرف معدلات منخفضة جدا لا تزيد عن 1.7 في المائة سنويا.

وفيما يخص العلاقات الداخلية، هناك محوران يعززان الربط بين وحدات النسيج الحضري وهي:

- محور أولاد عياد -بني ملال -قصبة تادلة -زاوية الشيخ مع ط و8 الذي يمتد على طول سفوح الأطلس.
- محور بني ملال -الفقيه بن صالح -خريبكة مع ط و11.

والمحور الثالث الذي، على الرغم من خصائصه، لا يزال هامشيا يربط خريبكة بقصبة تادلة عبر بوجنيبة -واد زم وبجعد، وهو مكون من ط ج 312 طريق سيار 8 وخط السكك الحديدية الذي لا يتعلق إلا بمحور التعدين. وفيما يتعلق بالعلاقات الوطنية، فإن نسيج بني ملال يرتبط أساسا بالانسجة الأطلسية عبر الطريق السيار8 و ط و8 وخط السكك الحديدية. كما لا يتم توفير الوصلات الشمالية مع فاس -مكناس -تازة والجنوب إلى مراكش إلا من قبل ط و8.

وأخيرا، فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، تعتمد مدينة بني ملال على الربط الجوي عبر مطار يستقبل فيه 628 23 راكبا سنويا.

3. المنهجية المعتمدة لتحديد مجالات المشاريع لجهة بني ملال خنيفرة

يعتبر تحديد مجالات المشاريع من أسس التهيئة المجالية، حيث أن الغرض النهائي من إعداد التراب هو التنمية الجهوية المستدامة من خلال تحقيق العدالة المجالية والنجاعة الاقتصادية. كما أنه وفقا للدفتر الشروط الخاصة، فـإن تحديد مجالات المشاريع سيتيح تنزيل خطة التنمية الجهوية.

وستعالج هذه المسألة على أربعة مستويات: أثر إنشاء الجهة الجديدة على إعادة تنظيم المجالات، وعرض المعايير الرئيسية لتحديد مجالات المشاريع (أو المجالات المتجانسة)، وتحديد مجالات المشاريع الكبرى الناتجة عن مرحلة التشخيص، وتفكيك "المجالات المتجانسة" إلى مجالات فرعية لهذه المشاريع.

أ. المعايير الأساسية لتحديد المجالات المتجانسة

يبين وضع التصميم الجهوي لإعداد التراب عبر تفعيل المشاريع عن مدى أهمية التوافق بين مكونات الجهة مما يسمح بخلق تنمية مستدامة تكون نتيجة للتناغم بين الإجراءات القطاعية داخل مجال معين. ويعتمد هذا المجال، الذي يختلف نطاقه، بحسب عدة معايير أو عوامل تتصل بحالته وبيئته وموارده، ولكن أيضا بنوعية تنظيمه الاجتماعي وعلاقاته والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وبهذا المعنى، فإن تعريف المجال المشروع، لا يمكن أن يستند إلى عامل واحد أو معيار واحد، بل إلى مجموعة من المعايير التي تسمح بتحديد هذا الفضاء الذي يفهم قبل كل شيء على أنه كيان أو "وحدة ترابية". وعليه فقد تم اختيار ست مجموعات من المعايير لتحديد مجالات المشاريع، المدرجة أدناه.

معايير الوسط الطبيعي:

تشكل هذه الأوساط مميزات وعوائق كما هو الشأن لمرتفعات الهضاب والجبال. ف المناخ يلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجالات من خلال النظم الطبيعية التي يكونها (الغابات، الوديان...) إضافة إلى الموارد المائية.

المعايير البشرية:

كما أن المعايير البشرية هي عامل مهم من خلال العوامل الديمغرافية (ديناميات ومعدل الزيادة) والكثافات السكانية والتوزيعات والموقع وأنواع التكتلات وتاريخ توطين المجموعات العرقية الرئيسية، والتنظيم الاجتماعي...كما يمكن للعوامل التاريخية أن تبين طرق تأهيل المجالات.

معايير مرتبطة بخصوصيات الموارد الجهوية:

وهذه المسألة أساسية في تحديد المجالات المتجانسة من حيث التشابه بين الإمكانات (الوفرة والندرة والتنوع...) ودرجة التثمين ما يجعل من الممكن تصميم مشاريع متكاملة. كما يجب مراعاة جميع الموارد (الطبيعية والتراثية والدراية الفنية والدينية والعادات...) في هذا الباب.

المعايير المتعلقة بالصبغة الجهوية:

واستنادا إلى الموارد والخصائص الجهوية، يجب بيان الصبغة المتعلقة بمجالات المشاريع، من أجل وضع برامج مناسبة واعتماد تدابير مكيفة مع البيئة والفاعلين المحليين.

معايير متعلقة بالنشاط الاقتصادي:

يتعلق الامر ببيان كافة الأنشطة المتواجدة في المجال، ومدى تطورها بناء على حالة التجهيزات والتنظيم والتمدن.

معايير متعلقة بالربط والتواصل والفاعلين من خارج المجال

كل مجال تحدده أولا العلاقات التي تحتفظ بها المجموعات البشرية التي تشغله وتستغله. ولكن من المهم للغاية تحليل علاقة ذلك المجال بالمناطق المحيطة به وحتى المناطق النائية. ويمكن تقدير هذا البعد بدرجة جاذبية وتدخل الفاعلين من خارج المجال (المستثمرون من الجهة، ومناطق أخرى من التراب الوطني، من الخارج ...).

وباختصار، فإن تحديد مجالات المشاريع (بغض النظر عن الحجم والمساحة) يستند إلى عدة معايير تتعلق باستمرارية البيئات الطبيعية (الوحدات الفلاحية الإيكولوجية)، مع وجود مهنة مهيمنة من حيث أساليب الإنتاج، والمشاكل المشتركة والتقاليد والعلاقات والحوارات والتعاون القائم بين مجموعات الانتماء.

وكثير من هذه المعايير لا يمكن قياسها بمعدلات أو نسب، ولكن تقديرها وبطريقة متكاملة، يسمح بتحديد المجالات "المتجانسة" التي يمكن أن تكون الأرضية المناسبة لشراكة مندمجة وتعاقدية. وعلى أساس هذه المقاربة النظامية نقترح على الفاعلين في الجهة، إعادة تقسيم المجالات المتجانسة إلى مجالات فرعية التي ستهم المشاريع بالدرجة الأولى.

من أجل لتحديد وتوطين الأعمال المتعلقة بالتنمية وتهيئة المجال، فإن مجالات المشاريع تحترم حدود الجماعات. فبالتالي، عندما تتالف الجماعة من عده مجالات، فانها ترتبط بالحيز المهيمن. يتعلق الأمر بالجماعات التي تتواجد في نفس الوقت على الجبل، دير والسهل،

وعلاوة على ذلك، فإن الاسم الجغرافي لمجالات المشاريع لا يعني انها تستند إلى المعايير الجغرافية. بل هو اقتراح تقطيع الى مناطق التنمية واالتهئة القادرة على تلقي البرامج والتدخلات التي تتلاءم مع الهوية والإمكانات والمشاكل الخاصة بها.

وقد تأخذ هذه المجالات اسما مختلفا عن الأسماء الجغرافية. ويقترح تسمية مزدوجة ندل في نفس الوقت على الانتماء الجغرافي والخصائص المتعلقة بالأنشطة المختلفة

أما طريقة التعريف بمجالات المشاريع في هذه الدراسة هي طريقة تركيبة تمزج بالمنهجيات الثلاث المتبعة في اعداد التصاميم الجهوية السابقة.

4. تقسيم الجهة إلى مجالات المشاريع

أ. مجال مشاريع الهضبة: المجال المنجمي والرعوي

يغطي هذا المجال مساحة تبلغ حوالي 8643 كيلومترات مربعة، وتشمل 43 جماعة و5 مراكز، وتحتل كامل الجزء من المرتفعات التي تنتمي إلى جهة بني ملال -خنيفرة، وتضم اثنين مجالين فرعيين وهما:

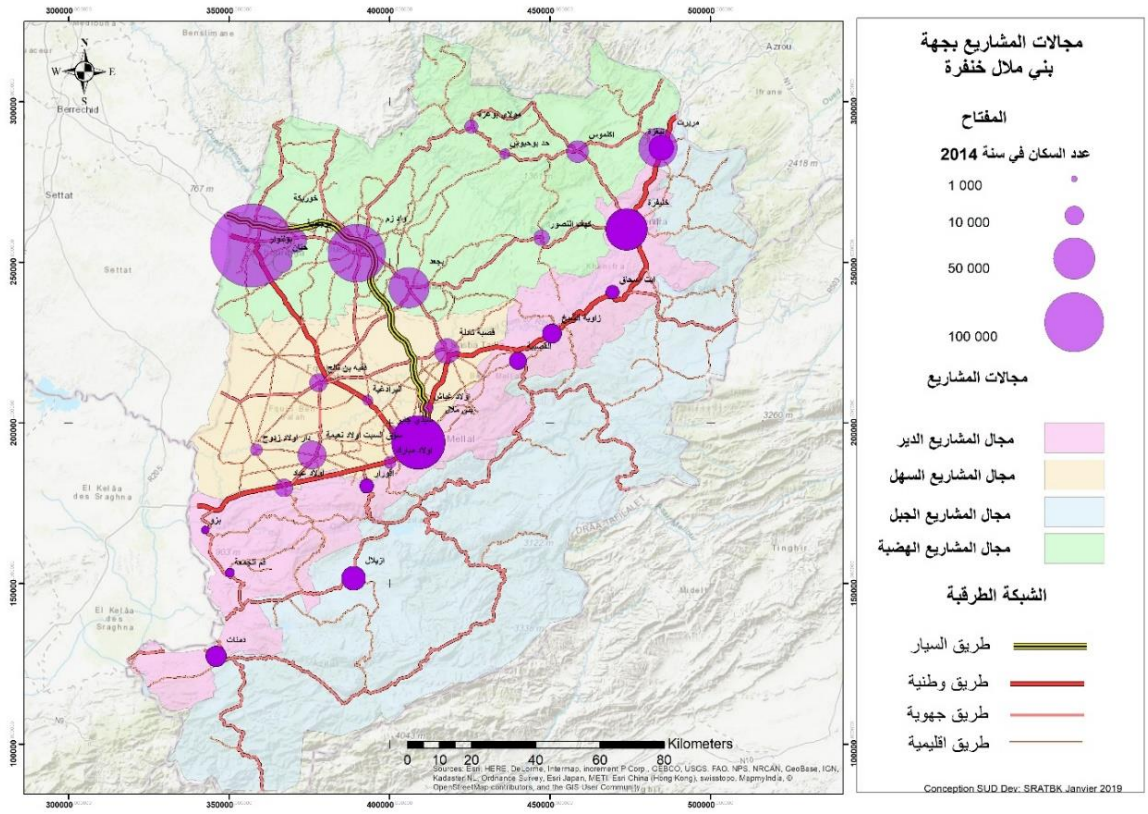

خريطة 14 : مجالات المشاريع المقترحة

- **هضاب الفوسفاط:**

وتهيمن عليها أنشطة التعدين ذات الأثر الوطني، وهي مجال يرتبط فيه التمدن ارتباطا قويا باستغلال الفوسفاط. ومع ذلك، لا تزال هناك أنشطة رعوية إضافية في هذا المجال.

- **هضاب أزغار:**

إنه المجال الذي شهد تحولا عميقا من حياة الرحل إلى الحياة المستقرة. وحاليا هضبة أزاغار هي مجال رعوي حيث يشهد تطورا حضريا بسرعة. وفي الوقت نفسه، تتطور فيه أنشطة التعدين والمقالع. ويبلغ عدد سكان الهضبة 677587 نسمة وفقا لإحصاء 2014 . في سنة 2004 كان هذا المجال يحتوي على 652895 نسمة. معدل الكثافة بهدا المجال هو 85 نسمة في الكيلمتر المربع

وعلى المستوى الطبيعي، يتميز مجال المشروع هذا عن بقية المجالات بالشكل الطوبوغرافي المسطح نسبيا، والتلال المتقطعة. ويتراوح متوسط الارتفاع من 600 إلى 800 متر. وتعد مدينة خريبكة مركز المجال وتحتوي على: أبي الجعد، واد زم، بوجنيبة وحطان. وتحتل الجزء الشمالي من الهضبة الوسطى مراكز دينامية ناشئة مثل مريرت، ومولاي بوعزة، وأكلموس، وكهف النسور.

من الناحية الاجتماعية، تشكل المجالات الفرعية للهضبة مجالات منفصلة، ولكن لها خصائص مشتركة من حيث البنية التحتية، والافتقار إلى التجهيزات ومتوسط معدل الفقر وديناميات التمدن. بينما هناك اختلافات ملحوظة من جماعة إلى أخرى، ولكن تم تحديد هذه المجال برمته بوصفه "مجالا واحدا للمشروع" لتحديد واقتراح إجراءات التنمية والتجهيز بها.

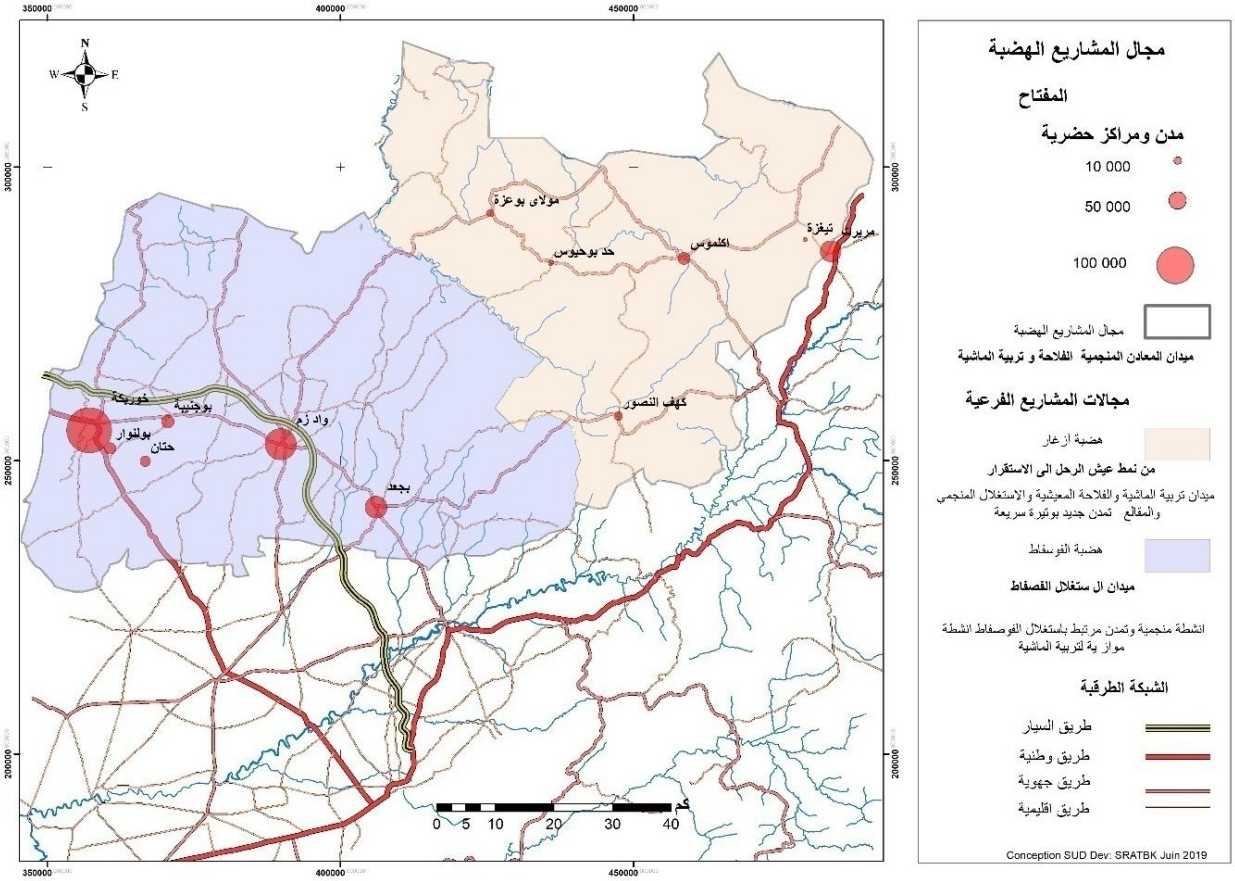

خريطة 15 : المجال المقترح لمشروع الهضبة

الهضبة او المجال المنجمي والرعوي:

العمالة	الجماعات المراكز والمدن	المساحة بالهكتار	عدد السكان 2014	الكثافة السكانية 2014	عدد السكن 2004	الكثافة السكانية 2004
بني ملال	بنس اوكيل	48511	15260	0,31	14960	0,31
خنيفرة	اكلموس	102951	35626	0,35	24459	0,24
خنيفرة	مركز اكلموس	*148*	*14177*	95,79	*11390*	*76,96*
خنيفرة	مركز: أحد بوحسوسن	*108*	*3049*	*28,23*	*2421*	*22,42*
خنيفرة	مركز كهف النسور	*155*	*7163*	*46,21*	*5089*	*32,83*
خنيفرة	مكز مولاي بوعزة	*163*	*5269*	*32,33*	*5241*	*32,15*
خنيفرة	مركز تيغزة	*170*	*1786*	*10,51*	*2217*	*13,04*
خنيفرة	الحمام	69477	12830	0,18	13221	0,19
خنيفرة	حد بوحسوسن	21712	7368	0,34	4860	0,22
خنيفرة	مولاي بوعزة	31153	8490	0,27	4087	0,13
خنيفرة	سبت ايت رحو	60735	9245	0,15	10209	0,17
خنيفرة	سيدي عمار	11237	2175	0,19	2762	0,25
خنيفرة	سيدي حسين	22230	2986	0,13	3614	0,16
خنيفرة	سيدي لامين	46774	16808	0,36	11251	0,24
خريبكة	عين قيشر	9857	4609	0,47	5008	0,51
خريبكة	ايت عمار	10004	4260	0,43	4594	0,46
خريبكة	ابي الجعد (البلدية)	600	46893	78,16	40513	67,52
خريبكة	بيرمزوي بئر مزوي	11521	6131	0,53	6604	0,57
خريبكة	بني بتاو	14812	5113	0,35	5660	0,38
خريبكة	بني سمير	25657	6241	0,24	7766	0,3
خريبكة	ج بني يخلف	16111	9992	0,62	9553	0,59
خريبكة	بني زرنتل	23536	6597	0,28	7084	0,3
خريبكة	بوجنيبة (البلدية)	423	16030	37,9	15041	35,56
خريبكة	بوخريص	19172	5204	0,27	5694	0,3
خريبكة	بولنوار	4313	16041	3,72	3267	0,76
خريبكة	لبراكسة	13975	7435	0,53	7334	0,52
خريبكة	*مركز بولنوار*	*172*	*12756*	*74,16*	*10469*	*60,87*
خريبكة	شوكران	22771	6864	0,3	8113	0,36

خريبكة	الفقراء	17576	3154	0,18	4211	0,24
خريبكة	حطان (البلدية)	309	10618	34,36	10284	33,28
خريبكة	قصبة الطرش	7323	9194	1,26	8699	1,19
خريبكة	خريبكة (البلدية)	2523	196196	77,76	166397	65,95
خريبكة	لكفا ف	10542	8510	0,81	8250	0,78
خريبكة	لكناديز	22834	7227	0,32	7338	0,32
خريبكة	لمعادنة	11484	6227	0,54	6283	0,55
خريبكة	مفاسيس	12294	5411	0,44	5619	0,46
خريبكة	وادي زم (البلدية)	1333	95267	71,47	83970	62,99
خريبكة	أولاد عبدون	27164	13574	0,5	14690	0,54
خريبكة	أولاد عيسة	16599	5845	0,35	6148	0,37
خريبكة	أولاد عزوز	23324	9815	0,42	9434	0,4
خريبكة	أولاد بوغادي	30545	8648	0,28	8661	0,28
خريبكة	أولاد فنان	35087	7575	0,22	8465	0,24
خريبكة	أولاد فتاتة	8064	2625	0,33	2764	0,34
خريبكة	أولاد كواوش	13463	2709	0,2	3094	0,23
خريبكة	الرواشد	19395	4484	0,23	4720	0,24
خريبكة	تشرافت	11436	3636	0,32	3417	0,3
المجموع		**741010**	**677587**	**0,85**	**642895**	**0,74**

ب. مجالات المشاريع الجبلية: فضاءات رعوية وسياحية ايكولوجية

تغطي هذه المجالات مساحة تبلغ حوالي 10025 كيلومترا مربعا وتشمل34 جماعة و 4 مراكز بما في ذلك جماعة على الحدود مع الدير. ويبلغ عدد سكان الجبل 403420 نسمة وفقا لإحصاء 2014 مقسمة إلى 107472 أسرة. في سنة 2004 كان هذا المجال يحتوي على 367419 نسمة. معدل الكثافة بهدا المجال هو 40 نسمة في الكيلمتر المربع
ويتكون المجال الجبلي من مجالين فرعيين:

- **الأطلس المتوسط لخنيفرة بني ملال:**

يتميز هذا المجال بأنشطة الرعي والسياحة البيئية، حيث تسود الغابات والثروة الحيوانية والتنوع البيولوجي والتراث اللامادي، مما يسمح بتطوير السياحة الإيكولوجية.

- **الأطلس الكبير المركزي:**

وهو يغطي مجال أزيلال بأكمله ويميزه الاقتصاد التراثي بكونه قطبا للسياحة البيئية: التراث المعماري (القصور والقصبات) التراث الطبيعي (المناظر الطبيعية والوديان والبركات المائية) التراث اللامادي، والتراث الجيولوجي (المنتزه الجيولوجي، والمنحوتات الصخرية).

والعناصر المشتركة بين المنطقتين الفرعيتين هي: الوسط الطبيعي (الجهة الجبلية)، وانخفاض مستوى التمدن، والعزلة، والعجز في البنيات الأساسية للطرق والاتصالات، والإمكانات الطبيعية (المصادر، والموارد الطبيعية، والموارد الأساسية، والشلالات والجداول والغابات) إمكانات السياحة البيئية (اكتشاف السياحة، وعلم الآثار). والمدينة التي تتواجد في المجال هي أزيلال.

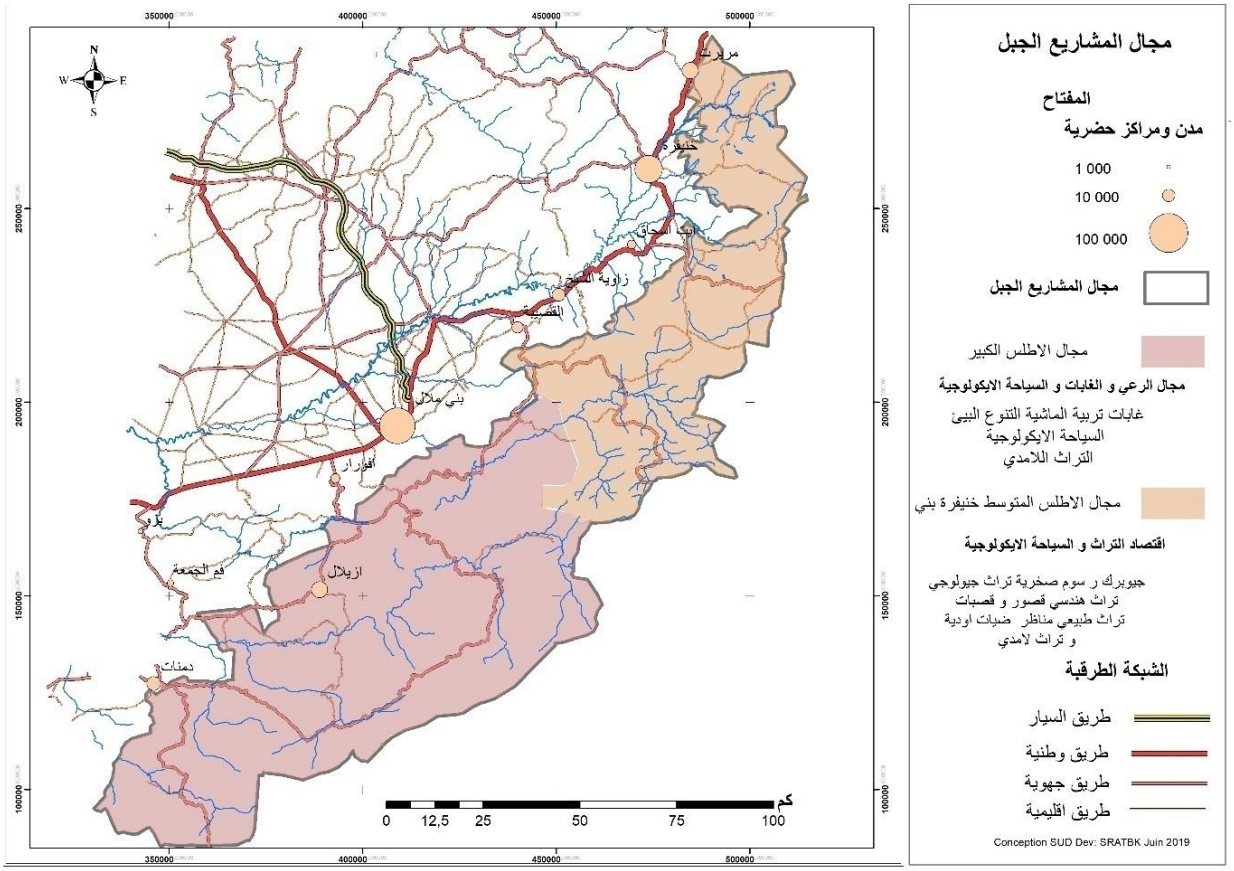

خريطة 16 : المجالات الجبلية المقترحة

الجبل فضاءات رعوية وسياحية ايكولوجية

العمالة	الجماعات المراكز و المدن	المساحة بالهكطار	عدد السكان 2014	الكثاة السكانية 2014	عدد السكن 2004	الكثافة السكانية 2004
ازيلال	أيت عباس	23507	12633	0,54	10391	0,44
ازيلال	ايت بلال	8116	7770	0,96	6740	0,83
ازيلال	أيت بوعلي	40555	11095	0,27	9493	0,23
ازيلال	ايت مزيغ	18256	3330	0,18	3185	0,17
ازيلال	ايت ا محمد	56740	23696	0,42	21742	0,38
ازيلال	ايت اومديس	36408	15408	0,42	15377	0,42
ازيلال	ايت اوقبالي	10356	3298	0,32	3221	0,31
ازيلال	ايت تمليل	57923	19930	0,34	18720	0,32
ازيلال	انركي	23234	3570	0,15	3362	0,14
ازيلال	أزيلال (البلدية)	950	38520	40,55	27719	29,18
ازيلال	بين الويدان	13061	5421	0,42	5721	0,44
ازيلال	مركز اوويزغت	676	9449	13,98	8940	13,22
ازيلال	ايسكسي	6236	1674	0,27	2000	0,32
ازيلال	واويزغت	11332	14570	1,29	5000	0,44
ازيلال	واولي	24082	24790	1,03	22022	0,91
ازيلال	سيدي بوخالف	14353	15625	1,09	13149	0,92
ازيلال	تبانت	48822	14963	0,31	13012	0,27
ازيلال	تابروشت	13415	3830	0,29	3620	0,27
ازيلال	تاكلفت	38573	14423	0,37	12184	0,32
ازيلال	تامدا نومرسيد	18769	11922	0,64	11115	0,59
ازيلا	تيفرت نايت حمزة	20690	3499	0,17	3023	0,15
ازيلال	تفني	25632	11760	0,46	11411	0,45
ازيلال	تيلوكيت	46615	10544	0,23	9610	0,21
ازيلال	زاوة احنصال	99767	10657	0,11	10435	0,1
بني ملال	اغبالة	53229	12781	0,24	6100	0,11
بني ملال	مركو اغبل	529	6745	12,75	6300	11,91
بني ملال	ناوور	23768	5999	0,25	6433	0,27
بني ملال	تيزي نيسلي	38191	11918	0,31	10060	0,26
خنيفرة	اكلمام ازكزة	45181	7684	0,17	8817	0,2
خنيفرة	ايت سعدلي	7876	2540	0,32	2621	0,33
خنيفرة	مركز الكباب	*188*	*8345*	*44,39*	*8541*	*45,43*
خنيفرة	مركز كروشن	*41*	*2053*	*50,07*	*1967*	*47,98*
خنيفرة	الحمام	69477	12830	0,18	13221	0,19
خنيفرة	الكباب	27674	16157	0,58	8178	0,3
خنيفرة	كروشن	16728	7021	0,42	5631	0,34
خنيفرة	ام الربيع	36197	9555	0,26	11314	0,31

خنيفرة	سيدي بحبى او سعد	18274	7051	0,39	8559	0,47
خنيفرة	تيغاساالين	31957	15204	0,48	6740	0,21
المجموع		**1002587**	**403420**	**0,4**	**367419**	**0,35**

ت. مجال مشروع سهل تادلة: فضاء الفلاحة المسقية

يغطي مساحة تبلغ حوالي 5820 كيلومترا مربعا ويشمل 25 جماعة، و5 مراكز يمتد على جميع سهول تادلة. وعدد 682934 نسمة وفقا لإحصاء 2014. في سنة 2004 كان هذا المجال يحتوي على 391958 نسمة. معدل الكثافة بهذا المجال هو 117 نسمة في الكيلمتر المربع

- **مدار تادلة**: تراث وطني، يتميز بالزراعة المكثفة (زراعة الأشجار)، والصناعة الغذائية، وعرف تمدنا في الآونة الأخيرة.
- **هوامش المدار المسقي**: تهيمن عليه الزراعات البورية وتربية الماشية.

وعلى المستوى الطبيعي، فإن سهول تادلة والتي تعتبر أكثر الأراضي تجانسا في الجهة، وهي تتوافق تماما مع إقليم تادلة الذي يشمل أكبر مدار سقوي للمملكة. وهي مجال ذات صبغة زراعية بامتياز بفضل الإمكانات المائية التي تتوفر عليها (أم الربيع). ويحتوي على ثلاث مدن :قصبة تادلة، الفقيه بن صالح وسوق السبت. وتتميز بمعدل الفقر المتدني، ومستوى تجهيز نسبيا جيد. ومع ذلك، وعلى الرغم من إمكانات هذا المجال، لا يزال مستوى التنمية البشرية منخفضا.

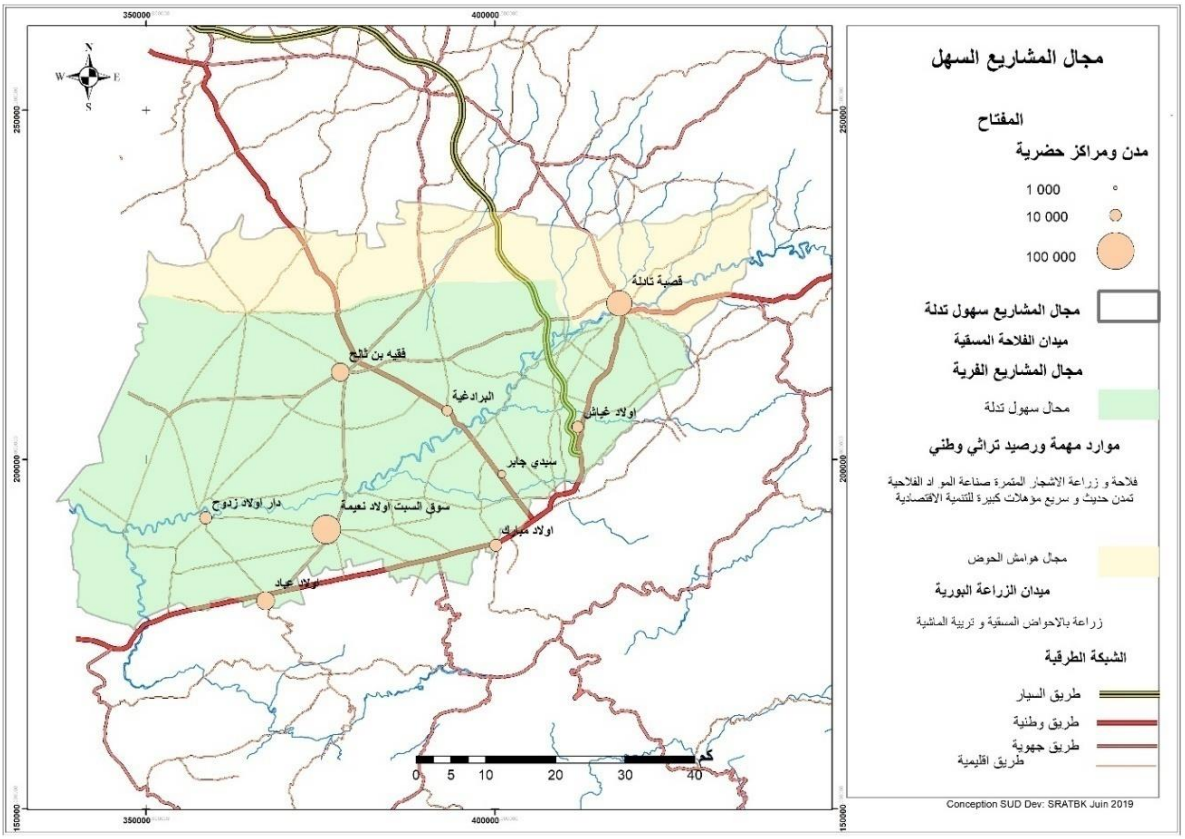

خريطة 17 : مجال المشاريع لتادلة

ث. السهل فضاء الفلاحة المسقية

العمالة	الجماعات المراكز والمدن	المساحة بالهكطار	عدد السكان 2014	الكثاة السكانية 2014	عدد السكن 2004	الكثافة السكانية 2004
بني ملال	مركز: اولاد امبارك	*11906*	*10843*	*0,91*	*453*	*0,04*
بني ملال	مركز: اولاد ايعيش	*7692*	9671	*1,26*	*568*	*0,07*
بني ملال	مركز: سيدي جابر	*4693*	4671	*1*	*51*	*0,01*
بني ملال	كطاية	14621	14425	0,99	23707	1,62
بني ملال	قصبة تادلة (البلدية)	40898	47343	1,16	956	0,02
بني ملال	أولاد كناو	11256	12720	1,13	4429	0,39
بني ملال	أولاد امبارك	5672	19774	3,49	6113	1,08
بني ملال	أولاد سعيد الواد	13618	14351	1,05	31556	2,32
بني ملال	أولاد ايعيش	20081	27476	1,37	14013	0,7
بني ملال	أولاد يوسف	12804	14596	1,14	13640	1,07
بني ملال	سمكت	11122	8990	0,81	27483	2,47
بني ملال	سيدي جابر	13985	20432	1,46	8969	0,64
فقيه بن صالح	الخالفية	14341	15451	1,08	20783	1,45
فقيه بن صالح	بني شكدال	11582	11444	0,99	23063	1,99
فقيه بن صالح	بني وكيل	14960	15260	1,02	48511	3,24
فقيه بن صالح	برادية	29743	40685	1,37	13524	0,45
فقيه بن صالح	مركز: برادية	*6564*	8316	*1,27*	*255*	*0,04*
فقيه بن صالح	مركز: دار ولد زيدوح	*9821*	11491	*1,17*	*1176*	*0,12*
فقيه بن صالح	دار ولد زيدوح	17794	31170	1,75	22210	1,25
فقيه بن صالح	الفقيه بن صالح (البلدية)	82446	102019	1,24	1156	0,01
فقيه بن صالح	أحد بوموسى	41731	44672	1,07	40009	0,96
فقيه بن صالح	اهل مربع	12614	12025	0,95	8138	0,65
فقيه بن صالح	كريفات	34103	29214	0,86	26292	0,77
فقيه بن صالح	أولاد عياد (البلدية)	21466	23818	1,11	556	0,03
فقيه بن صالح	أولاد بورحمون	13635	15113	1,11	6764	0,5
فقيه بن صالح	أولاد ناصر	26527	28438	1,07	12338	0,47
فقيه بن صالح	أولاد زمام	31905	33652	1,05	19587	0,61
فقيه بن صالح	سيدي عيسى بن علي	22697	25563	1,13	7842	0,35
فقيه بن صالح	سيدي حمادي	14535	14227	0,98	6603	0,45
فقيه بن صالح	سوق السبت أولاد النمة (البلدية)	51049	60076	1,18	1213	0,02
المجموع		**582061**	**682934**	**1,17**	**391958**	**0,63**

ج. مجال المشاريع الدير: مجال الاستقرار بحمولة تاريخية قوية

يغطي مساحة تبلغ حوالي 4933 كيلومترا مربعا وتشمل 38 جماعة و6 مراكز، ويمتد على جميع سفوح الهضاب. ويبلغ عدد سكان الدير 803410 وفقا لاحصاء 2014في سنة 2004 كان هذا المجال يحتوي على 729837 نسمة. ويتكون المجال من مدن تاريخية ومراكز تاريخية نظرا لتواجد الطريق السلطاني بها بين فاس ومراكش. معدل الكثافة بهدا المجال هو 200 نسمة في الكيلمتر المربع ويحتوي الدير على مجالين فرعيين:

- **دير خنيفرة:**

يتألف من سلسلة من الأحواض والوديان التي تشهد تغيرا عميقا بسبب التمدن السريع، ولكن لا تزال الأنشطة الفلاحية قائمة من خلال الزراعة والثروة الحيوانية. وتتميز هذه المجموعة الفرعية بوجود تراث غني ومتنوع.

- **ديربنيملال:**

يمتد من زاوية الشيخ إلى دمنات، وهو من مصادر المياه التي استقر فيها الناس قديما، ويتوفر على مجموعة متنوعة من الدرايات والتراث والأنشطة الزراعية الرعوية القديمة. وبالتالي فهي أقاليم متفردة جدا من حيث الاستيطان ولكن لها أوجه تشابه يمكن أن تجمعها في مجال مشروع واحد. وهذا المجال حضري بشكل كبير (خنيفرة، بني ملال، أولاد عياد، بزو، زواية الشيخ، آيت إسحاق، أواومانة، القصيبة، سوق فم جماعة، دمنات)، وتتميز بمعدل فقر ضعيف وبتواجد بنيات تحتية جيدة.

والدير مجال دينامي اقتصاديا واجتماعيا وحضريا ويتوفر على البنية التحتية؛ ويمكن أن يكون مجالا حقيقيا لتحقيق التنمية للجهة بأسرها ويضمن اندماج المجالات الجبلية مع السهل والهضاب.

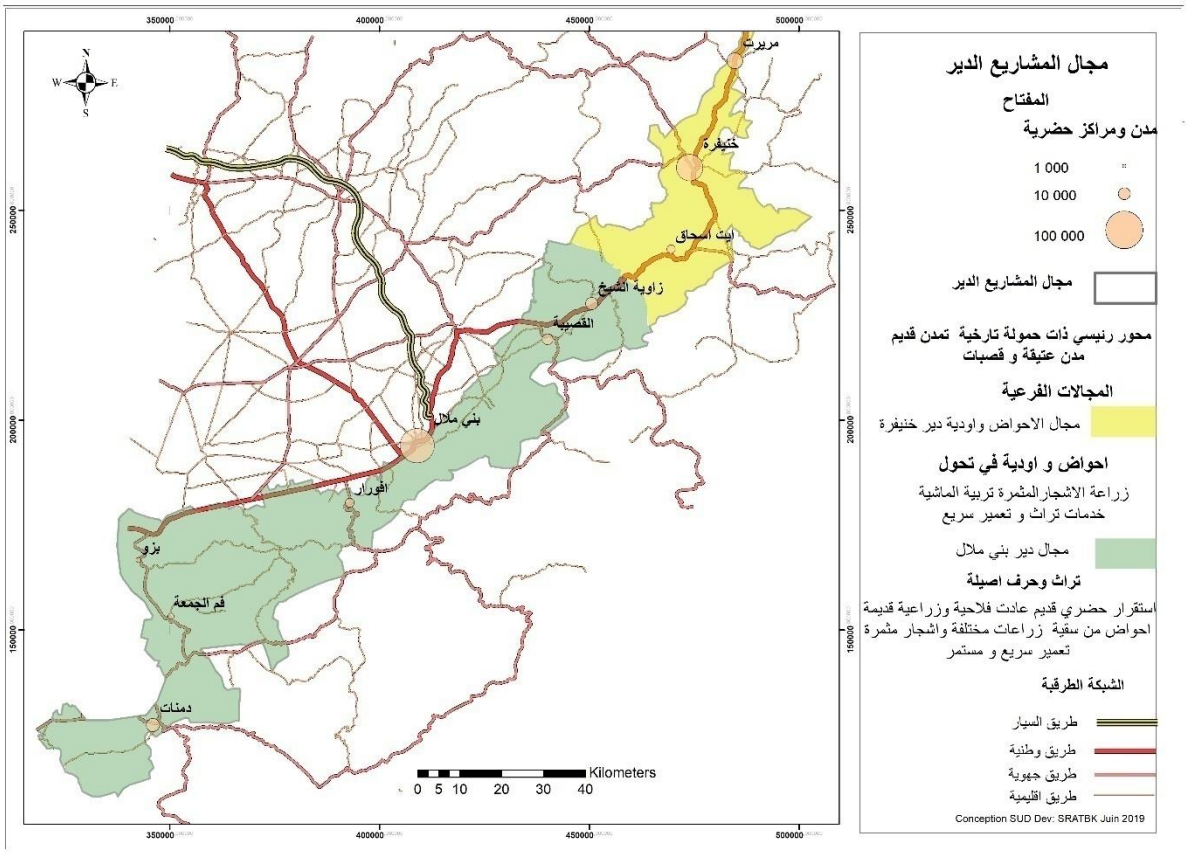

خريطة 18 : مجال مشاريع الدير

ح. الدير مجال الاستقرار بحمولة تاريخية قوية

العمالة	الجماعات المراكز والمدن	المساحة بالهكطار	عدد السكان 2014	الكثاة السكانية 2014	عدد السكن 2004	الكثافة السكانية 2004
ازيلال	أيت ماجدن	20316	17572	0,9	15831	0,78
ازيلال	أيت واوردا	6266	1644	0,3	1786	0,29
ازيلال	أيت تكلا	12902	8268	0,6	7340	0,57
ازيلال	انزو	12948	15429	1,2	13784	1,06
ازيلال	بني عياط	14794	22900	1,5	20905	1,41
ازيلال	بني حسن	13501	12077	0,9	11579	0,86
ازيلال	بزو	22170	14072	0,6	10184	0,46
ازيلال	مركز: أفورار	*318*	*13185*	*41,5*	*11898*	*37,42*
ازيلال	مركز: بزو	*684*	*4202*	*6,1*	*4323*	*6,32*
ازيلال	مركز: فم الجمعة	*384*	*5824*	*15,2*	*5360*	*13,96*
ازيلال	دمنات (البلدية)	948	29504	31,1	23459	24,75
ازيلال	فم الجمعة	8987	9873	1,1	4298	0,48
ازيلال	امليل	9143	10435	1,1	9796	1,07
ازيلال	مولاي عيسى بن إدريس	12831	13797	1,1	12621	0,98
ازيلال	ارفالة	19798	9749	0,5	9730	0,49
ازيلال	سيدي يعقوب	19716	17054	0,9	16637	0,84
ازيلال	تابية	10400	7849	0,8	7935	0,76
ازيلال	تنانت	17201	10706	0,6	10007	0,58
ازيلال	تاونزا	14643	11488	0,8	11610	0,79
ازيلال	تدلي فطواكة	8872	12759	1,4	11883	1,34
ازيلال	تيموليلت	5439	6616	1,2	6110	1,12
ازيلال	تسقي	8389	6147	0,7	6304	0,75
بني ملال	أيت أم البخث	40697	8198	0,2	9893	0,24
بني ملال	بني ملال (البلدية)	3914	192676	49,2	163286	41,72
بني ملال	مركز: اولاد امبارك	453	10843	23,9	11906	26,28
بني ملال	دير القصيبة	30129	22855	0,8	19130	0,63
بني ملال	فم العنصر	18450	18412	1	13795	0,75
بني ملال	فم اودي	13234	12233	0,9	7802	0,59
بني ملال	ناوور	23768	5999	0,3	6433	0,27
بني ملال	تاكزيرت	18261	19936	1,1	18942	1,04
بني ملال	تانوغة	12538	12783	1	10874	0,87
بني ملال	زاوية الشيخ (البلدية)	510	25388	49,8	22728	44,56

خنيفرة	أيت اسحاق	28275	19133	0,7	7818	0,28
خنيفرة	مركز: آيت إسحاق	*144*	*12179*	*84,6*	*11806*	*81,99*
خنيفرة	*مركز املو اغرابن **	*205*	*0*	*0*	*28933*	*141,14*
خنيفرة	مركز: تيغسالين	*180*	*8810*	*48,9*	*7336*	*40,76*
خنيفرة	البرج	14195	3812	0,3	4985	0,35
خنيفرة	خنيفرة (البلدية)	966	117510	121,6	72672	75,23
خنيفرة	لهري	30313	9085	0,3	9424	0,31
خنيفرة	موحى أوحمو الزياني	19970	9286	0,5	10728	0,54
خنيفرة	مريرت (البلدية)	660	42730	64,7	35196	53,33
خنيفرة	واو مانة	13496	8849	0,7	7846	0,58
المجموع		**493374**	**803410**	**2**	**729837**	**1,33**

*تم ادماج هذا المركز مع جماعة خنيفرة

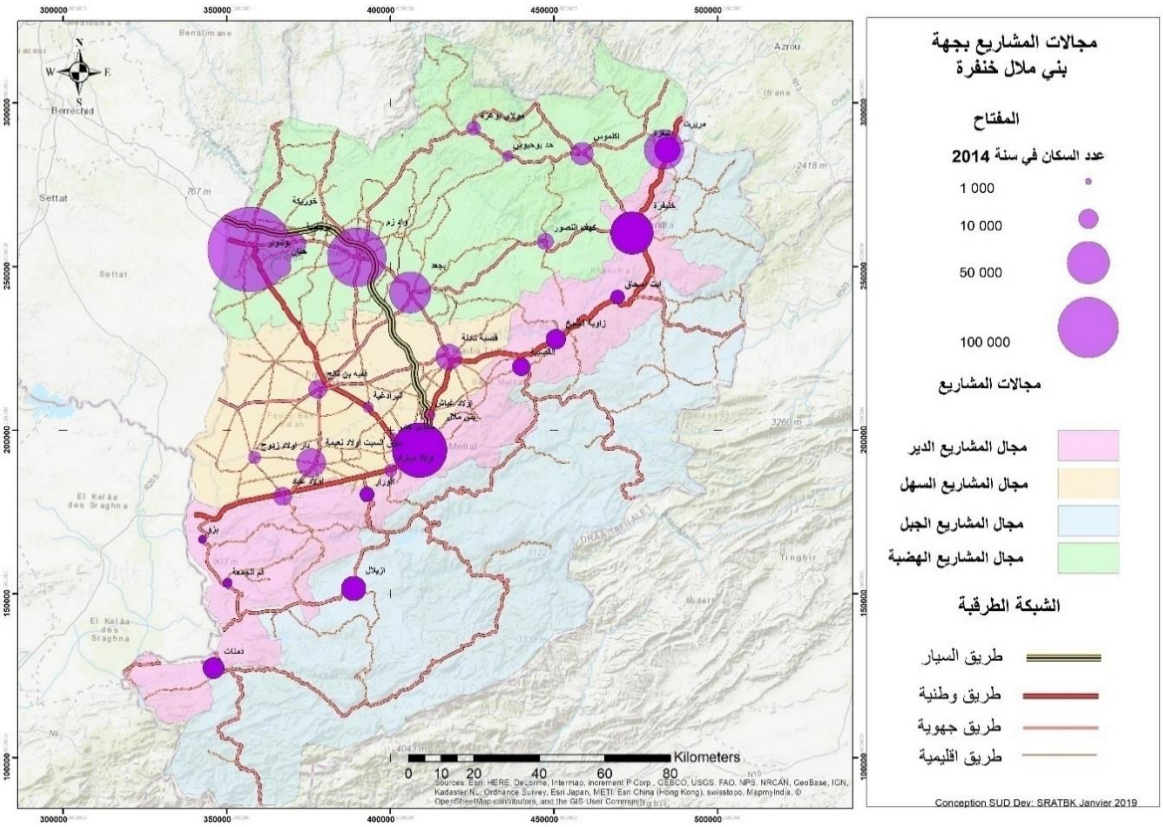

خريطة 19 : مساحات مجالات المشاريع المقترحة

مساحة مجالات المشاريع:

مجال المشروع	المساحة ب كلم مربع
مجال المشروع الهضاب	7410
مجال المشروع الجبال	10025
مجال المشروع الدير	4933
مجال المشروع السهل	5820
المجموع	**28188**

الساكنة في كل مجال مشروع (2014):

المجال	عددا السكان 2014	عدد اسكان 2004
مجال المشروع الهضاب	677587	794826
مجال المشروع الجبال	403420	367419
مجال المشروع الدير	803410	729837
مجال المشروع السهل	682934	391958
المجموع	**2567351**	**2284041**

عدد الجماعات لكل مجال مشروع:

المجال	عدد الجماعات
مجال المشروع الهضاب	**43 و5 مراكز**
مجال المشروع الجبال	**34 و4 مركز**
مجال المشروع الدير	**38 و7 مراكز**
مجال المشروع السهل	**25 و5 مراكز**

الشبكة الطرقية في كل مجال بالكيلومتر:

المجال	الاقليمية	الجهوية	الوطنية	الطرق السيارة
مجال المشروع الهضاب	805,59	476,01	53,78	68,53
مجال المشروع الجبال	540,33	582,53	45,88	-
مجال المشروع الدير	297,37	84,78	109,68	-
مجال المشروع السهل	656,02	171,86	126,94	39,94

المدن في مجالات المشاريع:

المجال	المدينة	الساكنة
مجال المشروع الهضاب	خريبكة	196196
	واد زم	95267
	ابي الجعد	46893
	بوجنيبة	16030
	حطان	10618
مجال المشروع الجبال	أزيلال	38520
مجال المشروع الدير	بني ملال	192676
	خنيفرة	117510
	مريرت	42730
	أولاد عياد	23818
	بزو	4202
	زاوية الشيخ	25388
	ايت اسحاق	12179
	واومانة	8849
	القصيبة	20001
	سوق فم الجماعة	5824
	دمنات	29504
مجال المشروع السهل	قصبة تادلة	47343
	الفقيه بن صالح	102019
	سوق السبت	60076

كثافة المجالات الحضرية داخل مجالات المشاريع:

المجال	المدينة	الساكنة	مساحة الجماعة كلم²	المجال الحضري كلم ²	الكثافة نسمة/كلم²
مجال المشروع الهضاب	خريبكة	196196	25,23	23,62	7776
	واد زم	95267	13,33	10,05	7147
	ابي الجعد	46893	6,00	5,85	7816
	بوجنيبة	16030	4,23	1,8	3790
	حطان	10618	3,09	1,12	3460
مجال المشروع الجبال	ازيلال	38520	9,50	6,17	4055
مجال المشروع الدير	بني ملال	192676	39,09	25,35	4920
	خنيفرة	23818	9,66	12,16	1246
	مريرت	4202	6,60	3,44	6470
	بزو	12179	6,84	0,92	6100
	زاوية الشيخ	5496	5,10	2,75	4980
	ايت اسحاق	20001	1,44	0,86	8460
	واومانة	5824	134,96	0,93	700
	القصيبة	29504	5,88	2,74	7299
	سوق فم الجماعة	117510	3,84	0,57	152
	دمنات	42730	9,48	3,47	3110
مجال المشروع السهل	قصبة تادلة	47343	9,56	8,05	1160
	الفقيه بن صالح	102019	11,56	9,94	1240
	سوق السبت	60076	12,13	9,89	1180

بعض المؤشرات حسب مجالات المشاريع:

المجالات	المسافة عن الطريق المعبدة	معدل الامية	معدل البطالة	معدل النشاط	معدل الفقر	معدل التمدن
مجال المشروع السهل	بين 0,5 و2 كلم	35 à 39%	5%	42%	11 à 18%	40%
مجال المشروع الجبال	بين 2 و20كلم	43 à 47%	4%	43%	25 à 39%	20%
مجال المشروع الدير	بين 4 و7 كلم	31 à 43%	9%	46%	25 à 32%	62%
مجال المشروع الهضاب	بين 1 و 4 كلم	35 à 40%	8%	40%	18 à 25%	70%

مجلات المشاريع	المساحة	عدد السكان	نسبة النمو الديموغرافي 2004 - 2014	المدن الرئيسية	نسب الفقر التعدد الاتجاهات	الميولة الاقتصادية	نقط القوة	نقط الضعف	المميزات الجغرافية و الطبيعية
مجال المشاريع الهضبية	7410 كلم²	677587 نسمة	0,31 - 0,83 %	**مدينة خريبكة ومراكزها الفلكية بجعد وادي زم بوجنيبة وحطان في الجهة الشمالية من الهضبة يوجدمراكز ناشئة مثل امريرت موي بوعزة اكلموس وكهفالنسور.**	10-30%	مجال معدني فلاحي ورعوي	الموارد العدنية والثروة الحيوانية	قلة الجهيزات التحتة والعزلة	**هضبة الفوسفاط** مجال معدني بامتياز ذات اشعاع وطني ظاهرة التمدن مرتبطة كثيرا مع الانشطة المنجمية خاصة استخراج الفصفاط ويبقى هذا المجال مرتبط بانشطة اخرى مثل الفلاحة المعيشية والرعي **هضبة لزكار**هو مجال الرعي بامتياز ظاهرة التمدن هنا مرتبطة بالتحولات السريعة التي تعرفها **الجهة** مع تطور الانشطة المنجمية واستغلال المقالع
مجال المشاريع الجبل	10025 كلم²	403420 نسمة	0,95 - 1,21 %	**مدينة ازيلال**	30-70%	الفلاحة الرعي والسياحة الثيكولوجية	التراث الماجي واللامادي السياحة الثيكولوجية	تمدن ضعيف علةونقص في الجهيزات	**الاطلس المتوسط خنيفرة بني ملال**مجال ذات مؤهلات فلاحية و رعوية و سياحيةايقولوجية استغلال الموارد الغابوية و تنوع الطبيعة و التراث اللامدي يجعل من هذا المجال فرصة لتنمية السياح الثيكولوجية **الاطلس الكبير الاوسط**مجال ذات خصوصية مميزة مرتبطة باقتصاد الترا و السياحة الثيكولوجية و التراث المبني القصور و القصبات الموارد المائية الترا اللامدى و الماثر التاريخية
مجال المشاريع سهول تادلة	5820 كلم²	682934 hab 682934 ksl,	0,84 - 0,94 %	**قصبة . تادلة الفقيه بن صالح سوق لسبت**	5-15%	مجال الفلاحة المسقية	أكبر حوض مسقي على صعيد المملكة فلاحة مكثفة	ضغط ظاهرة التمدن والزحف على حساب الأراضي الفلاحية مدن بدون وظائف متميزة	**حوض تادلة مجال فلاحي** . الفلاحة المسقية وفلاحة الاشجار المثمرة ظاهرة التمجن حديثة و دات نمو سريع فالمجال يحتوي على مؤهلات اقتصادية عديدة **هوامش الحوض المسقي** مجال الفلاحة البورية و تربية الماشية وفلاحة معيشية امكانيات مهمة عير مستغلة
مجال المشاريع الدير	4933 كلم²	803410 نسمة	0,94 - 0,95 %	**خيفرة بني ملال بزو زاوية الشيخ ايت إسحاق اومامة سوق فم الجمعة دمنات**	4-10%	ممر التنمية لكافة الجهة	نشاط قتصادي وتجهيزا ت تحتية متطورة.	ضغط كبير لظاهرة التمدن على حساب الأراضي الفلاحية	**شبه الدير**يتكون من سلسلة من الأحواض والأودية في تطور وتحول سريع الانشطة الفلاحية تبقى المورد الرئيسي يتميز هدا المجال بتنوع وغنى تراثه **دير بني ملال** يتميز بثروة مائية مهمة واستطان بشري قديم وتراث متنوع التمجن هنا ظاهرة قديمة

خلاصة:

أسفرت عملية تحديد مجالات المشاريع لجهة بني ملال خنيفرة عن تحديد أربع مجالات هي:

- مجال المشاريع في الهضاب: يغطي هذا المجال مساحة تبلغ حوالي 7410 كيلومترات مربعة، وتشمل 43 جماعة، وتحتل كامل الجزء من المرتفعات التي تنتمي إلى جهة بني ملال -خنيفرة
- مجال المشاريع في الجبل: تغطي هذه المجالات مساحة تبلغ حوالي 10052 كيلومترا مربعا وتشمل 34 جماعة بما في ذلك جماعة على الحدود مع الدير. ويبلغ عدد سكان الجبل 403420 نسمة وفقا لإحصاء 2014.
- مجال المشاريع في السهل: يغطي مساحة تبلغ حوالي 5820 كيلومترا مربعا ويشمل 25 جماعة، ويمتد على جميع سهول تادلة. وعدد السكان السهل هو 682934 وفقا لإحصاء 2014 مقسمة إلى 133466 أسرة
- مجال مشاريع الدير: يغطي مساحة تبلغ حوالي 4933 كيلومترا مربعا وتشمل 38جماعة، ويمتد على جميع سفوح الهضاب. ويبلغ عدد سكان الدير 803410 وفقا لإحصاء 2014. ويتكون المجال من مدن تاريخية ومراكز تاريخية نظرا لتواجد الطريق السلطاني بها بين فاس ومراكش

وتشكل هذه المجالات، التي تم تحديدها بناء على معايير مناسبة لملاءمة الخصائص المتعددة للجهة، أقاليم فرعية دينامية ومتماسكة من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضرية. وهي تأخذ في عين الاعتبار نتائج ورشات التقاسم والتشاور التي ساعدت على إبراز خصوصيات مختلف أقاليم الجهة. وسيكون كل مجال ميدانا لتنفيذ المشاريع بما يتماشى مع التوجهات والأهداف الاستراتيجية لتنميتها في المدى المتوسط والبعيد.

8. خلاصة تركيبية

مكنت التحليلات والتشخيصات التي تمت في مختلف مراحل إنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال – خنيفرة من إنجاز هذا التقرير النهائي. ويمكن هذا الأخير من تقديم الدفعات المناسبة لتنفيذ البرامج والمشاريع التي تمكن من تنزيل الخيارات والتوجهات والأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى (2019-2044) للتصميم. وقد صيغت هذه المشاريع من خلال نتائج عن التشخيص الترابي الاستراتيجي وأيضا اعتمادا على التحليل الاستشرافي الذي شمل مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. وقد تم وضع الإطار العام لتحقيق التنمية الترابية من خلال وضع برنامج العمل الجهوي المندمج الذي يحتوي على مجموعة من المشاريع المهيكلة الاقتصادية والاجتماعية...

بتموقعها الضعيف رغم امكانياتها الذاتية، الجهة مطالبة بأن تكون مجالا اقتصاديا مستقبليا

من الناحية الديمغرافية، يبلغ عدد سكان جهة بني ملال خنيفرة ما يقرب من 2.5 مليون نسمة وفقا للإحصاء العام 2014. وهو يمثل ما يقرب من 7.5٪ من مجموع السكان المغاربة من أصل 4٪ من المساحة الإجمالية للبلاد، أو كثافة قدرها 88.9 نسمة لكل كيلومتر مربع. وتتميز الجهة بتواجد 65 في المائة من ساكنتها في المناطق الجبلية. واستنادا إلى معدل النمو السكاني السنوي خلال الفترة 2014-2044 البالغ حوالي 0.4 في المائة، سيصل مجموع سكان الجهة إلى 910 837 2 نسمة بحلول عام 2044، أو 6.65 في المائة من مجموع السكان.

وتبين البنية الديمغرافية للجهة بحلول عام 2044 أن أكثر الاقاليم اكتظاظا بالسكان في عام 2044 هي تلك التي كانت في عام 2014 مع تغيير طفيف في بني ملال (التي يبلغ عدد سكانها 784 677 نسمة في عام 2044. 2044 مقارنة بـ 549,446 في عام 2014) على يليها إقليم أزيلال (التي يقدر عدد سكانها بـ 606 631 نسمة في عام 2044 مقارنة بـ 553,005 في عام 2014). وتحافظ الاقاليم الأخرى على نفس الترتيب في عام 2044 مقارنة بعام 2014.

وحسب الوسط، سيرتفع عدد سكان المدن من 808 234 1 نسمة في عام 2014 إلى 222 625 1 نسمة في عام 2044، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي متوسطه 0.92 في المائة. وسينخفض عدد السكان القرويين من 647 281 1 في عام 2014 إلى 688 212 1 في عام 2044؛ متوسط معدل نمو سنوي سلبي قدره -0.18%.

وفي عام 2044، سيكون هناك معدل تمدن في الجهة يبلغ 57.3 في المائة مقارنة بنسبة 49.1 في المائة في عام 2014. وستبقى خنيفرة وخريبكة، اللتين شهدتا مستويات عالية نسبيا من التمدن في عام 2014، في هذه الحالة في عام 2044، في حين ستحافظ بني ملال على نفس معدل التحضر في عام 2014. أما بالنسبة لأزيلال والفقيه بن صالح، اللذين يسود طابعها القروي، فسيحتفظان بهذه الوضعية بحلول عام 2044.

وفي المجال الاقتصادي، تحتل جهة بني ملال خنيفرة المرتبة السابعة من حيث متوسط حصة الناتج الداخلي الخام الوطني والمرتبة الثامنة من حيث نسبة الناتج الداخلي الخام الفردي ونسبة الإنفاق النهائي على استهلاك الأسر في الجهة. وبالتالي فهي جهة يقل وزنها الاقتصادي عن المعدل مقارنة بالمستوى الوطني وبالمقارنة مع الجهات الأخرى في المغرب.

وقد أظهرت الدراسات التي ركزت، كجزء من التشخيص الترابي الاستراتيجي، على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الرئيسية المشاكل التي تواجهها عملية التنمية في جهة بني ملال خنيفرة والإكراهات التي تواجهها والإمكانات التي تمتلكها. فالجهة هي ذات ثروة فوسفاطية وأول إقليم فلاحي مسقي على المستوى الوطني، ويتجه فيها النمو الاقتصادي نحو الركود، أو حتى إلى انخفاض مثير للقلق. ويجب أن تكون العناصر التي أبرزها التشخيص التي تسعى في إلى صياغة الخيارات والاستراتيجيات والتوجهات والأهداف التنموية المتوسطة والطويلة الأجل لجهة بني ملال الخنيفرة. كما يجب أن يتم التنفيذ بطريقة متسقة ومتكاملة، ضمن مجالات المشاريع الجهوية المناسبة. ويبقى استثمار الثروة المستغلة والقابلة للاستغلال، وإزالة جميع العقبات التي تعترض تنمية الثروة الإقليمية، ضامنا من أجل تدارك التأخر في مجالات التنمية البشرية المستدامة ومكافحة التفاوتات المجالية والاقتصادية والاجتماعية.

تحديات كبرى لابد من مواجهتها

ويتضح من التشخيص أن المؤشرات الاقتصادية تعرف ضعفا كبيرا، مما يستدعي تصحيح الاتجاه الاقتصادي وتحريك دينامية نمو اقتصادي قوي. وفي هذا السياق، يجب أن تعمل جهة بني ملال خنيفرة على ما يلي:

- بناء إطار إقليمي جذاب لإنشاء مشاريع وأنشطة صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم تولد فرص العمل والدخل؛
- تعبئة جميع الوسائل اللازمة وجميع الجهات الفاعلة المعنية للنجاح في الحد من أوجه التفاوتات الاجتماعية والمجالية؛
- ترشيد تعبئة الأراضي واستخدامها مع مكافحة التوسع الحضري العشوائي؛
- تخصيص حصة من عائدات الفوسفاط للتنمية الترابية والاقتصادية والاجتماعية لجهة بني ملال خنيفرة وتنفيذ المشاريع المهيكلة؛
- الحفاظ على إنتاج الحبوب وإنتاج الماشية وتعزيزها مع تشجيع الصناعة الغذائية وإنتاج الحليب واللحوم الحمراء؛
- وضع استراتيجية جريئة ومكيفة لتنمية السياحة بجميع أشكالها المدعومة بالامكانات الطبيعية والثروات الثقافية؛
- الشروع، وفقا للأولويات المحددة، في تنفيذ برامج لبناء الطرق وتطويرها تلبي احتياجات التجارة وحركة المرور وفك العزلة عن القرى والجبال؛
- ضمان الولوج إلى خدمات التعليم والصحة في جميع المجالات؛
- تثمين الرأسمال الطبيعي والتعامل مع أي شكل من أشكال التلوث أو التدهور في البيئة المحلية من أجل تحقيق تنمية متناسقة ومستدامة في الجهة؛
- وضع جميع الوسائل والتدابير المناسبة اللازمة لمراقبة جمع ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة في جميع أنحاء الجهة؛
- تقليص معدلات البطالة والفقر والهشاشة؛
- الحفاظ على إمكانات الموارد الغابوية الجهوية وتطويرها وتثمينها فضلا عن الإمكانات المائية؛
- مواجهة جميع التحديات وحل جميع الإشكاليات التي تقف في الطريق بجعل التراث والثروة الثقافية أداة حقيقية للتنمية الشاملة والمستدامة على الصعيدين الجهوي والوطني.

وإجمالا، فإن الهدف الأساسي هو وضع جهة بني ملال خنيفرة في موقع يتماشى مع نقاط قوتها وإمكاناتها، التي تجعلها قادرة على المنافسة مع المناطق المغربية المماثلة الأخرى.

مقارنة دولية تمكن من رسم معالم التنمية الترابية في الجهة

تم القيام بدراسة مقارنة مع مناطق Centre Val de Loire في فرنسا، وLambardie في الجهة الكبرى من إيطاليا وأوروبا، وCastilla la mancheفي إسبانيا مع جهة بني ملال - خنيفرة. أولا، تم تسليط الضوء على العمليات التنموية في الجهات في ضوء سياقاتها المحددة والاتجاهات والأهداف التنموية التي تم وضعها. ومن هنا، تم تحديد المجالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى أوجه التشابه بين الجهات. وقد تم استخراج مجموعة من الدروس التي مكنت من تسطير أولويات جهة بني ملال خنيفرة التنموية ومن أهمها:

- الاتجاهات المشتركة لتوطيد وتعزيز المكاسب القطاعية التراكمية وتقديم دعم قوي للشركات لتحديث القدرات التنافسية وتنويعها واكتسابها؛
- الاهتمام الكبير بدمج المعرفة والبحث والتطوير والابتكار وإشراك المؤسسات التعليمية والمهنية وتوفير المهارات والمؤهلات في جميع مراحل إعداد وتنفيذ التنمية االجهوية؛
- الرغبة الراسخة في إيلاء أهمية حيوية للتنمية المستدامة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والتراثية والثقافية وحمايتها؛
- التركيز المستمر على تحسين الحكامة الجهوية وتعزيز قيم المواطنة والتضامن والديمقراطية والتماسك الاجتماعي؛
- توقع مخاطر التفاوتات المجالية والاجتماعية وعوامل القدرة التنافسية الدولية.

الطريق نحو تموقع واعد في أفق 2044

ان تنزيل توجهات التصميم الجهوي لإعداد التراب سيسمح للجهة في أفق 2044 بأن تصبح:

- القطب الثاني على مستوى الفلاحة
- القطب الثالث على مستوى الصناعة الغذائية
- القطب الثالث للصناعة الرقمية والخدمات المرحلة
- القطب الثالث للصناعات الكميائية،
- القطب الاول للسياحة الإيكولوجية والرياضية
- القطب الاول لاقتصاد الغابة

وهذا التموقع سيكون من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- احتلال المرتبة السابعة من حيث خلق الثروة، أي 112.61 مليار درهم سنويا بحلول عام 2030 و223 مليار درهم سنويا بحلول عام 2044؛
- جذب استثمارات قدرها 33.8 مليار درهم كمتوسط سنوي للفترة 2018-2030 و33.9 مليار درهم سنويا كمتوسط للفترة 2030-2044؛
- إحداث ما لا يقل عن 29 700 فرصة شغل في السنة كمتوسط للفترة 2018-2030 و58 800 فرصة عمل في المتوسط للفترة 2030-2044؛
- تشجيع إنشاء المقاولات: ما متوسطه 14 850 شركة/سنة كمتوسط للفترة 2018-2030 و29 400 مقاولة/سنة كمتوسط للفترة 2030-2044؛
- تخفيض معدل الفقر إلى 4 في المائة في الجهة ككل و5 في المائة في المناطق القروية بحلول عام 2030 و2 في المائة للفترة 2030-2044؛
- خفض معدل البطالة إلى أقل من 6 في المائة بحلول عام 2030؛
- خفض معدل الأمية إلى أقل من 15 في المائة بحلول عام 2030 وأقل من 5 في المائة بحلول عام 2044.

تعبئة الفاعلين وتجديد نمط الحكامة من أجل تحقيق الاهداف

يتطلب تحقيق الأهداف الاستراتيجية على النحو المحدد في التصميم، تعبئة قوية ومستمرة لجميع الفاعلين على جميع مستويات صنع القرار إضافة إلى القطاع الخاص والمنتخبين والمجتمع المدني. ومن شأن هذه التعبئة أن تيسر توافر موارد التمويل واحتياطيات الأراضي لتنفيذ المشاريع المقترحة حسب المجالات التي تهم المشاريع، في إطار تضامن كلي من أجل تنمية الجهة. ويمكن بلوغ هذا الهدف عبر تنويع مصادر خلق الثروة واستدامتها. كما يجب العمل على حماية الموارد الطبيعية، وترشيد استخدام المياه والغابات والطاقة والموارد الأخرى والاستفادة منها. أيضا يتوجب الحد من الانبعاثات الملوثة والنفايات من خلال تشجيع التدوير وحماية البيئة.

وفي سياق إنجاز التصميم، ينصب التركيز بقوة على الحاجة إلى تجديد وتحديث الحكامة بوصفها الرافعة الرئيسية للتنمية المستدامة في جهة بني ملال خنيفرة. ويتصل هذا التجديد والتحديث بطرق التفكير والتخطيط والتشاور واتخاذ القرار والعمل ورصد وتقييم جميع الإجراءات المالية والمؤسسية والنوعية المتخذة لتحقيق التنمية. كما يمثل برنامج العمل الجهوي المندمج إطارا للحكامة من أجل تنفيذ التوجهات والأهداف الاستراتيجية المبينة في التصميم. ومن الضروري خلق نوع من التعاون والتنسيق على جميع المستويات، الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية. كما يجب إعادة التفكير في قضايا التخطيط الحضري، والتنمية القروية، وحماية البيئة ضد التلوث، والانتقال الإيكولوجي والطاقة...

مجالات للمشاريع كأرضية للتنمية المستقبلية

استنادا إلى عدة معايير متنوعة ومتعددة الأبعاد، ومع مراعاة نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي، أعيد تقسيم جهة بني ملال خنيفرة إلى أربع مجالات للمشاريع. وهي:

- مجال المشروع الهضبة: مجال منجمي وفلاحي يضم مولاي بوعزة، سيدي عمار، سيدي حسين، أكلموس، حد بوحسوسين، سبت آيت رحو، الحمام (جزئياً)، سيدي الأمين في خنيفرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعات التي تتواجد في خريبكة هي: بجعد، بوجنيبة، حطان، خريبكة، واد زم، عين كيشر، بني زرانتل، الفوقا، بني يخلف، آيت عمار، براكسا، أولاد فتاتة، أولاد قواوش، بير مزوي، مادّنا، رواشيد، لاغنديز، تاشرافات، بولانوار، قصبة تروش، بوخريس، أولاد عيسى، لاغاف، مفاسيس، بني باتو، أولاد عبدون، بني سمير، شوغران، أولاد أزوز، أولاد بوغادي، أولاد فنان؛
- مجال المشروع الجبل: مجال الرعي والسياحة البيئية ويشمل الجماعات التالية في أزيلال، وهي: آيت عباس، آيت تمليل، أزيلال، آيت مازيغ، آيت أوجابلي، أنرغي، اسيكسي، آيت بلال، تيفني، أغودي نخير، وويازغت، وتيفرت، وحمزة، وآيت بو علي، وآيت محمد، وطباروت، وتابانت، وآيت أومديس، وسيدي بولكلف، وتامدا نومير سيد، وبن الويدان، وتلفت، وزاوية أحنصال، ووولا، وتوغويت. وهي تشمل أيضا الجماعات التي تنتمي إلى مجال بني ملال (أغبالة، بوتفردا، ناوور، تيزي نسيلي) وخنيفرة (آيت سعدلي، أكلمام ازكزا، القباب، كيروشين، سيدي يحيى أو سعد، تيغاسيلين "جزئيا"، أم ربيع؛
- مجال مشروع سهول تادلة: منطقة زراعية مسقية، تتكون من جماعات الفقيه بن صالح (الفقيه بن صالح، أولاد عياد، سوق سبت أولاد نمة، دار أولاد زيد، الخفية، أولاد بورحمة، حل مربعة، حد بوموسى، سيدي عيسى بن علي، بني عقيل، أولاد ناصر، سيدي حمادي، بني شكدال، أولاد زمام، برادعة وكريفات) وفي بني ملال (قصبة تادلة، أولاد غنو، أولاد يعيش، أولاد مبارك، كطاية، سيدي جابر، أولاد يوسف، سعيدو أو سيمغيت)؛
- مجال مشروع الدير: لديه رمزية تاريخية قوية تمتد عبر الأقاليم الثلاث من أزيلال وبني ملال وخنيفرة. ويتكون من جماعات: بني آية، بني حسن، تيموليت، رفالا، أفورار، فوم جامع، مولاي عيسى بن دريس، آيت أواردا، تيشي، تاونزا، دمنات، آيت تاغولا، تابيع، آيت ماجدين، تيدي فطواكة، تانانت، إمليل، سيدي يعقوب وأنزو. وكذا من جماعات بني ملال والقصيبة وزاوية الشيخ، وكهف النسور، آيت أم البخت، تانوغة، فوم أودي، دير القصيبة وتغزيرت، وفي خنيفرة آيت إسحاق، وأومنة، وفوم أودي، ودير القصيبة، وتاغيريت، وأواومانة، وموحا أو حمو الزياني، لهري، تيغاسيلين (جزئيا) والهمام (جزئيا).

وقد تم تحديد المجالات المشاريع الأربعة من خلال المهن الاقتصادية والإمكانات التنموية التي تميزها. ويشكل المجال الذي ستطبق فيه الأهداف والتوجهات الاستراتيجية والبرامج والمشاريع بحلول عام 2044. وهذه الأهداف هي تعبير مؤكد عن الرغبة في التنمية في مواجهة العجز الاجتماعي المتراكم وإعادة الجهة إلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنشود ضمن دينامية تغطي جميع المجالات، خصوصا فيما يتعلق بتنويع القاعدة الاقتصادية وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية، وتقوية النسيج الحضري...

الملحقات:

الاختصار	المعنى
ADA	وكالة التنمية الفلاحية
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
AEP	تزويد مياه الشرب
AGR	الأنشطة المدرة للدخل
ANOC	الجمعية الوطنية للغنم والماعز
AUEA	جمعية مستخدمي مياه الري
BMK	بني ملال خنيفرة
C. P. R.	عقد برنامج جهوي (اتفاقية السياحة)
Cap. ad	سعة إضافية
CES	المحافظة على المياه والتربة
CNHP	المركز الوطني لعلم الأحياء المائية وتربية الأسماك
CR	جماعة قروية
CRDA	المركز الجهوي للتنمية الفلاحية
CRI	المركز الجهوي للاستثمار
DAS	قسم العمل الاجتماعي
DCFM	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
DCL	قسم السلطات المحلية
DH	الدرهم
DHS	البرنامج العالمي للديموغرافيا والصحة
DMN	المديرية الوطنية للأرصاد الجوية
DPA	المديرية الإقليمية للزراعة
DRA	المديرية الجهوية للزراعة
DRA	المديرية الجهوية للزراعة
DREF	المديرية الجهوية للمياه والغابات
DRI	التنمية االقروية المدمجة
ENCDM	التحقيق الوطني حول استهلاك وإنفاق الأسر
ENNVM	التحقيق الوطني لمستويات الحياة للأسر
ENPS	التحقيق الوطني للسكان والصحة
EPPS	لوحة التحقيق للسكان والصحة
FAO	منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة
FDA	صندوق التنمية الزراعية
FIDA	الصندوق الدولية للتنمية الزراعية
GIEC	الهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ
Ha	الهكتار
Hab/km²	عدد السكان لكل كيلومتر مربع
HCEFLCD	المندوبية السامية للمياه و الغابات و محاربة التصحر
HCP	المندوبية السامية للتخطيط

IDH	مؤشر التنمية البشرية
INDH	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
ISF	مؤشر الخصوبة
LFVI	السكن المنخفض التكلفة الإجمالي للعقارات
LS	السكن الاجتماعي
MANU	النمو الحضري
MAPM	وزارة الفلاحة والثروة السمكية
MATUHPV	وزارة إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان و سياسة المدينة
MCA	حساب تحدي الألفية
ODECO	المكتب المكلف بتطوير وتأطير القطاع التعاوني
OMD	الأهداف التنموية للألفية
OMS	منظمة الصحة العالمية
ONG	منظمة غير حكومية
P. N. U. D.	البرنامج التنموي للأمم المتحدة
P2I	البرنامج الصناعي المدمج
PAGER	البرنامج القروي الإمداد الجماعي لمياه الشرب
PAR	مخطط الفلاحة الجهوية
PARI	مخطط العمل الجهوي المدمج
PDAIRE	المخطط المديري لتهيئة الموارد المائية المدمجة
PDFAZMT	مشروع تطوير القطاعات الفلاحية في المناطق الجبلية بتازة
PDI	المشاريع التنموية المدمجة
PDR	مخطط التنمية الجهوية
PDRMO	مخطط التنمية القروية في الأطلس المتوسط
PDRZMS	مخطط التنمية القروية في المناطق الجبلية بصفرو
PIB	الناتج الإجمالي المحلي
PIB	الناتج الإجمالي المحلي
PM	الفقر المتعدد الأبعاد
PME	الشركة الصغيرة والمتوسطة
PMH	الهيدروليكية الصغيرة والمتوسطة
PMV	مخطط المغرب الأخضر
PNRR	البرنامج القروي للطرق القروية
PNUD	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
PPA	تعادل القوة الشرائية
Rég/Nat	جهوي /وطني
RGA	الإحصاء العام للفلاحة
RGPH	الإحصاء العام للسكن و السكان
S. D. A. U.	التصميم المديري للتهيئة الحضرية
S. N. A. T.	التصميم الوطني لإعداد التراب

S. R. A. T.	التصميم الجهوي لإعداد التراب
SAU	مساحة الأراضي الزراعية
SIBE	الموقع ذات الأهمية البيولوجية و الايكولوجية
SNDR	الإستراتيجية الوطنية للتنمية القروية
SRAT	التصميم الجهوي لإعداد التراب
Sup	المساحة
TAA	معدل النمو السنوي
TAAM	معدل النمو السنوي المتوسط
TAAM	معدل النمو السنوي المتوسط
TF	ملكية أرضية
TAG	معدل النمو الكلي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة
VA	قيمة مضافة
VSB	مدن بدون صفيح

المفاهيم الأساسية:

المفهوم	*التعريف*
التنوع البيولوجي	أشكال الحياة على الأرض و كذا العلاقات القائمة بينها و بين بيئتها منذ الأصل المشترك للحياة .
البيئة	وسط يحدد طريقة حياة المجتمع وتشمل القيم الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية الموجودة في مكان ما و في وقت معين.
التنمية المستدامة	مفهوم يحدد الحاجة إلى الانتقال والتغيير اللذين يحتاجهما كوكبنا وسكانه للعيش في عالم أكثر عدالة في صحة جيدة و في احترام للبيئة.
الطاقات المتجددة	هي مصدر للطاقة تبني وتستعيد بشكل أسرع مما تستخدم.
التغير المناخي	تباين في حالة المناخ يمكن اكتشافه بالتغيرات و / أو الاختلافات في خصائصه والتي تستمر لفترات طويلة.
التنوع البيولوجي	أشكال الحياة على الأرض و كذا العلاقات القائمة بينها و بين بيئتها منذ الأصل المشترك للحياة.
منطقة محمية	أي منطقة طبيعية محددة مقيدة ومدارة ، مع احترام التنوع البيولوجي المعين.
الموقع ذات الأهمية البيولوجية و الايكولوجية	هو وسط يضم الأنواع النادرة أو المهددة بالانقراض والأنواع الإحيائية أو التي تتميز بالتنوع البيولوجي العالي .
المياه الجوفية	كتلة من الماء تحتوي على تقاطعات أو تشققات في باطن الأرض.

المراجع البيبليوغرافية:

طبيعة التقرير	العنوان المؤلف التاريخ
التقارير والدراسات والوثائق الرسمية	- وكالة بني ملال الحضرية "فيشتالا: المكان والذاكرة" (غير منشورة) 2000 - وكالة بني ملال الحضرية "مدينة بني ملال: الحقائق و الاستشراف" تقرير أولي (غير منشور) 2001 - الكتاب السنوي الاحصائي لمنطقة بني ملال خنيفرة. المكتب الإقليمي لبرنامج HCP في بني ملال). الخرائط الجيولوجية :الرباط 1/500000،أزيلال 1 / 100.00 ، 1985 ؛ بني ملال 1/100000 ، 1985 ؛ دمنات 100.00 / 1، 1985؛ أفورار 100.00 / 1، 1977؛ زاوية أحنصال، 100.00 / 1، 1990. - مركز بني ملال خنيفرة الإقليمي للاستثمار (CRIBK)، 2008. قطاع الطاقة وأنشطة التعدين. p36. - مركز الاستثمار الجهوي ببني ملال خنيفرة ، الصناعة التقليدية. - مركز الاستثمار الإقليمي ببني ملال خنيفرة ، الصناعة. - مركز الاستثمار الإقليمي ببني ملال خنيفرة ، مونوغرافية ، **جهة** بني ملال خنيفرة ، أكتوبر 2015. - مديرية التخطيط المكاني (DAT): دراسة عن مجموعات اقتصاديات التراث ؛ التشخيص الاستراتيجي لموارد التراث في **جهة** تادلة ازيلال ، التقرير المرحلي ، 2007 - التحقيقات الوطنية للاستهلاك والإنفاق الأسري لعامي 2001 و 2014. - التحقيقات الوطنية للسكان والصحة في الأعوام 1987 و 1992 و 1995 و 2010-2011 - التحقيقات الوطنية حول مستويات المعيشة في 1998-1999 و 2007. - حالة الموارد المائية في حوض أم الربيعة: وكالة أم الربيع للأحواض المائية 2008 - دراسة عن المسح الوطني للطلب على الإسكان: MHPV 2016 - دراسة عن افتتاح إقليم بني ملال ، تقرير مؤقت ، وزارة الداخلية 2012 - المندوبية السامية للتخطيط ، التحقيق الوطني للقطاع غير الرسمي 2007 ، النتائج الرئيسية - المندوبية السامية للتخطيط ، التحقيق الوطني للقطاع غير الرسمي 2006 - 2007 ، التقرير التجميعي. - المندوبية السامية للتخطيط ، التحقيق الوطني للقطاع غير الرسمي 2013-2014 ، النتائج الرئيسية ، 12 أكتوبر 2016 - المندوبية السامية للتخطيط ، التحقيق الوطني للقطاع غير الرسمي غير الزراعي - المندوبيةالسامية للتخطيط ، مذكرة إعلامية عن الحسابات الإقليمية لعام 2015. - مكتب المفوض السامي للتخطيط ، التعداد العام للسكان والمساكن 2014: المؤشرات البلدية. - مخطط تهيئة مدينة بني ملال: وكالة بني ملال الحضرية 2016 - مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004 - الهضبة الوسطى الغربية G. BEAUDET - التصميم المديري لاعداد التراب الحضري ببني ملال:الوكالة الحضرية لبني ملال 2016 - المخطط الوطني لاعداد التراب MATUH: 2002، 2003 - التصميم الجهوي لاعداد الترابلجهة الشاوية ورديغة 2010 - التصميم الجهوي لاعداد التراب لجهة مكناس-تافيلالت: 2010 - التصميم الجهوي لاعداد التراب لجهة تادلة أزيلال: 2007 - المخطط الاستراتيجي للتنمية الإقليمية المتكاملة في اقليم خنيفرة: النسخة المؤقتة لعام 2017 - التصميم الجهوي لاعداد التراب لجهة مكناس-تافيلالت: 2010- 2007 التصميم الجهوي لاعداد التراب لجهة تادلة أزيلال:2007 - التصميم الاستراتيجي للتنمية الترابيةالمدمجة في إقليم خنيفرة: النسخة المؤقتة لعام 2017 - التحقيق العالمي للخصوبة 1980. - التحقيق الوطني الديموغرافي المتكرر المرور 2009-2010

- تحقيقPAPCHILD 2003-2004
- التقديرات التي قدمتها اليونيسيف نشرت في سبتمبر 2012.

التصاميم الجهوية للجهات السابقة فيما يتعلق بجهة بني ملال خنيفرة الجديدة.
- وزارة الصناعة التقليدية "البرامج والأنشطة الرئيسية لقطاع اقتصاد التضامن 2013-2016
- وزارة الاقتصاد والمالية، قطاع الاستعانة بمصادر خارجية في المغرب: فرص اغتنامها في سوق الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات المالية ، يناير 2001
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك: الإستراتيجية اللوجستيكية في المغرب، وجهات نظر التنمية، يونيو 2016.
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك: الإستراتيجية الوطنية لتطوير القدرة التنافسية اللوجستية 2010-2015
- وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات المحلية، الدراسة العامة لجهة بني ملال خنيفرة ، 2015.
- وزارة الصناعات التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامن: 2013 التقرير السنوي،حرف المغرب، الفن والمادة.
- وزارة الداخلية، المديرية العامة للتجمعات المحلية، الدراسة العامة لجهة بني ملال خنيفرة، 2015.
- وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامن، المرصد الوطني للحرف، بانوراما الحرف.
- مندوب الوزارة إلى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة: الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامن 2010-2020، نوفمبر 2011.
- مونوغراقية **جهة** بني ملال خنيفرة: وزارة الداخلية: 2015
- ODCO: التعاونيات حسب الجهة في المغرب في عام 2015
- التقرير التبريري لمخطط التهيئة لكل من: القصيبة، فقيه بن صلاح، سوق سبت ، براديا ، زاوية الشيخ ، أغلموس ، آيت إسحاق ، أسول ، البرج ، الحمام ؛ الكباب ، لهري ، مولاي بوعزة. الوكالة الحضرية لبني ملال والوكالة الحضرية في خنيفرة
- الإحصاء العام للسكان والسكن: 1994-2004 و HCP :2014
- الإستراتيجية الوطنية للتدخل في الأنسجة الحضريةالقديمة، وزارة الإسكان ، تخطيط المدن والتخطيط الترابي

▪

البحوث و الدراسات الجامعية

- AKHOUAD (R.) et ARRADI ALAOUI « MAGDAZ : vers un développement local et intégré » Mémoire d'Architecture- ENA, Rabat 2001
- Atlas régional du Tadla Azilal : université d'Angers 2015
- Diagnostic paysager et environnemental de la ville de Beni-Mellal ; Mohamad Mosaid projet de fin d'étude : Université Sultan Moulay Slimane Faculté des lettres et des sciences humaines Beni-Mellal
- EL KHAMMARI K. « contribution des méthodes géophysiques et du SIG à la détection et la gestion de l'aléa cavités souterrain dans les zones urbaines de la région Tadla Azilal thèse de doctorat Univ Med 1, OUJDA 2008
- Etude urbaine de Boujad, petite ville traditionnelle du Maroc : Chafik Cherkaoui : université de Nancy II Faculté des lettres et sciences humaines : 1991
-
- JENNAN Lahsen « Le Moyen Atlas central et ses bordures, thèse 2004
- Khouribga : La problématique de développement d'une ville minière marocaine : Abdelaziz ADIDI, document non daté
- L'influence de l'industrie minière sur l'évolution du paysage dans le bassin minier de Khouribga : Tigarroumi Jihad 2014 Université Sultan Moulay Slimane Faculté des lettres et des sciences humaines Beni-Mellal.
- Les ressources en eau dans le dir de l'atlas de Beni-Mellal : AbdeouahedFinigue thèse de Doctorat université angers 2017
- AL IDRISSI : « Nouzhat Al Mouchtak »

المؤلفات

- ARBOUCHE M. « BENI MELLAL : cité de TADLA-AZILAL (histoire et patrimoine) », 2014
- BARBAUD, Claude et Michel : « Maroc, les lumières de l'Atlas » Etudes et communications Editions, 2005
- BOUKARI Ahmed « ZAOUIA CHERKAOUIA, zaouia de Bejaad, son rayonnement religieux et scientifique et son rôle social et politique, 1985 et 1989 (2 tomes, en arabe)
- Chafik CHERKAOUI / « Etude urbaine de Boujad, petite ville traditionnelle du Maroc »
- CHARLES DE FOUCAULD : « Reconnaissance au Maroc » 1888
- Conseil Economique, Social et Environnemental : Economie Sociale et Solidaire : Un levier pour une croissance inclusive.
- Santé en chiffres, édition de 2015, Ministère de la Santé
- Tables de Coale-Demeny, United Nations (1982). Model Life Tables for Developing Countries (United Nations, publication, Sales No. E.81.XIII.7).

المجلات

- Assises du TOURISME (2014) vision 2020, revue Tourisme et gastronomie oct 2014, p : 6, 7, 18, 19 22, 28, 38, 40

المقابلات

- Entretiens avec les Directeurs de : L'Agence urbaine de Beni-Mellal ; Agence Urbaine de Khénifra, le Directeur régional de l'habitat et de la politique de la ville.

المواقع الالكترونية

- Sites des Ministères et organismes nationaux : HCP, Santé, ONDH, Enseignement, etc